وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية العلوم الإسلاميّة
قسم اللغة العربية

العدول النحويّ في الأفعال والأسماء

رسالة قدّمها

خليل إبراهيم علاوي الدُّليمي

الى مجلس كلية العلوم الإسلاميّة – جامعة بغداد
وهي جزءٌ من متطلبات نيل درجة الماجستير في
اللغة العربيّة وآدابها

بإشراف
الدكتور هشام إبراهيم الحدّاد

1426هـ 2005م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العظيم

البقرة / من الآية 32

الإهداء

إلى

اللذَينِ رَبَّياني صغيراً وأحسنا إليَّ كبيراً والديَّ الكريمين

وإلى

أخوتي وأخواتي أشقاء الرّوحِ والبدنِ .

وإلى

أبناء مدينتي الفلوجة الصابرين المجاهدين.

وإلى

من فتحَ لي قلبَه فأوسعني رعايةً وتوجيهاً وحرصاً

أستاذي المشرف الدكتور هشام الحدّاد.

أُهدي هذا الجهـد

خليل ابراهيم الدّليمي

إقرار المشرف

أشـهدُ أنّ إعـداد هـذه الرسـالة الموسـومة بـ (العـدول النحـويّ فـي الافعـال والاسماء) المقدَّمة من الطالب خليل إبراهيم علاوي الدُّليمي قد جرى بإشرافي في كلية العلـوم الاسـلامّية بجامعـة بغـداد، وهـي جـزءٌ مـن متطلبـاتِ الحصـولِ علـى درجـة الماجستير في اللغة العربيّة وآدابها.

التوقيع:

المشرف : **الدكتور هشام إبراهيم الحدّاد**

التاريخ : / / 2005م

بناءاً على التوصياتِ المتوفرةِ أُرشحُ هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

الاستاذ الدكتور محمود مطلوب أحمد الناصريّ

رئيس قسم الدراسات العليا

التاريخ : / / 2005م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدِّمة	6-1
التمهيد	21-7
العدول في اللغة	8-7
العدول في الاصطلاح	11-8
الأُسُسُ المعتمدةُ في دراسة ظاهرةِ العدولِ النحويِّ	15-11
أنواع العدولِ النحويِّ وأقسامُه	18-15
الألفاظ الدَّالَّةُ على مفهوم العدول النحويِّ	21-18
الباب الأوّل : العدول في مفردات التركيب النحويِّ	108-22
الفصل الاول : العدول في الاسم	86-22
المبحث الأوّل : العدول عن الوصفِ المشتقِّ إلى المصدر	42-24
العدول عن المشتقِّ إلى المصدر في الخبر	30-24
العدول عن المشتقِّ إلى المصدر في الحال	37-30
العدول عن المشتقِّ إلى المصدر في النعت	42-37
المبحث الثاني : العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤوّل	56-42
المبحث الثالث : العدول عن النكرة إلى المعرفة في مفردات التركيب النحويِّ	66-56
المبحث الرابع: العدول عن المفردِ إلى الجملة	86-66
العدول عن المفرد إلى الجملة في الخبر	78-72
العدول عن المفرد إلى الجملة في الحال	79-78
العدول عن المفرد إلى الجملة في المفعول به	82-79
العدول عن المفرد إلى الجملة في المضاف إليه	84-82
العدول عن المفرد إلى الجملة في تابع المفردِ	86-84
الفصل الثاني: العدول في الفعل	108-86

الموضوع	الصفحة
المبحث الأوّل : العدول عن الفعل إلى الوصف المشتقِّ	88-96
العدول عن الفعل إلى اسم الفاعل	88-92
العدول عن الفعل إلى اسم المفعول	92-96
المبحث الثاني : العدول عن الفعل إلى اسم الفعل	96-103
المبحث الثالث : العدول عن الفعل إلى المصدر	103-108
الباب الثاني : العدول في أصل الجملة	108-239
الفصل الأوّل : العدول في الرتبة النحويّة	108-158
المبحث الأوّل : تقديم العمدة (تقديم على نية التأخير)	112-133
تقديم الخبر وجوباً	114-116
تقديم الخبر جوازاً	116-122
تقديم العمدة (تقديم ليس على نية التأخير)	122-133
تقديم الخبر	122-125
تقديم الفاعل على الفعل	125-133
المبحث الثاني : تقديم الفضلة (تقديم على نية التأخير)	133-158
تقديم المفعول به	135-144
تقديم المفعول به على الفاعل وجوباً	136-138
تقديم المفعول به على الفاعل جوازاً	138-140
تقديم المفعول به على الفعل وجوباً	140-142
تقديم المفعول به على الفعل جوازاً	142-144
تقديم الحال	144-147
تقديم الظرف أو الجارّ والمجرور	147-151
تقديم الفضلة (تقديم ليس على نية التأخير)	151-158
تقديم المفعول به على الفعل	151-158
الفصل الثاني : العدول في الحذف	158-215

الموضوع	الصفحة
المبحث الأوّل : حذف العمدة	163-195
حذف المبتدأ وجوباً	163-166
حذف المبتدأ جوازاً	166-168
حذف الخبر وجوباً	168-170
حذف الخبر جوازاً	170-173
حذف الفعل وجوباً	173-190
حذف الفعل جوازاً	190-192
حذف الفاعل	192-195
المبحث الثاني : حذف بعض العناصر المتلازمة	195-208
حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامَه	195-199
حذف الموصوف	199-201
حذف الصفة	201-203
حذف جملة جواب الشّرط	203-208
حذفها وجوباً	203-205
حذفها جوازاً	205-208
المبحث الثالث : حذف الفضلة	208-215
حذف المفعول به	208-213
حذف الحال	213-215
الفصل الثالث : العدول في الفصل	215-239
المبحث الأوّل : الفصل بين المبتدأ والخبر	218-230
الفصل بين المبتدأ والخبر بضمير الفصلِ	219-223
الفصل بين المبتدأ والخبر بالفعل	223-227
الفصل بالفعل المُلغى	223-225
الفصل بالفعل الزائد (كان)	225-227

الموضوع	الصفحة
الفصل بين المبتدأ والخبر بالجملة الاعتراضيّة	228-227
الفصل بين المبتدأ والخبر بالظرف والجار والمجرور	230-228
المبحث الثاني : الفصل بين الفعل والفاعل	239-230
الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول به	234-230
الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول به وجوباً	232-231
الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول به جوازاً	234-232
الفصل بين الفعل وفاعله بالفعل الملغي	236-234
الفصل بين الفعل والفاعل بالظرف والجار والمجرور	237-236
الفصل بين الفعل والفاعل بالجملة الاعتراضّية	239-237
الخاتمة	243-239
المصادر والمراجع	261-243
ملخّص الرسالة باللغة الإنكليزية	1-2

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

ياربِّ لك الحمدُ كما ينبغي لجلالِ وجهِكَ وعظيمِ سلطانِكَ ، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا مُحْمّدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ والداعين بدعوته إلى يومِ الدين.

أمّا بعد

فالباحثُ في المصادر اللغويّةِ والنحويّةِ يقفُ على الكثيرِ من الظواهرِ اللغويّةِ والنحويةِ التي قد يمكن أنْ تكشفَ أبعاد التفكيرِ اللغويّ والنحويّ عند العرب لما فيها من جانبٍ فكريّ وأطارٍ نطريّ فضلاً عن أنّ دراسة هذه الظواهَر تكشف العمقَ النظريّ للتفكيرِ النحويّ عند العرب وأصالته وأهميته . وفي موروثِنا اللغويّ كثيرُ من الظواهرِ التي تستحقُ الدراسةَ والبحَث ، وقد نال بعضُها نصيبه من الدراسةِ ، وبقي بعضها الآخرُ ينتظر من يزيحُ عنه غبارَ السكونِ، ومن هذه الظواهرِ ظاهرة العدول ، وهي ظاهرةٌ لغويّةٌ عامّةٌ تشمل مستوياتِ الدرسِ اللغويّ جميعها، فنجد لها واقعاً في الدرس الدّلالي، والدرس الصوتيّ ، والدرسِ الصرفيّ ، والدرسِ النحويّ، وقد دعاني إلى دراسةِ ظاهرةِ (العدول النحويّ في الأفعالِ والأسماء) أنّ دراسةَ هذه الظاهرةِ تكشفُ جانباً من جوانبِ التفكيرِ النحويّ عند العربِ ، وأنّ هذه الظاهرة ظاهرةٌ نحويّةٌ بارزةٌ، لايكاد يخلو من ذكرِ مظاهرِها أو بعضها كتابٌ نحويٌّ، فضلاً عن هذا أنّي أحببت من النحو تلك المباحث النحويّة التي ترتبط بالبلاغة ولاسيما الاساليب والظواهر النحويّة.

ولأهمية ظاهرةِ (العدول النحويّ في الأفعال والاسماء) رغبتُ في اختيارها موضوعاً لرسالتي للماجستير، واستشرت في ذلك أساتذتي في القسم، فاشاروا عليَّ بالقبولِ، لذا تقدّمتُ بطلبٍ لتسجيله موضوعاً للبحث في رسالتي هذه، متطلعاً إلى الوقوفِ على بواعثِ هذه الظاهرةِ ممّا أظنُّه سيفتحُ نافذةً مضيئةً في مكامنِ تراثنا النحويِّ العربيِّ الخالدِ بخلودِ القرآنِ الكريمِ الذي لاتنقضي عجائبهِ .

وقبل الوقوف على مضمون الرسالة يجب الوقوف عند عنوانها، فهو الإشارة الأولى إلى ذلك المضمون، فالعنوان هو ((العدولُ النحويُّ في الأفعال والأسماءُ))، وإنّما أردتُ (العدول النحويّ) دون العدولِ بوجهٍ عام ؛ احترازاً من دراسةِ العدولِ كلّهِ الذي يشمل العدول البلاغيَّ والعدول الصرفيَّ والعدول الصوتيَّ، وخصصتُ (في الأفعالِ والأسماءِ) احترازاً من دراسةِ العدولِ في الحروف ، لأنني وجدتُ في دراسة ظاهرةِ ((العدول النحويّ في الأفعال والاسماء)) مادةً تكفي لتكونَ بحثاً لهذه المرحلة.

وبعد هذا استطيعُ أنْ أفصحَ عن مضامين هذه الرسالةِ من أبواب وفصول ، فقد اقتضتْ منهجيةُ البحثِ تقسيمَ الرسالة على بابين تسبقُهما مقدّمةٌ وتتلوهما خاتمة. وفي كلِّ بابٍ عددٌ من الفصولِ.

فأمّا المقدّمةُ فقد ضمَّنْتُها الحديثَ في أهميةِ البحثِ، ودواعي اختيار الموضوعِ ، وأجزاءِ البحث، ومنهجه ومصادره وغير ذلك مما تقتضيه مُقدّمات البحوثِ العلمّية.

وأمّا التمهيد فقد ضمَّنْتُهُ الحديثَ في العدول فيِ اللغة والاصطلاحِ، والأسس المعتمدة في دراسة هذه الظاهرة ، وانواع العدول النحويّ ، والالفاظ الدّالّه على العدول النحوي.

وجَعَلْتُ عنوان البابَ الأوّل (العدول في مفرداتِ التركيبِ النحويّ) وقسّمتُ هذا البابِ على فصلين :

الفصل الأول : بعنوانِ (العدول في الأسمِ) ، واشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث :

المبحث الأوّل: العدول عن الوصفِّ المشتقّ إلى اسم المعنى (المصدر).

المبحث الثاني: العدول عن المصدر الصريح إلى المصدرِ المؤوّلِ.

المبحث الثالث: العدول عن النكرة إلى المعرفة في التركيبِ النحويّ.

المبحث الرابع: العدول عن المفرد إلى الجملة.

الفصل الثاني: بعنوان (العدول في الفعل) ، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: العدول عن الفعل إلى الوصفِ المشتقّ.

المبحث الثاني: العدول عن الفعل إلى اسم الفعل أو خالفته.

المبحث الثالث: العدول عن الفعل إلى المصدر.

وأمّا البابُ الثاني ، فكان عنوانه (العدول في أصل الجملة)، وهو نمطٌ آخرُ من أنماطِ العدولِ النحويّ ، فإذا كانّ العدولُ في البابِ الأوّلِ قائماً على أساسِ وقوعِ لفظٍ موقعَ اللفظ الاصل على سبيل العدول عن ذلك الأصل، فإنّ العدول هنا يكون عن طريقِ تغييرِ مواضعِ بعضِ عناصرِ التركيب النحويّ تقديماً أو تأخيراً، أو عن طريق حذف بعض عناصر الجملة، أو من خلال الفصل بين العناصر المتلازمة في الجملة العربيّة.

وقد قام هذا البابُ على ثلاثةِ فصول:

الفصلُ الأوّل جعلته للعدول في الرتبة النحويّة ، وقد قَسّمْتُه على مبحثين: الأوّل لتقديم العمدة ، والثاني لتقديم الفضلة .

أمّا الفصل الثاني: فكان عنوانه (العدول في الحذف) وقد قسّمته على ثلاثةِ مباحث : الأوّل لحذف العمدة، والثاني لحذفِ بعض العناصر المتلازمة، والثالث لحذف الفضلة.

وأمّا الفصل الثالث: فقد كان عنوانه (العدول في الفصل ، وقد اشتمل على مبحثين رئيسينِ: الأوّل الفصل بين المبتدأ والخبر، والثاني الفصل بين الفعل والفاعل.

أمّا الخاتمة فقد اشتملت على أهمّ النتائج التي انتهى إليها البحثُ.

وقد سلكتُ في دراسة موضوعاتِ البحثِ وأجزائهِ منهجاً حاولت أنْ أجمعَ فيه إلى حدٍّ مابين العرضِ والتّحليلَ فقد كنْتُ أبسطُ أقوالَ النحويّين في كلِّ مسألةٍ أبحثُها مُبيّناً أوجه اختلافهم، ذاكراً بعض الأمثلةِ والشواهدِ على المسألة المدروسة، واصفاً ذلك ، وصفاً يتَخَلّلُهُ شيءٌ من التحليل التركيبي لأمثلة المواضع والمسائل التي يردُ فيها العدول، فقد جاء المنهجان الوصفيُّ والتحليليُّ مقترنين في دراسةِ هذه الظاهرةِ.

أمّا مصادرُ هذا البحثُ فقد كانت متعدّدةً ومتنوّعةً وموزَّعةً بين الكتبِ النحويّةِ واللغويّةِ، والكتبِ البلاغيّةِ وكتب علوم القرآنِ وإعرابِه ومعانيه وتفسيره، وبعضِ الكتب الحديثةَ ، وبعضِ البحوثِ المنشورةِ في المجلاتِ والدوريَّاتِ المختصةِ، وبعضِ

الرسائلِ الجامعيّةِ . وثَمّة مراجعُ عُدْتُ إلى غَيْرِ طبعةٍ منها، لأمورٍ سَوّغتْ ذلك مرجئاً بيانَ المعلوماتِ الوافيةِ عن هذه الطبعاتِ إلى قائمةِ المصادرِ والمراجعِ.

أمّا الشواهدُ التي سُقْتُها في هذه الرسالة، فقد تَوزَّعتْ بين آياتِ القرآن الكريم - إذْ جاءت جلُّ شواهدِ البحثِ من القرآن الكريم - وبين أبياتٍ من الشعرِ العربي، وعددٍ من الأحاديثِ النبويّةِ.

وفي خاتمةِ هذا التقديمِ ما أنسَ لا أنسَ ما أفدتُ من توجيهاتِ أساتذةٍ لي كرامٌ على نفسي أذكرُ من بينهم الدكتور (هشام الحدّاد) الذي تفضّل عليَّ بالإشرافِ على هذه الرسالة ، وتفضَّل عليَّ برعايتي وإسنادي طوال مدَّةِ إعدادي إيّاها ، والدكتور (محمد ضاري حمادي) والدكتور (عبدالكريم شديد) والدكتور (محمد أمين بكري) الذي قدّموا لي من التوجيهاتِ ما يسّرَ لي إعداد هذا البحث فاليهم أوجه شكري وامتناني وجزاهم اللهُ عني خيراً.

بقي أنْ أقولَ إنّ هذا العملَ هو حصيلةُ جُهْدٍ يعلم اللهُ وحدَهُ مداه وغايَته ، ولا أَدَّعي لهذا البحثِ الكمالَ والبراءةَ من النقصِ والعيبِ، فالكمالُ لله وحَده، والبراءةُ من النقصِ والعيب لذاتِه ﷻ ، ولكتابه العزيزِ ، فهذه حدودُ الاستطاعةِ.

وحسبي أنّني أنفقتُ جُلَّ وقتي متابعة وبحثاً واجتهاداً ، فإنْ وُفِقْتُ فإنّه لايوفقُ عبدٌ حتّى يوفقه الله، وإنْ أخطأتُ فمن نفسي ﴿***رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا***﴾ [1] .

---

[1] البقرة ، 286.

ولاشكَّ في أنّ ملاحظاتِ الاساتذةِ المناقشين ستسدُّ ثغراتِه وتقوّي مواطنَ ضعفِه ، وتزيدُ من قيمتِه، ورحمَ اللهُ امرءاً أهدى إليّ عيوبي، وأسأل اللهَ أنْ يكونَ هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأنْ أكون موفقاً فيه وفيما بعده، إنّه سميعٌ مجيبٌ ولاحولَ وقوةَ إلا باللهِ العليِّ العظيمِ، وآخرُ دعوانا أنْ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

الباحث

خليل إبراهيم علاوي

التمهيد

العدول في اللغة والإصطلاح

العدول في اللغة

العدول مصدر الفعل (عَدَلَ) ، ولهذا الفعل ومصدره دلالاتٌ لغويةٌ متعددةٌ هي :

1- العدْلُ هو المنَصِفُ قولاً وحكماً ، قال الخليل (ت 175هـ) ((العدل المرضيُّ من الناسِ قوله وحكمه)) [1] .

2- الْعَدْلُ ((نقيضُ الجورِ، تقول : عَدَلَ في رعيتِهِ)) [2] ، ويقال ((هو يقضي بالحقِّ ويَعْدلُ)) ، ورجلٌ عَدْلٌ ((معناه ذو عدلٍ أيْ عَادِل)) [3] .

3- العدل بمعنى التسوية يقال : ((عَدَلْتُ فلاناً بفلانٍ إذا : سوّيتُ بينهما)) [4] .

4- الْعَدْلُ بمعنى الميل، فالعدْلُ ((أنْ تعدلَ الشيءَ عن جهتِه فتميله، وعدلْتُهُ عن كذا ، وعَدَلْتُ أنا عن الطريقِ حِدْتُ)) [5] ، و ((إذا مال شيءٌ قلتَ : عَدَلْتَهُ))

---

(1) العين : مادة (عدل) : 38/2.

(2) معجم مقاييس اللغة : 4/ 247.

(3) لسان العرب، مادة (عدل) : 430/11.

(4) لسان العرب ، مادة (عدل) : 432/11.

(5) العين ، مادة (عدل) : 39/2.

[1] ، والْعدلُ بمعنى التقويم عند الميلِ ، كقوله تعالى ﴿***يَاأَيُّهَا الْإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ(۞)الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ***﴾ [2] ، وقول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ((الحمدُ لله الذي جعلني في قومٍ إذا مِلْتُ عدلوني كما يُعدَّلُ السَّهم في الثّقات)) [3] ، وقول المرارِ: [4]

[الوافر]

فَلمَّا أنْ صرمْتُ وَكَان أمْرِي قَوِيْمَاً لَاْ يَمِيلُ بِهِ الْعُدُوْلُ

وفي ضوء ماتقدّم يمكن القولُ : إنّ العدولَ أحدُ مصادر الفعل (عَدل) ، فقد أشارتْ المعجمات العربيّة إلى معاني مادة (عَدَل)، ومن هذه المعاني معنى الميل وتغيير الاتجاه عن جهة الأصل ، وهذا المعنى قريبٌ من معنى العدول الاصطلاحي.

العدول في الاصطلاح

عالج علماءُ العربيّةِ القدماءُ ظاهرةَ العدولِ النحويّ من غيرِ أن يجري نصُّ المصطلحِ على ألسنتهم إلا في مواطن قليلةٍ مبثوثةٍ في أثناء كتبهم ، فقد عَدّ علماء العربيّة الخروج عن الأصل عدولاً. [5]

---

(1) لسان العرب، مادة (عدل) : 433/11.

(2) سورة الانفطار : 6،7.

(3) أساس البلاغة: 617.

(4) لسان العرب، مادة (عدل).

(5) ينظر: الخصائص : 162/1 ، 399 ، 180/3 ، 181 ، 267 ، دلائل الإعجاز: 280 ، أسرار البلاغة: 342 ، 365 ، الكشاف : 13/1 ، المثل السائر : 74/1.

وليس المقصود بـ (الأصل) هنا مايُطلق عليه (علم أصول النحو) الذي هو ((علم يُبحثُ فيه عن أدلةِ النحو الاجماليّة من حيثُ هي أدلته، وكيفية الاستدلالِ وحال المستدل)) [1] أو هو ((أدلةُ النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله)) [2] ، كالسماع، والقياس ، والإجماع، وأستصحاب الجال [*]، بل المقصود بالاصل – هنا – ((ماحقُّ التركيب أنْ يكونَ عليه، وإنْ لم يُنطق به)) [3] ، أو هو ((ماينبغي أنْ يكونَ الشيءُ عليه)) [4] ، وهو أيضاً ((أولى حالات الحرف أو الكلمة قبل أنْ يطرأ عليها أيّ تغييرٍ كان)) [5] ، فالعدول النحويّ : هو الخروج على ما بيّنه النحاةُ من أصولٍ وقواعد مجردةٍ ، فالأصل يستعمل ، وأستعماله أولى ، وقد يُعْدَلُ عن الأصل لتحقيقِ أغراضٍ لايضطلع بتأديتها الأصلُ، فالعدولُ بمفهومِ النحاةِ يكون خروجاً عن الاصل كأنْ يتقّدم الخبرُ على المبتدأ ، والأصل فيه التأخير، أو يتقدّم المفعول به على الفعل، والأصل فيه التأخير ، وغيرها من مظاهر العدول، وهذا يعني أنّ ((طبيعة العدول تفترض قيام أصلٍ يُقاس إليه كلُّ عدولٍ في اللغة))[6] ، فالأصل هو شيءٌ أفترضه النحاة عن طريق الاستقراء للكلمة والجملة، وهذا الأصل خاضعٌ للتغيير والعدول عنه، فالنحاة ((حين رأوا أنّ الكلمة الواحدة تتغير صورُها بحسبِ تصريفها وإسنادها إلى الضمائر ، وتثنيتها وجمعها وتصغيرها .. الخ أقترحوا لها أصلاً يخضع للتغيير والتأثير بحسب قواعد معينةٍ. وحين رأوا أنّ الجملة لاتبدو دائماً على نمطٍ تركيبيٍّ واحدٍ أقترحوا لها أصلاً نمطيّاً تخرج عنه بالزّيادةِ والحذف ،

---

(1) الاقتراح في علم أصول النحو : 21.

(2) لمع الادلة في أصول النحو : 80.

(*) المقصود باستصحاب الحال البقاءُ على الاصل وملازمته.

(3) حاشية الخضري: 42/2.

(4) حاشية يس : 54/1.

(5) معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة : 11.

(6) البلاغة والاسلوبيّة : 69.

والإضمار، والاستتار الخ.)) [1] ، وهذا يعني أنّ العدول على قسمين: احدُهما العدول عن أصلِ الكلمةِ أو المفردة داخل التركيب النحويّ ، فمن ذلك العدول وقوع المصدر حالاً، فالأصل في الحال أنْ تكونَ وصفاً مشتقاً ((فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل ؛ إذْ لا دلالةَ فيه على صاحب المعنى))[2] أيْ : لادلالة في المصدر على الذات.

والآخَرُ: العدول عن أصل الجملة، فالجملة العربيّة تتألف من ركنين اساسيّين هما : المسند ، والمسند إليه، ففي الجملة الاسميّة المبتدأ مسندٌ إليه والخبر مسندٌ ، وأمّا في الجملة الفعلية فالفاعل ، أو نائبه مسندٌ إليه ، والفعل مسندٌ، وكلُّ ركنٍ من هذين الركنين عمدةٌ لاتقوم الجملة إلّا به ، وماعدا هذين الركنين فضلةٌ، وهذا هو أصل الوضع للجملة العربيّة ، فضلاً عن مايلي من الأصول. [3]

1- الأصل الذكر ، فإذا عُدِل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف.
2- الأصل الاظهار ، وقد يُعدلُ عنه إلى الإضمار (أضمار أحد الركنين) ، ويجب حينئذٍ تفسير المضمر.
3- الأصل الوصل، وقد يُعْدَلُ عنه إلى الفصل بين ركني الجملة.
4- الأصل الرُّتبة بين عناصر الجملة، وقد يُعْدَلُ عنه إلى التقديم والتأخير.
5- الأصل في الكلام الإفادة، فإذا لم تتحقق الفائدة فلا كلامَ ويتم تحقيق الإفادة عن طريق القرائن حين يُؤمنُ اللبس.

---

(1) الاصول دراسة ابيستيمولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب : 115.
(2) شرح ابن عقيل : 632/1.
(3) ينظر : الأصول دراسة ابيستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب: 130.

فالعدول عن أيّ أصل من أصول الجملة يتمثل بصورة الحذف ، أو أضمار أحد الركنين، أو الفصل بين ركني الجملة ، أو التقديم والتأخير.

وشرط جواز العدول عن أصل من هذه الأصول ((أنْ يُؤمن اللبسُ فتتحقّقُ الفائدة، ومن هنا لايكون الحذف إلّا مع وجودِ الدليلِ، ولايكونُ الإضمارُ إلّا عند وجود المفسِّر ، ولايكونُ الفصل إلّا بغيرِ الأجنبي، ولا التقديم والتأخير إلّا مع وضوح المعنى ، وحيث لاتكون الرُّتبةُ واجبةَ الحفظ)) [1] .

الأُسُسُ المعْتَمَدَةُ في دراسةِ ظاهرةِ العدولِ النحويّ

هناك عددٌ من الأُسُسِ التي أعتمدتُ عليها في دراسةِ ظاهرةِ (العدول النحويّ في الأفعالِ والأسماءِ) ، وحصر أمثلتها في العربيّة ، بحيثُ أصبحتْ بمنزلةِ الثوابت التي انطلقتُ منها في أثناء البحثِ والدراسة، وهذه الأُسُسُ هي :

أوّلاً: مراعاة مبدأ الأَصْلِ والفْرعِ للاستدلال على حدوث العدول

هذا هو الأساس الأوّلُ المُعْتَمَدُ في دراسةِ ظاهرةِ العدول النحويّ، فهناك أصولٌ استنبطها النحويّون للمسائل والابواب النحويّة من الكلام العربي الفصيح المحتَجِّ به ، فالأصل في الخبر أنْ يكون وصفاً مشتقًّاً [2] ، فإنْ وقع المصدرُ خبراً حُمِلَ ذلك على صورةٍ من صور العدول عن ذلك الأصل. والأصل في تركيب الجملة الاسمية أنْ تكونَ مبتدأً وخبراً مُفْرَدَيْنْ، فإنْ جاء الخبرُ جملةً لم يَجِئْ على

---

(1) الأصول دراسة ابيستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب : 130.

(2) ينظر : شرح المكوديّ على ألفية ابن مالك : 96.

الأصل [1] ، فهو عدولٌ عن ذلك الاصل. فعلى هذا الاساسِ سيكون عرضنا لمواضعِ العدول النحويّ في الافعال والأسماء، إذْ سيتمُّ الاستدلالُ على العنصر المعدول عنه في التركيب الاصل إلى عنصرٍ آخرَ معدولٍ إليه في الاستخدام، بملاحظة الأصول التي استنبطَها النحويّون للمسائلِ والأبواب النحويّة التي يَحْدثُ فيها العدول.

والعدول عن الأصل إلى غيره يُعَدُّ فرعاً [*]على ذلك الأصل، يُرَدُ إلى أصله بضربٍ من التأويل والتخريج [2] ، ومواضع العدول لهذا فرعٌ على أصولٍ معدولٍ عنها لغرض من الاغراض البلاغيّة . وما اختلاف التوجيهاتِ الإعرابيّةِ إلّا لاختلاف الأصول الّتي يصحُّ حَمْلُ الاستخداماتِ التي حدث فيها العدول عليها، فالمصدر الذي يقع في موقعِ الخبر، نحو : (زيدٌ عَدْلٌ) – مثلاً – محمولٌ على أحدِ توجيهاتٍ ثلاثةٍ [3] : إمّا على تأويل المصدر بالمشتقِّ (عادل) ، وإمّا على حذفِ مضافٍ ، أي ذو عَدْلٍ، وإمّا على الوصف والإخبار بالمصدر على سبيل المبالغة من غيرِ تأويلٍ بمشتقٍّ، ومن غيرِ حذفِ مضافٍ، وعلى هذه التوجيهاتِ الثلاثةِ يُعَدُّ الاخبارُ بالمصدر من مواضع العدول.

والأصلُ في هذه الظاهرة هو الذي تُحْملُ عليه الاستخدامات التي جاءت بها صورُ العدول التي تُعدُّ أمثلتها فرعاً عن ذلك الاصل. وتقدير الأصل في الاستخدامات المعدول بها عن الأصل ضروري للاستدلال على حدوث ظاهرةِ

---

(1) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي : 553/1–554.

(*) المقصود بالفرع أصطلاحاً ((ماكان جزءاً من الأصل ، أيْ أنّهُ متفرعٌ عنه)): معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة : 170.

(2) الأصول دراسة ابيستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب: 158–160.

(3) ينظر: الكتاب : 43 –44، شرح المفصّل : 50/3 ، شرح التّصريح على التّوضيحِ: 113/2.

العدولِ النحويّ، فعند مجيء المصدر نعتاً مثلاً سيكون هذا من مواضع العدول عن الاصل في النعت ، فالاصل في النعت أنْ يكون وصفاً مشتقاً [1] ، وهذا الأصل هو الذي دلَّ على العدول، فلا عدول إلّا بوجود أصلٍ يُحْمَلُ عليه الاستخدام المعدول به عن ذلك الأصل.

ثانياً: اعتمادُ أثرِ العوامل في التركيب النحويّ

إعتماد أثر العوامل في التركيب النحوي أساسٌ من أُسُسِ دراستي ظاهرة (العدول النحويّ في الأفعال والأسماء)؛ لأنّ العاملَ ((كان ومايزال حَجَرَ الزاوية في النحو العربيّ)) [2] ، فعند دراسة هذه الظاهرة نجد العاملَ النحويَّ له الأثرُ الواضح في هذه الظاهرة لاسيما في العدولِ المتمثل بتقديم عنصرٍ من عناصر التركيب النحوي على عنصرٍ آخرَ، كتقديم المفعول به على الفاعل . وعناصرُ التركيب النحوي إمّا مؤثّرٌ (عاملٌ) ، وإمّا متأثّرٌ (معمولٌ له) . والعواملُ النحويّةُ على وجه العمومِ تنقسمُ على عوامل لفظيّةٍ، وعلى عوامل معنويّةٍ، والعاملُ اللفظيُّ هو ماله كيانٌ معنويٌّ ولفظيٌّ مثل (مِنْ ، وإلى) ، والعاملُ المعنويُّ هو الذي له كيانٌ معنويٌّ حسبُ، ومثال العوامل المعنويّة الابتداءُ. [3]

ثالثاً: اعتمادُ أَمْنِ اللبس للاسِتْدلالِ على حدوثِ العدولِ:

إذا أُمِنَ اللبسُ بالعدول عن الاصل في التركيب النحويّ كان العدول مقبولاً، فإذا أُمِنَ اللبسُ بالعدول المتمثل بحذف أحدِ عناصر التركيب ، وإحلال عنصرٍ آخرَ

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب : 2/ 579 ، شرح ابن عقيل: 195/2.

(2) النحو العربي والدرس الحديث : 147.

(3) ينظر: العواملُ المئةُ النحويّةُ : 73-86.

محلّه جاز هذا العدول، فمن هذا العدول حذف المضاف وإقامةُ المضاف إليه مقامَه، نحو : قوله تعالى : ﴿***وَاسْأَلْ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا***﴾ [1] ، أيْ : ((أهلَ القرية، وجاز حذف المضاف ؛ لأنّ المعنى لايَلْتَبِسُ)) [2] ، وقد اشترط النحويّون في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أنْ يدلَّ دليل على المحذوف [3] ، وأنْ يكون ذلك مشروطاً بأمنِ اللبس. [4]

أمّا إذا لم يُؤمَنِ اللبْسُ، فلا يجوز العدول عن الأصل، أيْ : لايجوز حذفُ المضافِ وإقامةُ المضاف إليه مقامَه.

وإذا أُمِنَ اللبس بتقديم أحدِ عناصر التركيب على عنصرٍ آخرَ في التركيب النحويّ كان ذلك التقديم جائزاً. فاذا أُمِن اللبس جاز تقديم المفعول به على الفاعل، نحو (ضَرَبَ خالداً زيدٌ) . أمّا إذا لم يُؤْمَنِ اللبسُ، فلا يجوز العدول عن الاصل ، وإنّما يؤتى بالكلام على أصله، أيْ : لايجوز تقديم المفعول به على الفاعل، فلا يجوز تقديم المفعول به على الفاعل في نحو قولنا : (ضرب مُوسَى عيسى) ؛ لأنّ الاعرابُ فيهما خَفِي ، ولم تُوجَدْ قرينة تُبيّنُ الفاعلَ من المفعولِ [5] .

رابعاً :إعتمادُ قرينةِ السياقِ للاستدلالِ على حُدوثِ العدولِ:

---

(1) سورة يوسف : من الآية 82.

(2) التبيان في إعراب القرآن : 742/2.

(3) ينظر: المقرَّب : 235.

(4) شرح الكافية في النحو : 291/1.

(5) ينظر: شرح ابن عقيل : 1/ 487.

نظريـةُ السـياق هـي أحـدُ المنـاهج الحديثـة فـي دراسـة المعنـى، وفـي التحليـلِ الدلاليّ للكلمة من خـلالِ وجودها مؤتلفةً مع غيرها من الكلم في سياق التركيبِ [1]. ولاينفصل أثر السياق في دراسة المعنى عن أثره في دراسة عناصرِ التركيبِ النحويّ، فعنـد دراسـة ظـاهرة العـدول النحـوي – التـي تقـوم أساسـاً علـى الخـروج عـن

[1] ينظر: التأويل اللغويّ في القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه) : 29–28.

الأصل – نجد السياقَ له الأثر البارز في العدول المتمثل بحذفِ عنصر من عناصر التركيب النحوي، وإحلال عنصرٍ آخرَ محلّه، فالسياقُ هو الذي يقوم بتحديد العنصر المحذوف من أصل التركيب [1] ، ويظهر أثر السياق بوضوح في العدول المتمثل بحذفِ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامَه ، ففي قول الشاعر [2]:

[المتقارب]

وَأَهْلَكَ مُهْرَ أَبِيْكِ الدَّوا ءُ لَيْسَ لَهُ مِنْ طعامٍ نصيبُ

جاء (الدَّواءُ) فاعلاً للفعل (أَهْلَكَ) والاصل في هذا التركيب (وأهلك مُهْرَأبيكِ تركُ الدَّواءِ) [3] ، فقد عدل الشاعر عن ذلك الاصل بحذف المضاف، وإقامةِ المضافِ إليه مقامَه. والسياق هو الذي دلّ على ذلك، فالدواء ليس سبباً للإهلاك.

أَنْواعُ العدولِ النحويّ وأَقسامُه

يَنْقسِمُ العدولُ النحويُّ في تقديري على ثلاثةِ أقسامٍ: عدولٍ مفردٍ، وعدولٍ مُكرَّرٍ، وعدولٍ مُزْدَوِجٍ، ويُمْكِنُ بَسْطُ الْقوْلِ فيه على النَّحْوِ الآتي:

---

(1) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها : 45.

(2) التمام في تفسير أشعار هذيل، ممّا أغفله أبو سعيد السكري: 69.

(3) ينظر : المصدر نفسه :143.

1 - العدولُ المفَردُ :

هو العدول الذي يخالف الأصل من جهة واحدةٍ، وهو أكثرُ أنواعُ العدول وروداً في النحو العربي ، ويشملُ مظاهر العدولِ النحويّ كلِّها تقريباً، فمن ذلك النوع العدول المتمثل بصورةِ تقديم عنصرٍ من عناصر التركيب النحويّ على عنصرٍ آخرَ كتقديم المفعول به على الفعل أوْ الفاعل، وغيرها من صور العدول التي تمثل هذا النوع.

2 - العدولُ المُكرَّرُ :

هو العدولُ الذي يخالف الأصل الواحدِ من جهةٍ واحدةٍ مع تكرير هذه المخالفة ، ولايحدثُ هذا إلّا على حَدِّ حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامَه كحذفِ اسمين مضافينِ ، أو ثلاثةِ متضايفات [1] . وأمثلةُ هذا النوع كثيرةٌ، من ذلك قولُه تعالى : ﴿***فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ***﴾ [2] ، وتقديرُ الأصلِ: (مِنْ أَثَرِ حافِرِ فَرَسِ الرَّسُولِ) [3] ، ومن أمثلةِ العدولِ المتمثلِ بحذفِ ثلاثةِ متضايفاتٍ قولُه تعالى : ﴿***فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى***﴾ [4] ، وتقديرُ الأصلِ : (فكانَ مِقْدارُ مَسَافةِ قُرْبِهِ مِثْلَ قابِ قَوْسَيْنِ) ، فقد حُذِفَتْ ثلاثةُ مضافاتٍ من اسم (كَانَ) ، ومضافٌ واحدٌ من خبرها [5] ، لذا يكونُ في هذا الشاهد عدولٌ مُكرَّرٌ، وآخَرُ مفردٌ.

---

(1) ينظر : مغني اللبيب : 393/2.

(2) سورة طه : من الآية 96.

(3) ينظر: البحر المحيط : 255/6 ، مغني اللبيب : 393/2.

(4) سورة النجم : 9.

(5) ينظر : مغني اللبيب : 393/2-394 ، حاشية الصّبان على شرح الأشموني: 272/2.

3 - العدولُ المُزدَوِجُ

وهو الذي يخالف الأصلَ الواحدَ من جهتين، ومن أمثلة هذا النوع من العدولِ وقوعُ المصدر المؤوّل خبراً، فالاصل في الاستعمال أنْ يكون المصدر صريحاً أينما وقع في الكلام ، فإذا وقع المصدر المؤوّل موقع المصدر الصريح فهذا من قبيل العدول عن ذلك الأصلِ ، وهذه الجهة الاولى من جهتي هذا النوع من العدول، أما جهة الثانية للعدول فهي وقوع المصدر المؤوّل (التركيب الجملي) خبراً على خلال الأصل في الخبر، إذ الاصل فيه أن يكون مفرداً [1] .

ومن أمثلة هذا النوعِ قولُه تعالى ﴿ ***إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا*** ﴾ [2] ، وتقديرُ الأصلِ جزاءُ الذين يحاربون الله ... قتلهم، فالعدول - هنا - آتٍ من جهتين، من جهة وقوعِ المصدرِ المؤوّلِ موقعَ المصدر الصريح على خلاف الاصل ، إذْ الأصل في المصدر أن يكون صريحاً، ومن جهة وقوع التركيب الجُملي (المصدر المؤوّل) موقعَ الخبرِ خلافاً للاصل، إذ الأصل في الخبر أنْ يكون مفرداً.

الألفاظُ الدَّالَّةُ على مَفْهُومِ العدولِ النحويّ

لم يستعملِ النحويّون عبارةً واحدةً عند حديثِهم في مواضعِ العدولِ النحويّ وأمثلتِه، وإنَّما استعملوا عباراتٍ متعدِّدةً للدلالةِ على مفهومِ العدولِ النحويّ وساعرض – هنا – أمثلةً من أقوالِ النحويّين التي ذكروها في معرضِ حديثِهم في بعضِ أمثلة العدول النحويّ ، مستخدمين هذهِ العباراتِ المتعدِّدة، وهي:

---

(1) ينظر: البسيط في شرح جمل الزّجاجي : 1/553-554.

(2) سورة المائدة : من الآية 33.

1 - خلاف الأصل :

عبّر النحويّون عن العدول النحوي بعبارة (خلاف الأصل) ومن أمثلةِ أقوالِ النحويين فيه قول ابن عقيل (ت 769هـ) في المصدر حالاً : ((حقُّ الحالِ أنْ يكون وصفاً – وهو مادلَّ على مَعْنىً وصاحبِه : كقائم ، وَحَسَن ، ومَضْرُوب – فوقُوعُها مصدراً على خلافِ الأصلِ، إذْ لا دلالةَ فيه على صاحب المعنى.)) [1].

2 - لم يجئْ على الأصل

أطْلَقَ النحويّون هذه العبارة على بعض أمثلة العدول النحويّ ، من ذلك قولُ ابنِ أبي الربيع (ت 688هـ) في وقوع الخبر جملةً : ((الخبر إذا كانَ جملةً لم يجئْ على الأصل ، ويكون ذلك على وجهين : أحدُهما : أَنْ تكونَ الجملة وُضِعَتْ موضعَ المفرد ، ومثالُ ذلك : زيدٌ ضربْتُه ، فضربْتُه في موضعِ (مضروبٌ) ، وكان الأصلُ : زيدٌ مضروبٌ لي ، فَوُضِعَ مَوْضِعَهُ)) [2] .

3 - سَدَّ مَسَدَّهُ :

أطلق النحاةُ هذا اللفظ على بعض أمثلة العدول النحويّ من ذلك قولُ المبّردِ في وقوع المصدرِ حالاً : ((ومِنَ المصادرِ مايقعُ في موضعِ الحالِ ، مَيَسُدُّ مَسَدَّه ، لأنّه قد ناب عن اسم الفاعل ، وأغنى غِناءَه، وذلك قولهم : قَتَلَهُ صَبْراً، وإنّما تأويلُه:

---

(1) شرح ابن عقيل : 632/1.

(2) البسيط في شرح جمل الزّجّاجي : 1/ 553-554.

صـابراً، أو مُصْـبَراً)) [1] . وقـولُ ابـن الخشّـاب (ت 567هـ) : ((... وتحقيقـه أنّ (العِراكَ) فـي موضـع (تَعْترِك) و (تَعْتَركُ) فـي موضـع (مُعْتَرِكـةً) ، فدلَّ العِراك علـى تَعترِكُ، فحُذفَ ، وأُقيمَ مقامَـه، وكذلك دلَّ (جَهْدَك) علـى (تَجْتَهِدُ) ، فَسَدَّ مَسَدَّه بَعْدَ حَذْفِه)) [2] .

4 - أُجْرِيَ مَجْراهُ :

عبّر النحويّون عن بعض أمثلةِ العدولِ النحويّ بعبارة أُجْرِيَ مَجْراهُ ومن أمثلةِ أقوالِ النحويين فيه قول المبرّدُ (ت 285هـ) عند حديثِه في (أسماء الأفعال): ((هذا بـاب مـاجرى مجرى الفعل ، وليس بفعلٍ ولا مصـدرٍ ، ولكنّها أسماءٌ وُضِـعَتْ للفعلِ تَدُلُّ عليه، فَأُجريتْ مَجْراهُ)) [3] .

---

(1) المقتضب : 3/ 234.

(2) المرتجل : 163.

(3) المقتضب : 3/202.

5 - قامَ مقامَه ، وأُقِيمَ مقامَه :

يجيءُ ذكرُ هذا اللفظ في بعض مواضع العدول النحويّ ، ومن أمثلة ذلك قولُ عبدالقاهر الجرجاني (ت 471هـ) في أسماءِ الأفعال: (اعْلَمْ أنّ هذهِ الأسماء يؤتى بها لضربٍ من الاختصارِ ، فصَهْ ومَهْ يقومانِ مقام : اسْكُتْ ، واكْفُفْ.))[1]. وقول ابن عقيل (ت 769هـ) في حذف المضاف وأقامة المضاف إليه مقامَه (فحُذِفَ المضاف، وأُقيم المضاف إليهِ مقامَه، فَأُعرِبَ بإعرابِهِ)) [2] .

5 - أُوِّلَ بكذا :

يأتي ذكر هذا اللفظ في بعض أمثلة العدول، ومن أمثلة ذلك قول ابن مالك (ت 672هـ) عند حديثِه في الحال إذا جاءتْ معرفةً : ((حقُّ الحالِ أنْ يكونَ نكرةً، فإنْ وقعت معرفةً في اللفظ أُوِّلَتْ بنكرةٍ، ومثال ذلك: اجْتَهِدْ وَحْدَك ، أيْ: مُنْفَرِداً)) [3] .

7 - خَلَفٌ عَنْهُ :

يجيءُ هذا اللفظ عندَ الحديثِ في التغييرِ الحاصل في تركيب الأمثلة التي تدخل في إطار ظاهرة العدول النحوي، فقد أطْلقَ النحاةُ هذا اللفظ على بعضِ أمثلة

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح : 1/ 569.

(2) حاشية الخضري: 199/1 متناً.

(3) شرح الكافية الشافية : 2/ 734.

العدول النحويّ ، من ذلك قولُ ابن مالك في العاملِ في المنصوبِ الذي يأتي بعد المصدر العامل عملَ معله ، نحو : ضَرْباً زيداً : ((فمذهبُ جماعةٍ من كبار النحويين أنّ العاملَ هو المصدرُ ؛ لأنّه خَلَفٌ عن فِعْلِهِ، وفِعْلُهُ قد صار نَسْياً مَنْسِيّاً)) [1] .

[1] شرح الكافية الشافية : 660/2.

الباب الأوّل

العدول في مفردات التركيب النحوي

وفيه فصلان :

الفصل الأول : **العدول في الاسم**

الفصل الثاني : **العدول في الفعل**

تمهيد

لم يكن الأسمُ ليجري على صيغةٍ واحدةٍ ، بل هو على صيغٍ وأقسام، فمنه المشتقُّ ، ومنه المصدر ، وكلٌّ من هذين القسمين على أقسامٍ مختلفةٍ أيضاً، وقد وقف النحاةُ على هذا الاسم ، فجعلو بعضَه أصولاً وبعضه الآخر فروعاً بحسب صيغته وموقعه في الكلام.

فمّما ذكروه – مثلاً على ذلك – أنّ الأصلَ في الخبر أنْ يكونَ وصفاً مشتقاً، فاذا وقع لفظ المصدر موقعه في التركيبِ النحويّ فهو على سبيل العدول عن ذلك الأصل، وأنّ الاصل في استعمال المصدر أنْ يكونَ صريحاً، فإذا أنحل إلى فعلٍ وأداةٍ ليكونَ المصدر مؤوّلاً ، فهو على سبيل العدول عن الأصل.

وممّا ذكره النحاة أيضاً أنّ الأصل في الاسم أنْ يكون نكرةً في التركيبِ النحويّ ؛ لأنّ النكرةَ ((لاتحتاج في دلالتها على المعنى الذي وُضِعَتْ له إلى قرينةٍ ، بخلاف المعرفة فإنّها تحتاجُ إلى القرينةِ ، وما يحتاج إلى شيءٍ فرعٌ عمّا لايحتاج إليه)) [1] ، فالأصل – إذن – أن يكون الاسم نكرةً في التركيب النحويّ ، فإذا جاء الاسمُ معرفةً فهو عدولٌ عن ذلك الأصل.

وفي العربيّةِ مواقعُ نحويةٌ اشترط النحاةُ فيها أنْ تشغلَ بالاسم المفردِ، فإذا شُغِلَ أحدُ هذه المواقعِ بالجملة فهو عدولٌ عن الأصل.

---

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 82/1 (الهامش) .

إنّ العدول الذي نبحثُهُ في هذا الفصل متحققٌ من وقوع لفظٍ مكانَ لفظٍ في التركيب النحويّ خلافاً للأصلِ، وقد انقسم هذا الفصل على أربعةِ مباحث:

المبحث الأوّل : العدول عن الوصفِ المشتقّ إلى المصدرِ.

المبحث الثاني : العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤوّلِ.

المبحث الثالث: العدول عن النّكرة إلى المعرفة.

المبحث الرابع: الْعدول عن المفرد إلى الْجملة.

الفصل الأول

العدول في الاسم

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل : **العدول عن الوصفِ المشتقّ إلى المصدر**

المبحث الثاني: **العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤوّل**

المبحث الثالث: **العدول عن النكرة إلى المعرفة في التركيب النحوي**

المبحث الرابع: **العدول عن المفرد إلى الجملة**

المبحث الأول

العدول عن الوصف المشتقّ إلى المصدر

يشتمل على :

- العدول عن المشتقِ إلى المصدر في الخبر
- العدول عن المشتقِ إلى المصدر في الحال
- العدول عن المشتقِ إلى المصدر في النعت

اولا: العدول عن المشتق إلى المصدر في الخبر

الأصل في الخبر أنْ يكون وصفاً مشتقّاً [1] ، نحو قولنا : (زيدٌ قائمٌ) ، وقوله تعالى : ﴿ ***وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ*** ﴾ [2] ، وقوله تعالى : ﴿ ***وَكَانَ الْإِنسَانُ عَجُولًا*** ﴾ [3] وقوله تعالى : ﴿ ***أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ*** ﴾ [4] ، ويجيء المصدر خبراً أيضاً، إلّا أنّ مجيئه خبراً يُخرجه عن أصله، فمجيء المصدر خبراً خلاف الأصل ، وذاك لأنّ المصدَر هو الحدث المجرد عن الذات لذلك لايصحُّ الإخبار به[5] ، فلا يصحُّ أنْ تقول : (زيدٌ ركضٌ) ؛ لأنّ زيداً ليس ركضاً، إلّاَ إننا نلحظ في العربيّة اخباراً من هذا القبيل نحو قوله تعالى : ﴿ ***نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ***

---

(1) ينظر: شرح المكودي على الفية ابن مالك : 96.

(2) سورة التحريم : من الآية : 1.

(3) سورة الاسراء: من الآية : 11.

(4) سورة المجادلة : من الآية : 1.

(5) ينظر: معاني النحو : 208/1.

﴿ ***وَإِذْ هُمْ نَجْوَى*** ﴾ [1] ، فقد قال الاخفش (ت 215هـ) في هذه الآية الكريمة : ((وإنّما النّجوى فعلهم، كما تقول : هم قومٌ رضى ، وإنّما رضى فعلهم)) [2] ، وبذلك قال القرطبي (ت671هـ) : ((وكان بعض اهل العربيّة من اهل البصرة يقول: النجوى فعلهم، فجعلهم هم النجوى كما يقول : هم قومٌ رضى، وانّما رضى فعلهم)) [3] .

ومن ذلك ايضاً قوله تعالى : ﴿ ***الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ*** ﴾ [4] ، وقول الخنساء: [5]

[البسيط]

تَرْتَعُ مارَتَعَتْ حَتّى إذا ادَّكَرَتْ فَإنَّما هِيَ إقْبالٌ وإدْبارُ

فقد أخبرت الخنساء عن ناقتها بالمصدر بقولها: (هِيَ إقبالٌ وإدْبارُ).

وَلمّا كان الاخبار بالمصدر خروجاً عن الاصل وجدنا النحاة ذهبوا إلى تعليل مجيئه خبراً، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال . [6]

الاول : أن يكون المصدر باقياً على بابه، وهنا مضافٌ محذوفٌ، وتقديرُ الأصل: (زيدٌ ذو عَدْلٍ) ، فحُذِفَ المضافُ، وأُقِيْمَ المضاف إليه مقامه ، وهذا مذهب

---

(1) سورة الاسراء: من الآية : 47.

(2) معاني القرآن للاخفش: 291/2 ، وينظر : الكشاف : 671/2 ، التبيان في إعراب القرآن : 824/2.

(3) الجامع لاحكام القرآن : 15/ 67.

(4) سورة البقرة : من الآية : 194.

(5) ديوانها : 383.

(6) ينظر: الكتاب : 43-44 ، شرح المفصّل : 50/3 ، الايضاح في شرح المفصّل: 443/1 ، شرح التصريح على التوضيح: 113/2 ، الاشباه والنظائر في النحو : 137-136/6 .

البصريّين، وقد وصف ابن الحاجب (ت 646 هـ) هذا الرأي بأنّه ضعيفٌ[1]، ووصفه عبدالقاهر الجرجاني (ت 471هـ) بأنّه فاسدٌ غيرُ مستقيم يؤدّي إلى كلامٍ عامّيٍّ مَرْذولٍ . [2]

الثاني: أنْ يكون المصدر على التأويل بالمشتقِّ ، أَيْ وقوع المصدر موقع الوصف المشتقِّ، فقولك : (زيدٌ عَدْلٌ)، تأويل أصلِه، (زيدٌ عادلٌ) ، وهذا مذهب الكوفيين.

الثالث: أنْ لاتأويلَ في المصدر ، ولاحذفَ مضافٍ، بل هو ((على جَعْل العينِ نفسَ المعنى مبالغةً)) [3] ، فقد جاء في الخصائص : ((إذا وُصِفَ بالمصدر صار الموصوف كأنّه في الحقيقة مخلوقٌ من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له، واعتياده إيّاه، ويدلُّ على أنّ هذا معنى لهم، ومتصور في نفوسهم... وأصل هذا الباب عندي قول الله ﷻ ﴿ ***خُلِقَ الْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ*** ﴾ [4] ، ... وقولك (رجلٌ دَنَفٌ) أقوى معنىً لما ذكرناه من كونه كأنّه مخلوقٌ من ذلك الفعلِ، وهذا معنى لاتجده، ولاتتمكن منه مع الصفة الصريحة)) [5] .

وجاء في موضعٍ آخرَ: ((فاذا قيل : (رجلٌ عَدْلٌ) ، فكأنّه وُصِفَ بجميع الجنس مبالغةً كما تقول : استولى على الفضل ، وحاز جميع الرياسة والنبل، ولم يترك لأحدٍ نصيباً في الكرم والجود ونحو ذلك ، فوصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا

---

(1) ينظر : الايضاح في شرح المفصّل : 143/1.

(2) ينظر: دلائل الاعجاز : 302.

(3) شرح التصريح على التوضيح : 113/2.

(4) سورة الانبياء: من الآية : 37.

(5) الخصائص : 259/3-260.

الموضع وتوكيداً... وأقوى التأويلين في قولها: (فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ) [1] ، أنْ يكون من هذا ، أيْ: كأنّها مخلوقةٌ من الاقبال والادبار لا على أن يكون من باب حذف المضاف أيْ: ذات إقبالٍ وذات إدبارٍ، ويكفيك من هذا كلّه قولُ الله ﷻ : ﴿***خُلِقَ الْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ***﴾ [2] ، وذلك لكثرةِ فعله إيّاه وإعتياده له)) [3] .

ويمكن القول : إنّ لكلّ قولٍ من الاقوال الثلاثةِ جهةً من العدول ، فالعدول على القول الأوّل يتمثل بصورة حذفِ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامَه، وعلى القول الثاني والثالث آتٍ من جهة وقوع المصدر موقع الوصف المشتق خلافاً للاصل فيه ، اذ الاصل في الخبر أنْ يكون وصفاً مشتقاً ، لكن القول الثالث يكون على قصد المبالغة، ولامبالغة في القول الثاني بل هو على تأويل المصدر بالمشتق.

ويبدو لي أنّ في المسألة وجهين ، وعليهما معاً يَردُ القول بالعدول، ولا مناقضة بين القولين الثاني والثالث، اللذين ذكرتُهما آنفاً، إذْ هما وجهٌ واحدٌ ، فالثاني – رأي الكوفيّين – يشير إلى الاستخدام الذي حصل فيه العدول، إذ الاصل في الخبر أنْ يكون وصفاً مشتقاً ، والرأي الثالثُ يُشيرُ إلى الاستعمال الذي حصل فيه العدول ، إذْ عُدِلَ عن ذلك الأصل بمجيءِ الخبر مصدراً بقصد المبالغةِ، وأمّا التأويل الذي ذهب إليه الكوفيّون فهو ردُّ الاستعمال إلى أصله، ولايُشْتَرَطُ أنْ يكونَ الاصل هو المستعمل، لأنّ الاصلَ معدولٌ عنهُ بقصد المبالغةِ، فَجِيءَ بالمصدر قائماً مقامَ الوصفِ المشتقِّ او نائباً عن ، فإنْ لم يُعْدَلْ عن الأصلِ

---

(1) هذا القول : (فانّما هي إقبال وادبارُ) هو الشطر الثاني من بيت الخنساء وشطره الاول : (تَرْتَعُ مارَتَعَتْ حَتّى إذا ادّكرت) ، ينظر: ديوان الخنساء : 383.

(2) سورة الانبياء : من الآية : 37.

(3) الخصائص : 202/2 –203.

المشتقِّ إلى المصدر فلا يتحقق غرض (المبالغة). فهذا الوجه الاول وعليه قصدُ المبالغة. والوجهُ الثاني للعدول هو رأي البصريّين القاضي بحذف المضاف من الأصل، وإقامة المصدر المضاف إليه مقامَه إيجازاً وأختصاراً في التعبير، لكن من غير قصد المبالغةِ .

فالمبالغة على القولين الثاني والثالث متحققةٌ في الاستعمال لا في الاصل ؛ لأنّها غرضٌ من أغراض العدول ، والعدول ميدانه الاستعمال لا الأصول المتصورة لتكوين التراكيب النحويّة، فالاصل في الخبر أنْ يكون وصفاً مشتقّاً نحو: (زيدٌ قائمٌ) ، فلا عدول في ذلك ولا مبالغة ، فإنْ أُرِيْدَتِ المبالغة عُدِلَ عن ذلك الاصل إلى المصدر نحو (زيدٌ رَكْضٌ).

فالعدول – إذن – متحقّقٌ في الأقوال الثلاثة بصورٍ مختلفةٍ فهو يتمثل بصورة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامَه إيجازاً واختصاراً على مذهب البصريّين، ويتمثل بصورة وضع المصدر موضع الوصف المشتقِّ ويكون على تأويله بالمشتقِّ، وذاك لردِّ الاستعمال إلى أصله على مذهب الكوفيّين، وبصورة جعل العين أو الشخص نفس المعنى او الحدث مبالغةً وتأكيداً خلافاً لأصله الوصف المشتق، والصورة الاخيره للعدول هي التي اركن اليها؛ لأنّ المرء اذا أكثرَ من الشيءِ وتعاطاه واعتاده ومارسه كثيراً فكأنّه صار ذاك الحدث أو تحوّلَ إلى حدثٍ بحتٍ.

وممّا جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ ***إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ*** ﴾ [1] فقد ((أخبر عنهم بالمصدر للمبالغةِ، كأنّهم عينُ النجاسةِ)) [2] فالاخبار بالمصدر أتمُّ معنىً وأكثرُ مبالغةً وتأكيداً مما لو وقع الخبر على أصله وصفاً مشتقاً .

---

(1) سورة التوبة : من الآية :28.

(2) روح المعاني: 76/10.

ومن الإخبار بالمصدر قوله تعالى ايضاً : ﴿ ***قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا*** ﴾ [1] ، وقوله تعالى : ﴿ ***وَكَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهَا خُسْرًا*** ﴾ [2] ، وقوله تعالى : ﴿ ***إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا*** ﴾ [3] ، وغيرها من الشواهد القرآنية التي جاء فيها المصدر خبراً عن اسم الذاتِ.

ومما يتمييز به هذا العدول اشتراكُ المبالغةِ والايجاز نحو قولنا : (زيدٌ ركضٌ) ، فالمبالغةُ واضحةٌ إذ جعلنا الركضَ هو زيدٌ نَفسُه، أما الايجاز، فيكون في تأدية المصدر المعنى تاماً مع المبالغة فيه دون توسع في اللفظ، وهذا يتضحُ بتأويله بالمشتق، فيكون التقدير : (زيدٌ راكضٌ) ، فالمصدر أغنى عن ذكر مازادِ من الفاظ. ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ***قَالَ يَانُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ*** ﴾ [4] ، فالغرض من الإخبار بالمصدر هو المبالغة بجعل ابن نوح هو العمل غير الصالح نفسه، بمعنى أنّ اب نك يانوح قد تحوّل إلى عملٍ غيرِ صالحٍ وليس فيه مايثقله من عنصر الذات، أيْ : قد تحوّل إلى حدثٍ مجرد من الذاتِ ، أمّا الايجاز فانه متحققٌ من تأدية المصدر المعنى تاماً مع المبالغة فيه، وهذا واضحٌ من خلال تأويله بالمشتق فيكون التقدير : (إنّه عاملٌ عملاً غير صالح) ، وهو أَتّم معنىً مما لو وقع المشتقُ على أصله؛ لأنّ في المصدر دلالةً عليه مع المبالغةِ والتأكيدِ فيه.

---

(1) سورة يوسف : من الآية : 85.

(2) سورة الطلاق: من الآية : 9.

(3) سورة الملك: من الآية : 30.

(4) سورة هود : من الآية : 46.

ثانياً: العدول عن المشتقِّ إلى المصدر في الحال

تُعرّف الحال بأنّها ((وصفٌ فضلةٌ مسوقٌ لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده، أو تأكيد عامِلِهِ، أو مضمون الجملةِ قبله)) [1] ، فالأصل في الحال أنْ يقع لفظها مشتقّاً، و ((أنْ تكون نفسَ صاحبِها في المعنى؛ لأنّها وصفٌ له ، وخبرٌ عنه))[2]، أيْ أنْ تكون دالّةً بنفسها على المعنى أو الحدث وصاحب المعنى ، وهذا لايكون إلّا باللفظ المشتقِّ ، نحو قولنا (جاء زيدٌ ضاحكاً) ، وقوله تعالى : ﴿ ***وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ*** ﴾ [3] ، وقوله تعالى : ﴿***وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ***﴾ [4] ، فمجيءُ المصدر حالاً على خلاف الأصل ؛ لأنّ المصدرَ يَدُلُّ على المعنى حَسْبُ، لذا يقول المكوديُّ (ت 807هـ) : ((وقد يَقَعُ المصدر موضع الحالِ، كما يقعُ صفةً ، وخبراً ، وكلُّ ذلكَ على خلافِ الأصل)) [5] ، فمن وقوع المصدر حالاً ، قوله تعالى : ﴿ ***الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً*** ﴾ [6] ، وقوله تعالى : ﴿ ***الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى***

---

(1) شرح شذور الذهب : 256 ، وينظر: شرح ابن عقيل : 625/1 شرح الأشموني : 42/1 .

(2) شرح المكوديّ على ألفية ابن مالك : 96 ، وينظر: شرح المفصّل : 62/2 ، شرح ابن عقيل: 632/1 .

(3) سورة الانبياء : 16.

(4) سورة الشعراء : 130.

(5) شرح المكودي على ألفية ابن مالك : 96 ، وينظر: شرح المفصّل : 62/2 ، شرح ابن عقيل: 1/ 632 ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : 427 ، حاشية الصبان : 173/2.

(6) سورة البقرة: من الآية 274.

﴿ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[1] ، وقوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمْ الْأَدْبَارَ ﴾ [2].

وقد كَثُرَ استعمال المصدر حالاً في العربيّة ، وعلى الرُّغْمِ من كثرةِ استخدامه حالاً اختلف النحويّون في القياس على المسموعِ من هذا الاستخدام، فقد أجمع البصريّون والكوفيّون إلّا المبّردَ على أنّ ذلك ليس بمقيسٍ ، وإنّما هو مقصورٌ على السَّماع لمجيئه خلاف الاصل [3] ، فلا يجوز نحو (جاء زيدٌ ركضَاً) وقد علّل ابن عقيل (ت 769هـ) لعدم القياسِ على ماسُمِعَ من وقوع المصدر حالاً بقوله : ((حقُّ الحالِ أنْ يكون وصفاً، وهو مادلَّ على معنىً وصاحبه، كقائم ، وحسن، ومضروب ، فوقوعُها مصدراً على خلاف الأصل ؛ إذ لا دلالةَ فيه على صاحب المعنى)) [4] .

وأجاز المبّردُ (ت 285هـ) القياسَ على ماكان نوعاً من الفعل المذكور نَحوُ : (أتيتُهُ سُرْعةً) ، لأنّ السرعةَ نوعٌ من الاتيان، إذ يقول في ذلك : ((ومن المصادرِ مايقع في موضعِ الحالِ ،فَيَسُدُّ مَسدَّهُ ، فيكون حالاً، لأنّه قد ناب عن اسم الفاعلِ، وأغنى غناءه، وذلك قولهم: قتلهُ صبراً، إنّما تأويله: صابراً أو مُصْبَراً، وكذلك جئته مشياً ، لأنّ المعنى: جئته ماشياً، فالتقدير: أمشي مشياً، لأنّ المجيءَ على حالاتٍ ، والمصدر قد دلَّ على فعله من تلك الحال ، ولو قُلْتَ: جئْتُه إعطاءً لم يَجُزْ ، لأنّ

---

(1) سورة آل عمران : من الآية : 191.

(2) سورة الانفال : 15.

(3) ينظر: الكتاب : 186/1 ، شرح المفصّل : 59/2-60 ، ارتشاف الضرب من لسان العرب: 342/2.

(4) شرح ابن عقيل: 632/1 ، وينظر: حاشبة الصبان: 173/2 ، الحال في الجملة العربيّة (رسالة ماجستير): 114 ، الوصف بالمصدر (بحث) : 6.

الإعطاء ليس من المجيء، ولكنْ جئْتُهُ سعياً، فهذا جيّدٌ، لأنّ المجيء يكونُ سَعْياً)) [1] .

ويبدو لي أنّ رأي المبّردِ بالقياس المشروط أوجَهُ من غيره، لكثرة استخدامه ((والكثرةُ تخُوّلُ القياس عليها)) [2] .

ولمّا كان وقوعُ المصدر حالاً عدولاً عن الاصل فيه، فقد ذهب النحاة إلى تعليل مجيئهِ حالاً، وكانت لهم في تخريج المصادر الواقعة هذا الموقع خمسةُ مذاهب :

1- مذهب سيبويه (ت 180هـ) وجمهور البصريّين أنّها مصادر في موقع الحال، مؤوّلةٌ بالمشتقِّ ، فقولك : (أتيته ركْضاً) ، تأويله راكضاً ، وفي ذلك يقول سيبويه : ((هذا بابُ ماينتصب من المصادر ، لأنّه حالٌ وقع فيه الأمرُ، فانتصبَ ، لأنّه موقوعٌ فيه الامرُ وذلك قولك: قَتلتُهُ صَبْراً، ولقيتُهُ فجاءةً ، ومفاجأةً، وكفاحاً ومكافحةً ... ورأيتُهُ رَكضِاً وَعدواً ومشياً، وأخذتُ عَنهُ سَمعاً وسماعاً، وليس كلُّ مصدرٍ ، وإنْ كان في القياس مثلُ مامضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع ؛ لأنّ المصدرَ ههنا في موضع فاعلٍ إذا كانَ حالاً)) [3] .

---

(1) المقتضب : 234/3.

(2) معاني النحو : 719/2.

(3) الكتاب: 186/1 ، وينظر: المقتضب : 234/3 ، الاصول في النحو: 195/1 ، النكت في تفسير كتاب سيبويه : 323/1 ، ارتشاف الضرب من لسان العرب: 342/2 ، شرح ابن عقيل : 632/1.

2- ذهب بعض البصريّين إلى أنَّها مصادرُ على حذفِ مصدرٍ مضافٍ ، فهي مفاعيلُ مطلقةٌ على هذا المذهب ، وليست أحوالاً فـ (أتيتُ ركضاً) أصلها (أتيتُ إتْيانَ ركضٍ) [1] .

3- مذهب الكوفيّين أنّها مفاعيلُ مطلقةٌ ، والعاملُ فيها الفعل المذكور لتأويله بفعلٍ من لفظ المصدر ، وعلى هذا المذهب يكون التقدير في (طلع بغتةً) (بَغتَ بغتةً) ، فيؤولون (طَلَعَ) بـ (بغتَ) وينصبون به المصدر. [2]

4- وقيل : إنّ المصادر هي أحوالٌ على حذفِ مضافٍ ، فأتيتُ ركضاً أصلها: أتيتُ ذا ركضٍ [3] ، وهذا عدولٌ يتمثل بصورة حذف المضاف وإقامة المضافِ إليه مقامه.

5- نُسبَ إلى الاخفش (ت 215هـ) أنّ المصادرَ المنصوبةَ هي مفاعيلُ مطلقةٌ ، لأفعالٍ مقدّرةٍ من الفاظِها ، وجملةُ الفعل المحذوف هي الحال ، فأتيتُهُ ركضاً أصله (أتيتُه أركضُ رَكْضَاً). [4]

ومهما يكن من شيءٍ فانّ النحاةَ لم يجوّزوا وقوع المصدر حالاً، لذلك قالوا بعدم قياسه، لمجيئه خلاف الأصل، على الرُغمِ من مجيئه بكثرة في الكلام العربي.

---

(1) ينظر: حاشية الصبان : 172/2 متناً.

(2) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب: 342/2 ، شرح الاشموني : 245/1 ، حاشية الصبان : 173/2 متناً.

(3) ينظر: شرح الكافية في النحو :211/1، حاشية الصبان : 173/2 متناً .

(4) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب : 342/2 ، شرح الاشموني : 245/1.

والذي أراه انّه لم تكن ثمةَ حاجةٌ تدعو إلى التأويل والتقدير في وقوع المصدر حالاً ؛ لأنّ التأويل الذي اعتمد عليه النحاة في إطراد القواعد النحويّة في هذا الموضعِ، ماهو إلّا ابعادٌ للمصدر عن الغرض المقصود منه في حالة مجيئه حالاً، كما أنّ عدمَ القياس على وقوعه حالاً أمرٌ غيرُ مستساغٍ وحجةٌ ضعيفةٌ ؛ لأنّ وقوعَه حالاً قد كَثُرَ في أفصح الكلام العربي (القرآن الكريم) ، فضلاً عن ذلك الشعر العربي القديم فهو مستندٌ إلى أقوى دعائم النحو واللغة، فمن مجيء المصدر حالاً في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿***أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ***﴾ [1] ، وقوله تعالى: ﴿***قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ***﴾ [2] ، وقوله تعالى ﴿***وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا***﴾[3].

والحقُّ أنّ مجيء المصدر حالاً هو خروجٌ للبنية النحوية عن أصلِ وضعِها، فالأصل في الحال أن يكون وصفاً مشتقاً ، فمجيء المصدر حالاً عدولٌ عن ذلك الأصل، وذاك لتحقيق أغراضٍ دلاليّةٍ لاتتحقق في الأصل، فلا يُعدَلُ عن تعبيرٍ إلى تعبيرٍ إلّا يصحبه عدولٌ من معنىً إلى معنىً آخرَ ، فالعدول عن الوصف إلى المصدر في الحال يُفيد مايُفيدُهُ المصدرُ، مع زيادةِ فائدةِ الحالِ ، فهو أتمُّ معنىً من الوصف وأكثر مبالغةً. [4]

---

(1) سورة آل عمران : 83.

(2) سورة الانعام : من الآية : 140.

(3) سورة الاحقاف : من الآية : 15.

(4) ينظر: المقتضب : 234/3 ، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : 198/1، بدائع الفوائد: 17/3 ، معاني النحو : 721/2-722.

فالتباينُ الدّلاليُّ متحقّقٌ من خلال التباين بين البنيتين (الوصف والمصدر) في وقوعهما حالاً، لذا صار لزاماً بيان اختلاف المعنى ، لنرى سبب العدول عن الوصفِ إلى المصدرِ فالفرق – مثلاً – بين قولنا في مجيء الحال وصفاً مشتقّاً (جاء زيدٌ راكضاً) وقولنا في مجيء المصدر حالاً (جاء زيدٌ ركضاً) ، هو أنّ قولنا في الجملة الاولى يدلُّ على حدثِ الركضِ والذات التي قامت بالركض، أو التي ركضت ، وأنّ قولنا : في الجملة الثانية يدلُّ على حدثِ الركضِ مجرداً من الذات والزمن، فلم يبقَ شيءٌ من ذاتِ زيدٍ بل تحوّل إلى حدثٍ مجردٍ ، ففي التعبير بالمصدر مبالغةٌ لاتكون في الوصف.

ومن المفارقات في الحال بين وقوعه وصفاً ووقوعه مصدراً ماجاء في قوله تعالى : ﴿***فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنْ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ***﴾ [1] ، وقوله تعالى : ﴿ ***وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا*** ﴾ [2] ، فلم تكن بنية الحال مختلفة والمعنى سواء في الآيتين الكريمتين، بل أنّ لذلك التباين في البنية ماتبعه من تباينٍ دلاليٍّ ، فقد تباينت البنية بين الوصف والمصدر، إذ وقعت بنية الحال في الآية الاولى وصفاً، وهذه البنية تدلُّ على معنى الخوف والذات او الشخص الذي خاف وهو موسى عليه السلام مع اقتران الخوف بزمن خروجه عليه السلام ، في حين وقع المصدر حالاً في الآية الثانية ، ولعلَّ في ذلك توخياً للدلالة وتوظيفاً للمعنى ، إذ إنّ المعنى الذي تضمنّته هذه الآية هو أكثر مبالغةً واوسعُ معنىً، فمجيءُ المصدرِ حالاً أكثر مبالغةً فمعنى الآية ادعو الله وانتم قد تحوّلتم إلى خوفٍ منه ﷻ وطمعٍ في رحمته وهذا الغرض لايتحقّق لو جاء الحال على أصله وصفاً مشتقاً فضلاً عن أنّ مجيء المصدر حالاً قد حقّقَ توسعاً في المعنى ،

---

(1) سورة القصص : 21.

(2) سورة الاعراف : من الآية : 56.

فالمصدر يحتمل تأويله بأكثرِ من معنى ، ممّا يمنح البنية مبالغةً وايجازاً، وذاك لقلة اللفظِ وسعةِ المعنى ، إذ يحتمل المصدر المفعوليّة المطلقة بمعنى ادعوه تخافون خوفاً وتطمعون طمعاً، ويحتمل المفعول لاجله أيْ ادعوه للخوف منه والطمع في رحمته، فضلاً عن معنى الحالية أيْ ادعوه خائفين وطامعين، فانّ تلك الاحتمالات قد تكون مقصودةً كلها، وقد دلّ عليها المصدر وحدَه. يقول الدكتور فاضل السامرائي في هذا الصدد : ((إذا عبرت بالمصدر اتّسع المعنى، وكسبت أكثرَ من قصدٍ وغرضٍ فقد تكسب معنى المصدريّة والحالّية ، كقولك : (اقبلَ ركضاً) فهذا يحتمل المفعولّية المطلقة ، أيْ: يركضُ ركضاً ، أو إقبالُ ركضٍ أيّاً كان التقدير، ويحتمل الحاليّة ، فقد كسبت معنيين ، وانت تريدهما معاً... وقد يحتمل الحالّية والمفعولية لأجله والمفعولية المطلقة، فتكسبُ ثلاثةَ أغراضٍ في تعبيرٍ واحدٍ ومنه قوله تعالى : ﴿ ***وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا*** ﴾ [1] ، فلو قال : (ادعو خائفين وطامعين)، لكان المعنى واحداً هو الحالّية، ولكن بعدوله إلى المصدر اتّسع، وأصبح يؤدّي ثلاثةَ معانٍ في آن واحدٍ وهي الحاليّة ، أي : خائفين، والمفعول لاجله أي للخوف والطمع ، والمفعوليّة المطلقة، أي : تخافون خوفاً وتطمعون طمعاً، أو دعاء خوفٍ وطمعٍ، وهذه المعاني كلُّها مرادةٌ ... جَمعَها كلّها بهذا التعبير القصير فقال: (ادعوه خوفاً وطمعاً))) [2] ، فقد اتّسع المعنى بالعدول عن الوصف المشتقّ إلى المصدر في الحال، ومن هنا نفهم سرَّ هذا العدول ، فهو أكثرُ مبالغةً وتوسعاً في المعنى من الوصف المشتقّ.

---

(1) سورة الاعراف : من الآية : 56.

(2) معاني النحو: 721/2 –722.

ثالثاً: العدول عن المشتقّ إلى المصدرِ في النعتِ

لقد استقر في نظر النحاة أنّ النعتَ ((هو تابعٌ دالٌّ على ذاتٍ ومعنىً غيرُ المشمولِ في متبوعِهِ أو متعلقه مطلقاً)) [1] ، نحو : (جاء زيدٌ الكريمُ) ، ونحو قوله تعالى : ﴿***فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ***﴾ [2] ، فالاصل في النعت أنْ يكون بالوصف المشتقّ، أو بما أوّل به، عند اكثر النحاة [3] نحو (جاء زيدٌ المجتهدُ) ، فإنّ (المجتهد) وصفٌ مشتق يدل على معنى الاجتهاد، والذات الموصوفة به، وهذا شأنُ كلّ المشتقات.

وجوّز النحاة الوصف بالمصدر [4] خلاف الأصل، والأصل هو الوصف بالمشتقّ، فالعرب يصفون بالجامد كما يصفون بالمشتق، فيصفون بالمصدر نحو : (هذا رجلٌ عَدْلٌ)، و (هو رجلٌ صَدْقٌ)، وجاء النعت بالمصدر كثيراً في العربيّة، ولزم حالة الافراد والتذكير وفي ذلك يقول ابن مالك (ت 672هـ): [5]

[الرجز]

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيراً فَالْتَزَمُوا الإفْرادَ والتّذكِيرَاً

ففي حالة الوصف بالمصدر يجبُ التزام الإفراد والتذكير نحو (هما رجلانِ عَدْلٌ) و (هُمْ رجالٌ عَدْلٌ).

---

(1) شرح الكافية في النحو : 302/1 ، وينظر: شرح قطر الندى: 283 ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل : 747/2.

(2) سورة الواقعة : 96.

(3) ينظر: إرتشاف الضرب من لسان العرب: 579/2 ، شرح ابن عقيل: 195/2.

(4) ينظر: الكتاب: 324/1 ، شرح المفصّل : 49/3-50.

(5) شرح ابن عقيل : 200/2.

وقد ذهب كثيرٌ من متأخري النحاةِ إلى أنّ النعت بالمصدر مقصورٌ على السماعِ؛ لأنّ الأصل عندهم أنْ يُنْعَتَ بالمشتقِّ ، وحقُّ المصدرِ أنْ لايُنْعَتَ به لجموده ، وفي ذلك يقول الأشموني (ت 900هـ): ((ونعتوا بمصدرٍ كثيراً، وكان حقُّهُ أنْ لايُنعت به لجموده ، ولكنّهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغةِ، أو توسعاً)) [1] ، إذ إنّ النعت هو ((التابُع المشتقُّ ، أو المؤوّلُ به ، المبيّنُ للفظِ متبوعه)) [2] .

وَلَمّا كان النعت بالمصدر عدولاً عن الأصل ذهب النحاة في توجيه ذلك إلى ثلاثةِ أقوال [3] .

الأوّل : أن يكون المصدر على تأويل مضاف محذوف، وتقدير الاصل (مررتُ برجلٍ ذي عَدْلٍ) ، فحذف المضاف (ذي) وأُقِيْمَ المضافُ إليه (عَدْلٍ) مقامَه ، وهذا مذهب البصريّين.

الثاني : أن يكون المصدر على التأويل بالمشتقِّ ، أيْ أنْ يُوضعَ المصدر موضعَ الوصفِ المشتقِّ ، فقولك : (مررتُ برجلٍ عَدْلٍ) بمعنى (مررتُ برجلٍ عادلٍ) ، وهذا مذهب الكوفيّين.

---

(1) شرح الاشموني : 66/3.

(2) شرح قطر الندى : 283.

(3) ينظر: المقتضب : 230/3 ، الخصائص : 205/2 ، شرح المفصّل : 50/3، الايضاح في شرح المفصّل : 443/1، شرح المكودي على ألفية ابن مالك : 148 ، الاشباه والنظائر في النحو : 1360137/6 ، حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل: 245 .

الثالث: أنْ لاتأويل في المصدر ولا حذفَ مضافٍ بَلْ هو ((على جعل العينِ نفس المعنى مبالغةً)) [1] وتوكيداً. ونسب هذا الرأي إلى البلاغيين. [2] وبعض النحاة [3] ، فالمتكلم إذا وَصَفَ بالمصدرِ فقد جعل الموصوفَ هو المعنى أو الحدث نفسه وذلك لكثرةِ حصولِ المعنى من الموصوفِ، وفي ذلك يقول ابن جني (ت 392هـ) : ((إذا وُصِفَ بالمصدر صار الموصوف كأنّه في الحقيقة مخلوقٌ من ذلك الفعلِ، وذلك لكثرة تعاطيه له ، وإعتياده إيّاه ، ويدلُّ على انّ هذا معنى لهم ومتصور في نفوسهم)) [4] ، ويقول خالد الازهري (ت 905هـ) في ذلك ايضاً ((فهذه المصادر كلُّها ممّا وصف بها للمبالغة ، كأنّهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرةِ حصوله منه، وقالوا : (رجلٌ عَدْلٌ ورضى وفصلٌ) ، كأنّه لكثرةِ عدلِهِ والرضى عنه وفضلِهِ جعلوه نفس العدلِ والرضى والفضلِ)) [5] .

وممّا جاء على ذلك الغرض قوله تعالى : ﴿ ***وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ*** ﴾ [6] ، أيْ : بدمٍ مكذوبٍ فيه [7] ، وهو أتمُّ معنىً ومبالغةً، بخلاف لو جاء النعت على اصلِهِ وصفاً مشتقّاً؛ لأنّ في المصدر دلالةً تختلف عنها في الوصف ، فالمصدر قد دلَّ على الكذبِ من ناحية، وجعل الدم هو الكذب نفسه مبالغةً من ناحية أخرى. يقول الزمخشري (ت 538هـ) في تفسير هذه الآية الكريمة : (((بدمٍ

---

(1) شرح التصريح على التوضيح: 113/2.

(2) ينظر: حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل : 245.

(3) ينظر: الخصائص :259/3 ، شرح المفصّل : 50/3.

(4) الخصائص : 259/3.

(5) شرح التصريح على التوضيح: 113/2.

(6) سورة يوسف : من الآية : 18.

(7) ينظر: معاني القرآن للفراء: 38/2.

كذبٍ) بدمٍ ذي كذبٍ ، أو وُصِفَ بالمصدر مبالغةً كأنّه نفسُ الكذبِ وعينُه كما يقال : للكذّاب هو الكذبُ بعينِهِ ، والزّورُ بذاتِهِ)) [1]

ومن ذلك ايضاً قوله تعالى : ﴿***وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ***﴾ [2] ، فقد (وُصفتِ الموازين بالقسط ، وهو العدلُ مبالغةً كأنّها في أنفسِها قِسْطٌ)) [3] ، وإلى هذا المعنى أيضاً يشير ابن يعيش (ت 643هـ) : ((والوصفُ بهِ (أيْ المصدر) للمبالغةِ ، كأنّهم جعلوا الموصوفَ ذلك المعنى لكثرةِ حصولِهِ منهِ)) [4] .

ومهما يكن من أمرٍ فيمكن القول : إنّ لكلّ قولٍ من الأقوالِ الثلاثةِ الآنفةِ الذكرِ جهةً من العدولِ، فالعدولُ على الرأي الأوّلِ آتٍ على حذّ حذفِ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامَه إيجازاً واختصاراً في الكلام ، وذلك من خلال أداءِ المقصودِ من الكلامِ بالمصدر الذي هو أقلُّ من عبارته الأصل (المضاف والمضاف اليه) ، وعلى الرأي الثاني آتٍ من جهة وضع المصدرِ موضعَ الوصفِ المشتقّ اتّساعاً في التعبير من غير مبالغةٍ، أمّا العدول على القول الثالث فهو آتٍ من وقوعِ المصدرِ في موقعِ الوصفِ المشتقّ مبالغةً.

ويبدو لي أنّ هذه المسالة فيها وجهان ، وعليهما معاً يردُ القولُ بالعدول ، ولا مناقضةَ بين القولين الثاني والثالث، اللذينِ ذكرتهما قبلُ ، إذ هما وجهٌ

---

(1) الكشاف: 451/3.

(2) سورة الانبياء: 47 .

(3) الكشاف: 120/3.

(4) شرح المفصّل : 50/3.

واحدٌ ، فالمذهبُ الكوفي يشير إلى أصلِ النعتِ ، إذ الأصل فيه أنْ يكون وصفاً مشتّقاً، لذلك أوّلوه بالمشتقِ عند مجيئه مصدراً، وما تأويلُ الكوفيّين إلّا ردُّ الاستعمالِ إلى أصله، والرأي الثالث يشير إلى الاستخدام الذي حصل فيه العدول، إذ عُدِلَ عن ذلك الأصل بمجيء المصدرِ نعتاً بقصد المبالغةِ، فهذا الوجه الأوّل للعدول. والوجهُ الثاني هو رأي البصريّين القاضي بحذف المضاف من الأصل، وإقامة المصدر (المضاف إليه) مقامَه إيجازاً واختصاراً في التعبير، لكن من غير قصدِ المبالغة. لذا يقول ابن عصفور (ت 669هـ) في مَجِيءِ المصدر نعتاً: ((والوصف بالمصدر عندنا مِنْ قبيلِ ماهُوَ في حكم المشتقِ ، وله في الوصفِ طريقان: أحدُهما أنْ تريد المبالغةَ، والثاني أنْ لاتُرِيْدَها، فإنْ لم تُرِدِ المبالغة فهو عندنا على حذف مضافٍ ، نحو : مررْتُ برجلٍ عَدْلٍ ، تُريدُ : ذي عَدلٍ ، فإنْ أَرَدْتَ المبالغةَ فعلى جَعْلِ الموصوف هو المصدر مجازاً لكثرةِ وقوعِهِ منه، نحو : مررتُ برجلٍ ضَرْبٍ، تُريدُ أنّ الرجلَ نفسه هو الضَّرْبُ لكثرةِ وقوعِه منه)) [1] ، فالمبالغة متحقّقةٌ في الاستخدام لا في الأصل ؛ لأنّها غَرَضٌ من أغراض العدول، والعدول ميدانُهُ الاستعمال، لا الأصول المتصوّرة لتكوين التراكيب النحوية، فالاصل في النعت أنْ يكون مشتقّاً، فإنْ أُريدت المبالغة عُدِلَ عن ذلك الاصل إلى المصدر، وخلاصة القول في ذلك أنّ هناك تناسباً بين المذهبين الثاني والثالث من حيث القول بالعدول ؛ ذلك أنّ تأويل المصدر في المذهب الثاني هو وقوف على أصله، وأنّ المصدر نائبٌ عن المشتقِ وأما على المذهبِ الاخير، فإنّ عدَّ المصدر نفس العين على سبيل المبالغةِ إقرار بعدول البنية عن أصلها؛ لانّ المبالغة لاتتحقق من غيرِ العدول عن الاصل في هذا الباب.

---

(1) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : 198/1.

المبحث الثاني

العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤوّل

الأصل في استعمال المصدر أن يكونَ صريحاً، ولكنه قد يُعْدَلُ عنه إلى فعلٍ وأداة ليكون المصدر مؤّولاً.

ولِمَا لهذا العدول من أثر في المعنى صار لزاماً الوقوف على كل من المصدرين الصريح والمؤوّل بنيةً ودلالةً ؛ لنبيّنَ علّة ذلك العدول، والمعنى الذي يكمن خلفه.

فالمصدر الصريح لفظٌ دالٌّ على الحدثِ خالٍ من الذات وغير مقترن بزمانٍ معين، فهو من حيث البنية لفظٌ بسيطٌ يتكون من لفظة واحدة ، ومن حيث الدلالة تكون دلالته واحدةٌ ايضاً وهي الدلالة على الحدث مع عدم اقتران هذا الحدث بزمان معين [1] نحو قولنا: (يسرني نجاحُك، ويفرحني تفوقُك) .

أمّا المصدر المؤوّل فتركيبٌ جُملي يتكوّن من حرف مصدري وصلة له، وبتعبير أخر فهو جملة مسبوكة بآلة سبك لغوية مذكورة لفظاً أو مقدّرة حكماً، بمعنى أن يسبك من الحرف المصدري والجملة بعده كلمةٌ واحدة هي المصدر المؤوّل او

---

(1) ينظر: اللمع في العربيّة : 144 ، شرح الكافية في النحو : 191/2 ، شرح قطر الندى: 260.

المقدَّر، والجملة بعد الحرف صلة لامحل لها من الإعراب [1] نحو قولنا (يُفْرِحِني أنْ تنجحَ).

فأمّا الحروف المصدرية فهي: [2]

1- أنْ : وهي الناصبة للمضارع، ولاتكون صلتها إلّا جملةً فعليةً فعلها مضارعٌ متصّرِفٌ ، نحو : قولنا : (أُريدُ أنْ تقومَ) ، وقولِه تعالى : ﴿ ***وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ*** ﴾ [3] ، وقوله تعالى أيضاً: ﴿ ***إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ*** ﴾ [4] ، ويصحُّ أنْ يكون فعلها ماضياً، نحو قوله تعالى : ﴿ ***وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا*** ﴾ [5] ، وقوله تعالى : ﴿ ***عَبَسَ وَتَوَلَّى(۞)أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى***﴾ [6] ، أو أمراً نحو قولنا : (كَتَبْتُ إليه بأنْ قُمْ) [7] ، فدلالةُ (أنْ) المصدريّة تكون للماضي والمستقبل ولاتكون للحال. [8]

---

(1) ينظر: المقتضب : 199/3 ، كشف المشكل في النحو : 174/2 ، شرح المفصّل: 142/8.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 518/1 –519 ، الجنى الداني في حروف المعاني: 297.

(3) سورة البقرة : من الآية 184.

(4) سورة النساء: من الآية 48.

(5) سورة المائدة من الآية 2.

(6) سورة عبس : 1،2.

(7) ينظر: الكتاب : 162/3 ، الجنى الداني في حروف المعاني : 216 ، مغني اللبيب : 66/1، 67.

(8) ينظر: المقتضب : 30/2 ، شرح المفصّل : 8/ 143.

ويمكن تأويلها مع صلتها بالمصدر الصريح، فتنزلُ منزلتَه ، وتعطي معناه[1] ، نحو قولك : (يسرني أنْ تنجحَ في الامتحانِ) ، أيْ : يسرني نجاحُك في الامتحان ، والمصدر المؤوّل من (أنْ) وصلتها يكون له إعرابٌ محلّيٌّ بحسبِ موقعِهِ من الإعراب [2] ، فيقع في محلِّ رفع مبتدأ ، نحو قولِك: (أنْ تجتهدَ خيرٌ لك) ، أيْ اجتهادك خيرٌ لك ، ويقع في محلِّ رفعِ خبرٍ نحو قوله تعالى ﴿ ***قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ*** ﴾ [3] ، وجاء المصدر المؤوّل مرفوعاً في محلِّ رفعِ فاعلٍ كقوله تعالى ﴿ ***أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ*** ﴾ [4] ، ويقع في غيرها من المواقع الإعرابيّة بحسب مايقتضيه الكلام.

2- أنّ : وهو حرفٌ مصدريٌّ تكون صلته جملةً اسميةً ؛ وذلك لاختصاص هذا الحرف بالدخول على الأسماء دون الأفعال، وتؤوّل هذه الصلة بالمصدر[5]، وهذا المصدر يُعربُ بحسب موقعِهِ من الإعراب ، فيقع في محلِّ جرّ بحرف الجرّ نحو قوله تعالى : ﴿ ***ذَلِكَ بِأَنَّهُ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا*** ﴾ [6] ، ويقع في محلِّ

---

(1) ينظر: كشف المشكل في النحو : 75/2.

(2) ينظر: شرح المفصّل : 8/ 143.

(3) سورة يوسف : من الآية 25.

(4) سورة الحديد: من الآية 14.

(5) ينظر: المقتضب : 34/2 ، الايضاح في شرح المفصّل: 23/2 ، كشف المشكل في النحو : 175/2 ، مغني اللبيب : 89/1.

(6) سورة التغابن: من الآية 6.

رفعِ مبتدأ نحو قوله تعالى : ﴿ ***وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ*** ﴾[1] ويقع في محلِّ رفعِ فاعلٍ ، نحو قوله تعالى : ﴿***أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ***﴾ [2] ، ويقع في محلِّ رفعِ خبرٍ نحو قوله تعالى : ﴿ ***وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنْ الْكَاذِبِينَ*** ﴾ [3] ، ويقع في محلِّ نصبٍ سادا مسدَّ مفعولي الفعل (عَلِمَ) ، نحو قوله تعالى : ﴿ ***فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ***﴾[4] ويقع في غيرها من المواقعِ الإعرابية.

3- كَيْ : حرفٌ مصدريٌّ ناصبٌ للمضارعِ، ولايصحُّ في صلتِهِ سوى الفعل المضارع ، ويشترط في تقديره مع صلته بالمصدر أنْ يقترن بلام التعليل لفظاً، نحو قولنا: (جئت لكي اتعلمَ) ، ونحو قوله تعالى : ﴿ ***لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ*** ﴾ [5] ، أو تقديراً [6] ، نحو قوله تعالى : ﴿***فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ*** ﴾ [7] .

---

(1) سورة يس : 41.

(2) سورة العنكبوت: من الآية 51.

(3) سورة النور : 7.

(4) سورة البقرة : من الآية 26.

(5) سورة آل عمران : من الآية 153.

(6) ينظر: المقتضب : 9/2 ، شرح المفصّل : 17/7 ، ارتشاف الضرب من لسان العرب: 518/1 .

(7) سورة طه : من الآية 40.

4- ما: وهي من الموصولات، وقد اختلف النحاة في حرفيتها، فمذهب الجمهور أنّ (ما) المصدرية حرفٌ [1] ، في حين ذهب الاخفش (ت 215هـ) [2] ، وابن السرّاج (ت 316هت) [3] ، والرمانّي (ت 374هـ) [4] إلى أنّها اسمٌ، والفرق بين المذهبين هو أنّ (ما) الموصولة الاسمية تحتاج إلى ضمير عائد، فاذا قلتَ : (سرني ماصنعتَ) ، فيقدّر عائد إليها ويكون التقدير: (سرني ماصنعته) [5] ، في حين اذا كانت (ما) حرفاً موصولاً فانّها لاتحتاج إلى ضميرٍ عائدٍ إليها. [6]

وهي نوعان زمانية وغير زمانية [7] ، فمن الاولى قوله تعالى : ﴿***كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ***﴾ [8] ، والتقدير : (كلُّ وقت او زمان أضاءة)[9]، ومن الثانية قوله تعالى : ﴿***فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا***﴾ [10] ، وقوله تعالى : ﴿***لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ***﴾ [11] .

---

(1) ينظر: المقتضب : 156/3 ، شرح المفصل: 142/8 ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد :37.

(2) ينظر : شرح المفصل : 42/8.

(3) ينظر: الاصول في النحو : 61/1 ط1.

(4) ينظر: شرح الكافية في النحو : 51/2.

(5) ينظر : المقتضب : 200/2 ، شرح المفصل : 142/8-143.

(6) ينظر: الايضاح في شرح المفصّل : 232/2، النحو الوافي: 373/1.

(7) مغني اللبيب : 583/1.

(8) سورة البقرة : من الآية 20.

(9) ينظر: مغني اللبيب : 585/1.

(10) سورة السجدة من الآية 14.

(11) سورة ص : من الآية 26.

وتتعدد الوظائف النحوية للمصدر المؤول من (ما) وصلتها، فقد يجيءُ المصدر المؤوّل في محلِّ رفع مبتدأ نحو قوله تعالى : ﴿***تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ***﴾ [1]، وقد يجيءُ مجروراً بحرف الجر ، نحو قوله تعالى : ﴿***ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ***﴾ [2] ، ويقع فاعلاً ، نحو قوله تعالى : ﴿***وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ***﴾ [3] ، وغيرها من الوظائف التي يؤديها المصدر المؤول من (ما) وصلتها.

5- لو : حرفٌ مصدريٌّ بمنزلة (أنّ) إلّا أنّه لاينصبُ، والغالب فيها أنّها تقع بعد مايدلُّ على التمني نحو (ودَّ، ويودُّ) ، ويصحُّ في صلتها أنْ تكون فعلاً ماضياً او مضارعاً [4] ، نحو (وددْتُ لو نجحت) ، و(وددتُ لو تنجحُ) ، ونحو قوله تعالى : ﴿ ***وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا*** ﴾ [5] ، وقوله تعالى : ﴿***يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ***﴾[6] ، فالمصدر المؤوّل من (لو) وصلتها في الآيتين في محل نصب مفعول به للفعل (ودَّ، ويودُّ).

ومن مجيئها بعد فعلٍ لايدلُّ على التمني قول امرئ القيس [7] :

---

(1) سورة البقرة 141.

(2) سورة البقرة : من الآية 41.

(3) سورة الاعراف: من الآية 53.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 521/1 ، حاشية الصبان : 34/4.

(5) سورة البقرة : من الآية 609.

(6) سورة البقرة: من الآية 96.

(7) ديوانه : 13.

[الطويل]

تجــاوَزْتُ أحْرَاســاً عَلَيْهــا ومَعْشَــراً عَلــيَّ حِرَاصــاً لــو يُســرُّون مَقْتلِــي

وقول الأعشى: [1]

[البسيط]

وَرُبّمــا فــاتَ قَوْمــاً جُــلُّ أمْــرِهِمُ مِــن التّــأنّي وَكَــانَ الحــزمُ لَوْعَجِلُــوا

وقول قتيلة بنت النضر [2]

[الكامل]

مــا كــانَ ضَــرَّك لَــوْ مَنَنْــتَ، وَرُبَّمــا مَــنَّ الفَتَــى وَهُــوَ المغِــيظُ المحْنَــقُ

ومنع فريقٌ من النحاة أنْ تكونَ (لو) مصدريّة؛ لأنّها عندهم شرطيّة ، وليست مصدريّة [3] ، وتأوّلوا قوله تعالى : ﴿ ***يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ*** ﴾[4] ، فقد ذكروا أنّ (لو) شرطيّة ، وانّ مفعول (يودُّ) وجواب (لو) محذوفان والتقدير. يودُّ احدهم التعمير لو يُعمّرُ الف سنةٍ لَسَرّه ذلك، يقول ابن هشام في تقدير النحاة هذا : ((ولاخفاءَ بما في ذلك من التكلف)) [5] .

---

(1) ورد هذا البيت منسوباً إلى الاعشى في مغني اللبيب : 503/1 ، وشرح الاشموني: 3/ 598 ، ولم اجده في ديوانه.

(2) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده : 56/1 ، الجني الداني في حروف المعاني : 288 ، مغني اللبيب : 503/1.

(3) ينظر: مغني اللبيب : 504/1.

(4) سورة البقرة : من الآية 96.

(5) مغني اللبيب : 504/1.

والعدول من المصدر الصريح إلى المصدر المؤوّل يتمثل بوقوع المصدر المؤوّل (الحرف المصدري وصلته) موقعاً هو للمصدر الصريح بالأصل، وهذا

يعني أنّ إحلال المصدر المؤوّل موقَع المصدر الصريح خروجٌ عن الأصل في الاستعمال، فالأصل في استعمال المصدر أنْ يكون صريحاً، وما جاء مخالفاً لذلك فهو من قبيل العدول عن ذلك الأصل.

وإنّه لمن البديهي أنْ يكون لهذا الخروج عن الاصل والتغيير المتمثل بالزيادة التي يشتمل عليها المصدر المؤوّل معانٍ ودلالاتٌ وأغراضٌ .

ومن هذه المعاني والدلالاتِ دلالةُ المصدر المؤوّل على التأكيد [1] ، وذلك من خلال مجيء المصدر مؤوّلاً من (أنّ وصلتها) ، ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ ***وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ*** ﴾ [2] ، فالحرف المصدري (أنّ) أضفى التأكيد على معموليه ، وهذه الدلالة لاتتحقق لو وقع المصدر على أصله صريحاً.

ومنها دلالتُهُ على التعليل [3] الذي تُفيده (كي) ؛ لذا وجب اقترانها بـ (اللام) الذي يُفيد التعليل نحو قولنا : (جئت لكي اتعلمَ) ، وإنْ لم تقترن بـ (اللام) تعين تقديره حكماً ، نحو قولنا: (جئت كي أُكرمَك) ، بمعنى جئت للإكرام، فمن الاولى ماجاء في قوله تعالى : ﴿ ***لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا*** ﴾ [4]

---

(1) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب: 518/1.

(2) سورة الانبياء : 105.

(3) ينظر: إرتشاف الضرب من لسان العرب: 518/1 ، الفرائد الجديدة: 193/1.

(4) سورة الاحزاب: من الآية 50.

، ومن الثانية ماجاء في قوله تعالى : ﴿ ***فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ*** ﴾ [1] فمعنى التعليل لايكون في المصدر الصريح إلّا مايدلُّ عليه المصدر الصريح في حالة مجيئه مفعولاً لأجله، ولكن هناك تباين دلالّي بين التركيبين، وهذا التباين متحقّقٌ من خلال تباين البنيتين تركيباً، فالفرق مثلاً بين قولنا في المصدر المؤوّل (جئتُ لكي اتعلمَ) ، وقولنا في المصدر الصريح (جئتُ تعلماً) هو أن قولنا في الجملة الاولى يدلُّ على معنى التعليل مع زيادةِ التأكيد عليه والمبالغة فيه ، وذلك من خلال زيادة في المبني وهما حرفا التعليل (اللام وكي) ، في حين تدلُّ الجملة الثانية على علةِ الفعلِ فحسبُ.

ويعدلُ المتكلم عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤوّل لغرض التمني[2]، فـ (لو) وصلتها غالباً ماتكون في سبك مصدر مؤوّل، وهذا المصدر يكون معمولاً لفعل يفيد التمني نحو (ودَّ، ويودُّ) نحو (وَدْدتُ لو تنجحَ في الامتحان) ، ونحو قوله تعالى : ﴿ ***يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا*** ﴾ [3] ، وقوله تعالى : ﴿ ***وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً*** ﴾ [4] ، فقد وقع المصدر في هذه الآية الكريمة مؤوّلاً من (لو وصلتها) ، وذلك لضربٍ من المبالغةِ في وصفِ ودِّ الكافرينَ وتمنيهم ، وهذا المعنى متحقّقٌ من إفادة (لو) معنى التمني.

---

(1) سورة القصص: من الآية 13.

(2) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 38، مغني اللبيب : 502/1 ، الفرائد الجديدة: 193/1.

(3) سورة النساء: 42.

(4) سورة النساء : من الآية 102.

ويُعْدَلُ عن المصدر الصريح إلى المؤوّل لتحقيقِ أغراضٍ ومعانٍ لايضطلع بتأديتها المصدر الصريح ومن هذه المعاني والدلالاتِ دلالةُ المصدر المؤّول على زمان الفعل [1] ، نحو قوله تعالى : ﴿***وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ***﴾ [2] ، فقد وقع في الآية الكريمة مصدران مؤوّلان، أحدهما (أنْ نرسل) ، والآخر (أنْ كذّبَ) ، وكلاهما يدلُّ على الحدث ، ولكنّهما مختلفان في الدلالة الزمنية، فالمصدر الأوّل يدلُّ على الحال والاستقبال ، وتمت هذه الدلالة بالفعل المضارع الدالِّ على الحال والاستقبال والتجدد، في حين أنّ المصدر الثاني يدلُّ على المضي والتحقيق ، بمعنى أنّ الارسال بالآيات يكون في الحال والاستقبال، أمّا التكذيب بها فقد كان فيما مضى من الزمان، وفي زمان قبل زمان الارسال بالآيات، بخلاف ما لو جاء المصدر صريحاً، فإنّ دلالته الزمنية ستكون مطلقة ولاتحدّدُ زمناً معيناً ؛ لأنّه ليس في صيغته مايدل على الزمن المحدد. [3] في حين أنّ المصدر المؤول يفيد الجمع بين الحدث والدلالة على الزمان، وفي ذلك يقول ابن القيم (ت 750هـ): ((فجاؤوا بلفظ الفعل المشتقِّ منه مع (أنْ) ؛ ليجتمع لهم الاخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان)) [4] .

وجاء في حاشية الصبان ((انّ فائدة العدول عن المصدر الصريح إلى أنْ والفعل ثلاثة أمور: دلالتُها على زمانِ الحدثِ من مستقبل في نحو (يعجبني أنْ تقوم) ، وماضٍ في نحو (أعجبني أنْ قمتَ) ، والدلالة على امكان الفعل دون وجوبه

---

(1) ينظر : المقتضب : 214/3 ، الاشباه والنظائر في النحو : 197/2 ، بدائع الفوائد : 142/1 ، حاشية الصبان : 176/1.

(2) سورة الاسراء : من الآية 59.

(3) ينظر : المقتضب : 214/3 ، المصادر في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية (اطروحة دكتوراه) : 45.

(4) بدائع الفوائد : 142/1.

واستحالته، والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث تقول : اعجبني أنْ قدمت أيْ : نفس قدومك ، ولو قلتَ : (أعجبني قدومك) لاحتمل أنّ إعجابه لحالة من أحواله كسرعته لا لذاته)) [1] .

وقد يقترن مع الدلالة الزمنية للمصدر المؤوّل غرضٌ لفظيٌّ ، هو مناسبة رؤوس الآي ، نحو ماجاء في قوله تعالى : ﴿ ***قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ*** ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿ ***وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ*** ﴾ [3] ، ففي المصدر المؤوّل(أنْ يكذبون) دلالتان : احداهما دلالته على الحال أو الاستقبال، والأخرى دلالة لفظيه، هي تعيين الفاصلة وتناسبها مع الفواصل الاخرى.

ويحقّقُ المصدر المؤوّل دلالة (الايجاز) في التركيبِ النحويّ دلالةً وتركيباً، فالمصدر المؤوّل من (أنّ) المشدّدة ومعموليها يسدُّ مسدَّ المفعولين في باب(ظنَّ)[4]، في حين ذهب أحدُ الباحثين إلى أنّ المصدر الصريح أوجز من المصدر المؤوّل إذ يرى أنّ في : ((ورود المصدر المؤوّل إطناباً في الجملة ، إلّا أنّه يُعدُّ إطناباً واجباً؛ لسدِّ المعنى دلالةً وتركيباً، فالمصدر المؤوّل يسدُّ مسدَّ مفعولين في باب (ظنّ)، نحو : ظننتُ أنّك ناجحٌ ، فالمصدر المؤوّل سدَّ المعنى والتركيب، وليس بنا حاجة لتقدير لفظٍ آخرَ يكمّل المعنى، والتقدير لسدِّ الجانب الإعرابي، وإكمال التركيبِ الجُمليّ النحويّ)) [5] .

---

(1) حاشية الصبان : 176/1.

(2) سورة الشعراء : 12.

(3) سورة الشعراء : 14.

(4) ينظر: الاشباه والنظائر في النحو : 196/2.

(5) المصادر في القرآن الكريم دراسة نحويّة دلاليّة (أطروحة دكتوراه) : 45.

ويبدو لي أنّ هذا المذهب غيرُ سديدٍ ، لأنّ الايجاز متحققٌ في المصدر المؤوّل دون الصريح في باب (ظنّ) إذا أُريد التعبير عن المعنى المقصود بكلا المصدرين ، وبيان ذلك أنّ قولنا : (ظننتُ أنّك قائمٌ) يُفيد الاخبار عن القيام مع دلالة التأكيد على تحقّقِ ذلك القيام منك ، ولاشكَّ أنّ الاداة المصدرية (أنّ) هي الّتي أضفت دلالة التأكيد على تحقّقِ القيامِ في هذا التركيب النحويّ – وهذا المعنى يتحقق اذا كانت (ظنّ) بمعنى اليقين – ولا يتحقق ذلك بوقوع المصدر الصريح ، فلا يصحُّ أنْ تقولَ : (ظننتُ قيامَك) ؛ ذاك لأنّ المعنى يبقى ناقصاً إلّا بوضع المفعول الثاني ؛ لأنّ (ظنّ) تنصبُ مفعولين، لذلك نقول : (ظننت قيامك متحققاً أو سريعاً لتتم بذلك الدلالة والتركيب .

وذهب باحثٌ آخرُ إلى أنّ المصدر المؤوّل في باب (ظنّ) قد أغنى عن مفعوليها معنىً ودلالةً لاتركيباً. [1]

والحقُّ أنّ المصدر المؤوّل بحكم تأويله بالمفرد قد سدَّ مسدَّ مفعولي (ظنّ) دلالةً وتركيباً ؛ وذاك لتمامِ المعنى به من دون حاجة إلى مفعولٍ ثانٍ ، أو إخبارٍ جديدٍ ، بخلاف المصدر الصريح ، فانّه يبقى ناقصاً وبحاجة إلى مفعولٍ ثانٍ نحو (ظننتُ قيامَك) ، فالمعنى يبقى ناقصاً إلّا بوضع المفعول الثاني نحو : (ظننتُ قيامك سريعاً) ، فالنقص في المصدر الصريح يكون من الجانب المعنويّ المتمثل بعدم تمام المعنى إلّا بوضع المفعول الثاني، ومن الجانب التركيبيّ المتمثل بعدم تمام التركيب ، وذلك لأنّ (ظنّ) تنصب مفعولين، فلا يجوز حذف المفعول الثاني؛ لأنّ دلالة الفعلِ (ظنّ) مرتبطةٌ بدلالتهِ .

---

(1) ينظر: ظاهرة الاستغناء في النحو العربي (رسالة ماجستير) : 92.

وزيادةً على ذلك ، فانّ معنى (ظنَّ) في المصدر المؤوّل يكون في (أنّ) ومعموليها، بخلاف المصدر الصريح فانّ دلالة (ظنّ) تكون مرتبطة بدلالة المفعول الثاني نحو (ظننتُ قيامك سريعاً، فان الجملة – اذا كانت ظن بمعنى الشك – تدلُّ على أنّ القيام متحقق ولاشك فيه ولكن الشك وقع على صفة القيام، بمعنى أنّ القيامَ حاصلٌ ومتحقّقٌ ولكنّه مشكوكٌ في سرعته أيْ : ليس سريعاً.

فالتباين الدلالي متحققٌ من خلال تباين المصدرين تركيباً، ولذا صار لزاماً تبين اختلاف الدلالة لاختلاف تركيب المصدرين، لنرى أسباب العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤوّل في باب (ظنّ)، وأغراضه.

فالفرق بين قولنا في المصدر المؤوّل : (ظننتُ أنّكَ قائمٌ) وقولنا في المصدر الصريح : (ظننتُ قيامَك سريعاً) ، وكانت (ظنّ) بمعنى الشك، هو أنّ قولنا في الجملة الاولى يدلُّ على أنّ المتكلم كان يظنُّ قيامك والقيام غيرُ متحقّقٍ ؛ لأنّه كان يظن قيامك ظناً خطأ لاغيرَ، بخلاف الجملة الثانية، فانّ القيام حاصلٌ ومتحققٌ مِنكَ ولكنّه جاء على خلاف ممّا كان يظنه أو يتوقعه المتكلم.

أمّا اذا كانت (ظنّ) يقينية ، فالمعنى يختلف فيها ، اذ تدلُّ الجملة الاولى على التأكيد على تحقق القيامِ ، ويكون معنى الجملة الثانية هو التأكيد على تحقق القيام أيضاً، فضلاً عن وصف هذا القيام بالسرعة.

وممّا جاء من المصدر المؤول ساداً مسدَّ المفعولين في باب (ظنّ) قوله تعالى : ﴿ ***وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ*** ﴾ [1] ، فالمصدر المؤوّل من (أنّ) ومعموليها قد جاء ساداً مسدَّ مفعولي (ظنَّ) دلالةً وإعراباً

---

[1] سورة يونس : من الآية 22.

وتركيباً ، وقوله تعالى : ﴿ ***وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا*** ﴾ [1] ، فالمصدر المؤوّل من (أنّ) ومعموليها، قد سدَّ مسدَّ مفعولي ظنّ وحقق إيجازاً في التعبير القرآني، كما حقق التأكيد على مناعة الحصون بحسب اعتقادهم، فقد ظنّ اليهود بأنّ حصونهم ستمنعهم من الله ، فالمصدر المؤوّل قد سدَّ مسدّ مفعولي ظنّ، ولايحتاج إلى وصفٍ أو إخبارٍ جديدٍ ، وذاك للايجاز في التعبير ، فلو جاء المصدر على اصله صريحاً ماحقّقَ هذا المعنى.

ومن هنا نفهمُ سرَّ العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤوّل في بعض المواضع أو التراكيب النحوية التي لايضطلع المصدر الصريح بتأديتها، وذلك لما يحققه المصدر المؤوّل من خصائص ومزايا تجعله يُغني عن المصدر الصريح في بعض التراكيب النحويّة.

---

[1] سورة الحشر : من الآية 2.

المبحث الثالث

العدول عن النكرة إلى المعرفة في التركيب النحويّ

النكرةُ ، هي ((ماشاع في جنسٍ موجودٍ في الخارج تعدده، أو مقدار وجود تعدده فيه)) [1] ، فهي لفظةٌ مبهمةٌ شائعةٌ لاتدلُّ على شيءٍ بعينه كرجلٍ وحائطٍ وفرسٍ [2] ، وقد وضع النحاة لها ضابطاً، هو قبولُها (الالف واللام) مؤثرةً فيها التعريف. [3]

أمّا المعرفةُ فهي ((ماوُضِعَ ليدلَّ على شيءٍ بعينِهِ ، وهي المضمرات ، والاعلام، والمبهمات، وما عُرِّفَ بالالف واللام، والمضاف إلى أحدها)) [4] .

يُفهم من هذين التعريفين أنّ النكرة اسمٌ دالٌ على الشيوع دون تخصيص فيه، نحو لفظة (رَجل)، وأنّ المعرفة اسمٌ يدلُّ على شيءٍ بعينهِ نحو (زيدٌ) ، وقد حدّدها النحاةُ بستةِ أنواعٍ هي الضمير، والعلم ، واسم الاشارة، والاسم الموصول، والمعرَّفُ بـ(الالف واللام) ، والمُعرَّف بالإضافة ، وأنّ النكرةَ والمعرفة يختصانِ بما هو مفردٌ تسميةً ولفظاً كزيد ورجال وغيرها ، وأنّ النكرة أخفُّ من المعرفة وفي ذلك يقول سيبويه (ت 180هـ) : ((واعلمْ أنّ النكرةَ أخفُّ عليهم من المعرفةِ، وهي أشدُّ تمكناً ؛

---

(1) شرح الحدود النحوية: 64.

(2) ينظر: الطراز المتضمّن لاسرار البلاغة: 11/2 ، التعريفات : 134 ، معجم المصطلحات البلاغيّة وتطورها : 282/2.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل : 86/1.

(4) التعريفات : 23 ، وينظر: الكتاب : 5/2 ، المقرّب : 241 ، الطراز المتضمّن لاسرار البلاغة : 11/2 ، شرح ابن عقيل: 87/1 ، معجم المصطلحات البلاغية: 282/2.

لأنّ النكرةَ أوّلٌ ، ثُمَّ يدخلُ عليها ماتُعَرَّف به ، فمنْ ثَمَّ أكثرُ الكلامِ ينصرف في النكرة)) [1] .

والنكرةُ هي الأصل في العربية ، والمعرفةُ فرعٌ على ذلك الاصل، وفي ذلك الصدد يقولُ المبرّدُ (ت 285هـ) : ((وأصل الاسماء النكرةُ ؛ لأنّ الاسمَ المُنكَّرَ هو الواقعُ على كلِّ شيءٍ من أمتهِ لايخصّ جنساً واحداً من الجنسِ دون سائره، وذلك نحو رجل وفرس وحائط)) [2] ، فالاسم النكرة دالٌ على الشيوع في الجنس دو ن التخصيص فيه ، بمعنى أنّ النكرة تدلّ على العموم، والمعرفة تدلُّ على الخصوص ، فضلاً عن ذلك أنّ النكرة أخفُّ من المعرفة واكثرُ تصرفاً منها، لذلك لم يُعرِّفْ سيبويه ، الاسم بل مَثّلَ له بقوله ((فالاسم رجلٌ وفرسٌ وحائطٌ))[3] والملحوظ على هذا التمثيل، أنّ سيبويه اعتمد على النكرةِ الدالِّ على الشيوع في الجنسِ دون التخصص فيها، ولم يخرج الزجّاج (ت 316هـ) عمّا أشار إليه سيبويه والمبرّد من وقوع النكرة قبل المعرفة اذ قال ((ومن جهات الفروع المعرفة؛ لأنّ الاسم يكون نكرةً ثُمَّ يُعرَّفُ كقولك : رجلٌ والرجلُ)) [4] ، وقد علّلَ ابن السرّاج ذلك بقوله: ((آلاَ ترى أنّ الانسانَ اسمُهُ انسانٌ يجب له هذا الاسم بصورته قبل أنْ يُعرفَ باسمٍ، واكثُر الاسماءِ نكراتٌ ، وهذه النكراتُ بعضُها انكرُ من بعضٍ)) [5] .

أشار ابن هشام (ت 761هـ) إلى أوّلية النكرةِ ثُمّ دخول التعريف عليها، فالنكرة أصلٌ ، والمعرفةُ ((هي الفرع وهي عبارة عن نوعين: أحدهما مالايقبل (ال) البتة،

---

(1) الكتاب : 22/1.

(2) المقتضب : 276/2 ، وينظر: الأصول في النحو : 148/1 ، شرح اللمع (للعكبري): 13/1 ، المقتصد في شرح الايضاح: 907/2 ، شرح المفصّل : 57/1.

(3) الكتاب : 20/1.

(4) ماينصرف وما لاينصرف : 4 .

(5) الأصول في النحو : 148/1 .

ولايقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو ... والثاني وهو مايقبل (ال) ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو . حارث وعبّاس وضحّاك)) [1].

وبناءاً على ذلك تكون النكرة باتفاق النحاة هي الأصل ؛ لأنّها ((لاتحتاج في دلالتها على المعنى الذي وُضِعتْ له إلى قرينة بخلاف المعرفة، فانّها تحتاج إلى القرينةِ ، ومايحتاج إلى شيءٍ فرعٌ عمّا لايحتاج إليه)) [2] .

يُفهم من ذلك كلِّه أنّ النكرة هي الاصل في التركيب النحوي، وقد يُعْدَلُ عن ذلك الاصل إلى المعرفة التّي هي فرعٌ عليه، فالمعرفة تحتلُ موقعاً خاصاً في بعض البنى النحويّة ، وتحقق دلالاتٍ خاصةٍ ، فالمعرفةُ تضطلع باستخداماتٍ ذاتِ دلالاتٍ خاصّةٍ، لاتضطلع بتأديتها النكرة، فالمعرفة ذات موقعٍ خاصّ في الكلام ، وتُفيدُ معانَي مختلفةً قد لاتحققها النكرة، وبهذا الفهم يمكننا أنْ نفسرَ العدل عن النكرة إلى المعرفة.

وليس العدول عن الأصل (النكرة) إلى الاستخدام الذي فيه الفرع (المعرفة) مجرَّداً عن تحقيق بعض الاغراض، فمن المعلومِ أنّ العدول لايكونُ إلّا لتحقيقِ غرضٍ من الأغراض المعنوّية او اللفظيّة في بعضِ المواضعِ، ففي العدول عن النكرة إلى المعرفة أثرٌ في التركيب النحوي إسناداً ومعنىً . فالمعرفة عنصرٌ بارزٌ من عناصر التركيب النحوي سواء كان ذلك في العملية الاسنادية أو في توجيه معانيها، فأمّا الاسناد فيتضح في وقوع المعرفة مبتدأ خاصة، وبطبيعة الحال فانّ ذلك المبتدأ يستدعي خبراً، ويُثير عنصر التشويق نحوه، ويُؤذنُ بمجيء خبرٍ مهمٍ بعده في الوقت

---

(1) أوضح المسالك : 82/1.

(2) أوضح المسالك : 82/1 (الهامش).

نفسه ، وذلك لما يتضّمنه المبتدأ من معنى الذات، فإنّ هذا المبتدأ يحتاج إلى خبرٍ يكون وصفاً له .

ومما جاء على ذلك قولُه تعالى : ﴿ ***وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنْ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ*** ﴾ [1] ، فالضمير (هو) العائد على (الله) ﷻ الذي تصدّرَ الآية بكونه مبتدأ قد أثار عنصر التشويق إلى تلقي الخبر لما فيه من معنى وشأن عظيم لايقدر عليه إلّا هو ﷻ.

ومن ذلك قولُه تعالى : ﴿ ***اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنْ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ*** ﴾ [2] فواضحٌ أنّ وقوع لفظ الجلالة (الله) مبتدأ هو لتشويق الاسماع إلى تلقي الخبر عنه لتضّمنه معنىً عظيماً .

ومن ذلك ايضاً قوله تعالى : ﴿***وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ***﴾ [3] ، فوقوع اسم الإشارة (أولئك) مبتدأ يطلب خبراً، ويؤكده باستدعاء الاذهان إليه من خلال سبقه بحقائق عنه، ومنه ايضاً قوله تعالى : ﴿ ***وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ*** ﴾ [4] .

ويمكن القول : إنّ من المعارف ماله اثرٌ في الاسناد ، وفي توجيه المعنى على حدٍّ سواء، ومنها (ضمير الفصل) ، وضمير الفصل هذا يقع بين المبتدأ والخبر او ما اصله مبتدأ وخبر ولهذا ((سُمي فصلاً ؛ لأنّه فصل بين الخبر والتابع، وعماداً

---

(1) سورة الشورى : 25.

(2) سورة البقرة : من الآية 257.

(3) سورة التغابن: 10.

(4) سورة البقرة: من الآية 354.

لأنّه يعتمد عليه معنى الكلام، واكثر النحويين يقتصر على هذه الفائدة)) [1] ، فهذا الضمير يفيد في الاسناد وفي المعنى أيضاً، فأمّا إفادةُ الإسناد فهو الاعلام بأنّ مابعده خبرٌ لا تابع ، فهو يجيءُ في التركيب النحوي ليثبت خبر الاسم بعده، ويُرفَعُ كونه بدلاً أو عطف بيان، وهو بذلك حققّ إسناد الخبر إلى المبتدأ ، أمّا من حيثُ المعنى فانّه يفيد التوكيد والقصر والاختصاص [2] ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ***إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا وَأُوْلَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ*** ﴾ [3] ، فقد وقع الضمير (هم) بين المبتدأ وخبره، ليثبت للتركيب تمامه ، وعدم حاجته إلى مايتممه من كلام ، ثُم إنّه أفاد غرض القصر والتأكيد ؛ لأنّه من حيث المعنى إعادة الاسم الظاهر (المبتدأ) مرتين، فضمير الفصل هنا ((يفيدُ قصراً حقيقياً فالقول: (اولئك وقودُ النارِ) قد يُفيد مجردَ الاخبار كما تقول : (هذا صديقُك) ، ووضع ضمير الفصل عين الذي كان محتملاً قبل دخوله)) [4] .

ومن الضمائر مايفيد في العملية الاسنادية ، وفي توجيه المعنى في الوقت نفسه ، ومنها (ضمير الشأن) [*] فهو من حيث الاسناد (مبتدأ) يستدعي خبراً يفسّره، فتكون الجملة بعده خيراً له ، وأمّا من حيث الدلالة فانه يدلُّ على التعظيم والتفخيم، إذ إنه لايأتي إلا في المواضع التي تدلُّ على التعظيم والتفخيم، وقد فصّل

---

(1) مغني اللبيب : 199/2.

(2) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية: 281–282 ، مغني اللبيب : 199/2، شرح المختصر على تلخيص المفتاح : 41.

(3) سورة آل عمران : 10.

(4) معاني النحو : 53/1.

(*) هذه التسمية بصريّةٌ، ويسميه الكوفيون ضمير المجهول ، لأنّه لم يتقدّمه مايعود إليه.

ابن يعيش (ت 643هـ) قولاً في هذا الضمير، فقد قال : ((أعلم أنّهم إذا أرادوا ذكر جملةً من الجمل الاسمية أو الفعلية ، فقد يُقدّمون قبلها ضميراً يكون كنايةً عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيراً له، ويُوحّدون الضمير؛ لأنّهم يُريدون الأمرَ والحديثَ ؛ لأنّ كُلَّ جملةٍ شأنٌ وحديثٌ ، ولايفعلون ذلك إلّا في مواضع التفخيم والتعظيم، وذلك قولُك: (هو زيدٌ قائمٌ) ، فـ (هو) ضمير لم يتقدّمه ظاهرٌ ، إنّما هو ضميرُ الشأنِ والحديثِ، وفسّره مابعده من الخبر، وهو (زيدٌ قائمٌ)، ولم تأتِ في هذه الجملة بعائدٍ إلى المبتدأ ، لأنّها هو في المعنى، ولذلك كانت مفسرةً له.)) [1] .

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ ***قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ*** ﴾ [2] فاذا قُدّر (هو) ضمير شأن ((فهو مبتدأ ، وجملةُ (***اللَّهُ أَحَدٌ***) خبرهُ ، وهي عينُهُ في المعنى ؛ لأنّها مُفسِرةٌ لهُ، والمفسِرُ عينُ المفسَرِ، أيْ : الشأنُ الله أحدٌ .)) [3] ، ومن ذلك ايضاً قوله تعالى : ﴿ ***إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ*** ﴾ [4] .

ولضمير الشأنِ فضلاً عمّا ذُكِرَ مهمة في التركيب او الكلام هي دخول الحروف المشبهة بالفعل على الجمل الفعلية [5] ، ولولا ضمير الشأن ما أمكن ذلك، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ ***وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا*** ﴾ [6] ، فضمير الشأن (الهاء) المتصل بـ(أنّ) هو الذي هيأ (أنّ) للدخولِ

---

(1) شرح المُفصّل : 114/3.

(2) سورة الاخلاص :1.

(3) شرح التصريح على التوضيح : 162/1-163.

(4) سورة الانعام : من الآية 21.

(5) ينظر: شرح المفصّل : 114/3 ، التطور النحوي: 91 ، معاني النحو: 65/1.

(6) سورة الجن: 3.

على الجملة الفعلية ومباشرتها تأكيداً وتهويلاً، ومثلُ ذلك قوله تعالى : ﴿***فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ***﴾ [1] وقوله تعالى : ﴿***إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ***﴾ [2] .

وتُحقِّقُ المعرفةُ أغراضاً لاتضطلع بتأديتها النكرة، لذلك يُعْدلُ عن النكرة إلى المعرفة في بعض البُنى النحوية، فالمُعرَّف بـ (ال) يُحقِّقُ اغراضاً لاتُحقّقُها النكرة أهمُّها [3] ، تخصيص واحدٍ من افراد الجنس وتعيينه كقولنا : (جاء الردلُ).

ويُفيدُ هذا التعريف (استغراق الجنس) فـ (ال) التعريف تفيد استغراق الجنس وعلامتُها صحةُ وقوعِ (كُلّ) بدلاً منها [4] ، نحو قوله تعالى : ﴿***وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا***﴾ [5] ، أي : كلُّ إنسانٍ وقوله تعالى : ﴿***إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ (۞) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْ***﴾ [6] ، فلا يشذُّ واحدٌ من افراد الجنس من هذا الخُسران إلا مَنْ اُسْتُثني من ذلك الجنس، وهم الذين آمنوا وعَمِلوا الصالحات المتواصُونَ بالحقّ والصَّبْرِ.

ويدلّ المُعَّرف بـ (ال) على الكمال ، نحو (هذا الرجلُ) أيْ : الكامل في هذا الوصف، بمعنى هذا الرجلُ الكاملُ في الرجولة، وفي ذلك يقول عبدالقاهر الجُرجانّي : (ت 471هـ) : ((وَيَبينُ ذلك أنْ تقولَ : (لك في هذا غنىً) فتُنّكرُ إذا أردتَ أنْ

---

(1) سورة الحج : من الآية 46.

(2) سورة المؤمنون : من الآية 177.

(3) ينظر: الايضاح في علوم البلاغة: 47–50 ، معاني النحو : 116/1.

(4) ينظر: مغني اللبيب : 109/1 ، شرح ابن عقيل : 178/1.

(5) سورة النساء: من الآية 28.

(6) سورة العصر : 2، 3.

نجعلَ ذلك من بعضِ مايستغنى به ، فإنْ قُلتَ : (لَكَ فِيهِ الغنى) كان الظاهرُ أنّكَ جعلتَ كُلَّ غناهُ بهِ)) [1] .

ومن الاغراض التّي يُفيدها هذا التعريف (بيان الجنس) نحو قوله تعالى : ﴿***وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ***﴾ [2] ، ومن الاغراض المتحققة من هذا التعريف (المبالغة) ، وذلك عن طريق قصر الوصف على الذات نحو قوله: (الشاعرُ المتنبّي) ، فقد قصر الشعر او صفة الشاعرية على المتنبّي.

ومن المفارقات بين وقوع الاسم على أصله نكرةً ، ووقوعه معرفةً، ما جاء في قوله تعالى : ﴿***وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ***﴾ [3] ، وقوله تعالى : ﴿***وَيَقْتُلُونَ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ***﴾ [4] ، ففي الآية الوّلى عَرّف (الحقَّ) ، ونكّرهُ في الآية الثانية ؛ لأنّ ((كلمةَ الحقِّ المعرّفةَ في آية البقرة تدلُّ على أنّهم كانوا يقتلون الانبياء بغير الحقِّ الذي يدعو إلى القتل، والحقُّ الّذي يدعو إلى القتل معروفٌ معلومٌ ، وأمّا النكرةُ فمعناها أنّهم كانوا يقتلون الانبياء بغيرِ حقٍّ أصلاً، لاحقَ يدعو إلى قتلٍ ولاغيره. أيْ ليس هناك وجه من وجوه الحقّ يدعو إلى ايذاء الانبياء، فضلاً عن قتلهم، فكلمة (حقّ) ههنا نكرةٌ عامّةٌ، وكلمة (الحقّ) معرَّفةٌ معلومةٌ، والقصد من التنكير الزيادة في ذمهم، وتبشيع فعلهم اكثرُ مما في التعريف، وذلك لأنّ التعريف معناه قتلوا الانبياء بغير سببٍ يدعو إلى القتلِ، وأما التنكيرُ فمعناه أنّهم قتلوا الأنبياء بغير سببٍ أصلاً

---

(1) دلائل الإعجاز : 224.

(2) سورة يوسف : من الآية 13.

(3) سورة البقرة: من الآية : 61.

(4) سورة آل عمران : من الآية 112.

لاسبب يدعو إلى القتل ولاغيره، فمقام التشنيع والذم ههنا اكبر من ثَمَّ وكلاهما شنيعٌ وذميمٌ)) [1] .

إنّ أهمَّ سمةٍ تُحقّقُها المعرفةُ هي (الايجازُ) ، فقد يُحقّقُ الضمير هذه السمة وذلك بإغنائه عن إعادة اللفظ الصريح ، وذلك نحو قوله – تعالى : ﴿ ***وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدْوًا*** ﴾ [2] .

وتتحقّق سمة الإيجاز من خلال إضافة النكرة إلى المعرفة بقصد تعريفها، فهذه الإضافة تحقّقُ الإيجاز في التعبير من خلال حذف التنوين أو النون في المثنى أو جمع المذكر السالم في آخر المضاف، ولعلَّ هذا الايجاز يتضح في حال تتابع الإضافات نحو قوله تعالى : ﴿***أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ***﴾[3] .

ومن النكرات مايتحوّل معناها إلى معنى الضدِّ عند تعريفها بالإضافة ، بمعنى أنّ النكرة تكسب دلالةً ضدَّ دلالتها عند إضافتها إلى المعرفة، وبيان ذلك أنّ في العربيّة بعض الالفاظ تكون دلالاتُها مخصوصةً في الذّمِ والتحقيرِ، ولكنّها بإضافتها إلى لفظ الجلالة (الله) تكسبُ دلالةَ (التعظيم والتفخيم) [4] ، ومن ذلك لفظة (عبد) ، فهي لفظة تدلُّ على الذّم والتّحقير وصغر الشان، ولكنها تحمل دلالة مغايرة

---

(1) معاني النحو : 118/1.

(2) سورة يونس : من الآية 90.

(3) سورة ص : 9.

(4) ينظر: مفتاح العلوم : 380.

لهذه الدلالة عند إضافتها إلى لفظ الجلالة، ومن ذلك ماجاء في قوله تعالى: ﴿ ***وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا*** ﴾ [1] .

وأخيراً ، يمكن القول، إنّ ماتحقّقهُ المعرفة من اغراضٍ ودلالاتِ قد لاتضطلع النكرة بتأديتها، ولكنْ هذا لايعني أنّ المعرفة تغني عن النكرة في المواضع كلِّها ، بل إنّ من المواضعِ ما لايأتي الاسم فيها إلا نكرةً، فالنكرة بحكم شيوعها وعدمِ دلالتها على شيءٍ بعينه تحقّقُ المعاني الأضداد في الكلام كـ (التخصيص والإطلاق والتعظيم والتحقير والتقليل والتكثير) [2] ، والمعرفة بحكمِ دلالتها على شيءٍ بعينه تحقق التخصيص او استغراق الجنس او المدح والتعظيم وغيرها من الدلالاتِ كلٌّ في موضعه وبابه [3] .

---

(1) سورة الفرقان : من الآية 64.

(2) ينظر: الايضاح في علوم البلاغة: 50-51.

(3) ينظر : المصدر نفسه: 47-50.

المبحث الرابع
العدول عن المفرد إلى الجملة (*)

يُراد بالمفردِ ماهو خلافُ الإسنادِ ، أيْ الكلمةُ المفردةُ، وقد حدَّ الزمخشريُّ (ت 538هـ) الكلمةَ إذ قال : ((الكلمةُ هي اللفظةُ الدالّةُ على معنى مفرد بالوضعِ ، وهي جنسٌ تحته ثلاثةُ أنواعٍ: الاسم ، والفعل ، والحرف)) [1] .

والمفردُ في هذا المبحث هو الاسمُ المعدول عنه إلى الجملة التي تحلُّ محلَّهُ لتحقيقِ غرضٍ من الاغراضِ البلاغيّه ولايكون هذا الاسمُ إلّا أحدَ شيئين [2] ، أحدهما : الوصفُ المشتقُّ (اسم الفاعلِ ، واسم المفعولِ، والصفةُ المشبَّهةُ واسم التفضيل) ، فَتُقَدَّرُ الجملة التّي تحلُّ محلَّ المفردِ بالوصفِ المشتقِّ في معظمِ المواضعِ المحمولةِ على العدول عن المفرد إلى الجملة. والآخرُ المصدرُ فالجملة المعدول إليها تُقَدّرُ بالمصدرِ اذا حلّت محلَّه ، في موضعٍ واحدٍ حَسْبُ، وهو موضعُ المضافِ إليه، كقولِه تعالى : ﴿***اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ***﴾ [3] ، والتقديرُ (حيثُ جَعْلِ رسالتِه) . فالمفردُ الذي يمكن تقدير الجملة به ((قد يكون اسماً مشتقاً، كاسم الفاعلِ والمفعولِ ونحوهما ، نحو (خالدٌ أهينُ) ، أيْ : مُهان ، و (عليٌّ فاز) ،

(*) هناك رسالة ماجستير عنوانها (العدول من المفرد إلى الجملة في القرآن الكريم) ولكن مضمونها لايشابه مضمون هذا المبحث.

(1) شرح المفصّل : 18/1 متناً، وينظر: شرح الكافية في النحو : 1/ 2 ، شرح ابن عقيل : 15/1 ، شرح التسهيل :1 / 4.

(2) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل : 13.

(3) سورة الانعام : من الآية 124.

أيْ فائزٌ . وقد يكون مصدراً نحو _جئتُ يومَ سافر عليٌّ) أيْ : جئتُ يومَ سفرِ عليٍّ .)) [1]

أمّا الجملةُ فقد كان مفهومُها ملتبساً بمفهومِ الكلامِ عند بعض النحويّين، فقد سوّى الزمخشريُّ (ت 538هـ) بين الكلامِ والجملةِ اذ قال : ((الكلامُ مؤلّفٌ إمّا من اسمين أُسْنِدَ أحدهما إلى الاخر، نحو (زيدٌ قائمٌ) ، وإمّا من فعلٍ واسمٍ ، نحو : (ضُرِبَ زيدٌ) ، ويُسمّى كلاماً وجُملةً)) [2] ، فالكلامُ والجملةُ مفهومٌ واحدٌ عند الزمخشريّ ، وتبعه ابن يعيش (ت 643هـ) في ذلك غيرَ أنّه زاد على شرط الاسنادِ الافادةَ ، إذْ يقول : ((اعلمْ أنّ الكلامَ عند النحويّين عبارةٌ عن كلِّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسِهِ مفيدٌ لمعناه ويُسمّى الجملة)) [3] .

ومِن النحويّين مَنْ فرّقَ بين الكلامِ والجملةِ ، فقد فَرّقَ الرضيُّ الإستراباذيُّ (ت 686هـ) بينهما، إذ يقول : ((والفَرْقُ بين الجملةِ والكلام أنّ الجملةَ ماتضمّنَ الإسناد الأصلي سواءً كانت مقصودةً لذاتها أوْ لَاْ ، كالجملةِ الّتي هي خبرُ المبتدأ وسائرُ ماذُكِرَ من الجمل ... والكلامُ ماتضمّن الإسنادَ الاصليَّ ، وكان مقصوداً لذاته، فكلُّ كلامٍ جملةٌ، ولاينعكس)) [4] ، وقد ذهب ابن هشام (ت 761 هـ) المذهبَ نفسَه ، فقد فرّق بين الكلام والجملة، ورأى أنّهما ليسا مترادفين ، وأنّ مايميّزُ الكلام من الجملةِ هو شرط الافادةِ ، إذْ يقول : ((وبهذا يظهرُ لك أنّهما ليسا بمترادفين، كما يتوهّمه كثيرٌ من النّاسِ ، وهو ظاهرُ قولِ صاحبِ المفصّل ، إنّهُ بعد أنْ فرغَ من حدِّ الكلامِ قال : ويُسمّى جُملةً، والصّوابُ أنّها أعَمُّ منه، إذ شرطُهُ الإفادةُ بخلافها ؛ ولهذا

---

(1) الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها : 212.

(2) الانموذج في النحو : 82 ، وينظر: شرح المفصّل : 1/ 18.

(3) شرح المفصّل : 20/1.

(4) شرح الكافية في النحو : 8/1.

تسمعهم يقولون: جملةُ الشّرطِ ، جملة الجواب، جملة الصّلة ، وكلُّ ذلك ليس مفيداً، فليس بكلامٍ)) [1] .

ولعلّ ابن هشام الانصاريّ (ت 761هـ) أوّلُ نحويّ يخص الجملة بدراسةٍ مستقلةٍ، فيذكر مفهومَها وأقسامَها وأحكامَها الإعرابيّةَ، فلم يفردِ النحاةُ – الذين سبقوه – الجملةَ بدراسةٍ خاصّةٍ ، ولكنّهم كانوا يُشيرون إليها في ثنايا موضوعاتِ البحثِ النحويّ . والجملةُ ((عبارةٌ عن الفعلِ وفاعِله، كقامَ زيدٌ ، والمبتدأ وخبرِه ، كزيدٌ قائمٌ ، وماكان بمنزلةِ أحدهما، نحو : ضرِبَ اللِّصُّ، وأقائمٌ الزيدانِ ، وكان زيدٌ قائماً، وظننته قائماً)) [2] . ويُلْحَظُ مِنْ هذا التعريف أنّ الجملةَ نوعان: اسميةٌ وفعليةٌ ، ويُحَدِّدُ نوعَ الجملةِ اللفظُ المتصدِّرُ، اسماً كان أمْ فعلاً، ملفوظاً به أمْ مُقدَّراً.

وفي ضوءِ ما تقدّم يُمكنُ القولُ : إنّ الجملةَ مفهومٌ نحويّ يتألف من ركنين أساسيين هما المسندُ، والمسندُ إليه ، وهذا المفهومُ يشير إلى العلاقةِ الإسنادية بين الفعلِ والفاعلِ، أو المبتدأ والخبرِ ، أو ماهو في حكمِ ذلك ، سواءٌ أفادَ، أو لم يُفدْ، أمّا الكلامُ فهو مفهومٌ دلاليٌّ شرطُهُ الإفادةُ ، ولايكون الكلامُ مفيداً إلّا بالإسناد ؛ ولهذا يكون الكلامُ جملةً أو اكثرَ من ذلك .

وبناءاً على ذلك فإنّ للجملةِ ثلاثةَ عناصر، لاتتمُّ الجملةُ إلّا بوجودها كلِّها، لفظاً أو تقديراً، وهي : المسندُ، والمسند إليه، والإسناد ، فالجملة ((من ناحية الدلالةِ هي أقلُّ كميةً من الكلامِ ، وهي من ناحيةِ البنية تركيبٌ يتألف من ثلاثةِ عناصر أساسيةٍ : المسندُ، والمسندُ إليه والإسنادُ، وقد تضاف إليها عناصر أخرى حين

---

(1) مغني اللبيب : 5/2 ، وينظر: الأشباه والنظائر في النحو : 6/4-9 ، العلامة الاعرابية في الجملة بين القديمُ والحديث : 17 ومابعدها.

(2) مغني اللبيب : 5/2 ، وينظر : التعريفات : 69.

لاتكتفي العملية الإسناديَّةُ بذاتها، فتتعدّى حينئذٍ إلى مفعولٍ)) [1] أو مفعولين او غيرها من الفضلات الاخرى.

والمسندُ هو ((الذي يُبنى عليه المسند إليه ويتحدّثُ به)) [2] ويشملُ الخبرَ ، والفعلَ ، وماينوب عن الفعل في عمله. [3] ، والمنسد إليه هو ((المتحدث عنه، أو المبني عليه)) [4] ويشمل المبتدأ، وماحُمِلَ على أنّ أصلَهُ مبتدأ، والفاعل ، والنائب عن الفاعل. والاسنادُ هو العلاقة بين المسند والمنسد إليه ، أو هو عنصر معنوي يربط طرفي الاسناد. [5] وذلك لأنّ ((أحَدَ اجزاءِ الكلام هو الحُكْمُ، أي الإسناد الذي هو رابطةٌ ، ولابُدَّ له من طرفينِ مسندٍ ومسندٍ إليه)) [6] .

وقد قسّم النحويّون الجملة على وفقِ طبيعةِ المسندِ والمسندِ إليه على ثلاثةِ أقسام : اسمية ، وفعلية ، وظرفية، فالاسمية ((هي التي صَدْرُها اسمٌ ، كـ (زيدٌ قائم) و (هيهاتَ الْعَقِيقُ) و (قائمٌ الزّيدانِ) ... والفعلية هي : التّي صَدْرُها فِعْلٌ ، كـ (قام زيدٌ) ، و (ضُرِبَ اللصُّ) ، و (كان زيدٌ قائماً) ، و(ظننته قائماً) ، و (يقومُ زيدٌ) و(قُمْ) ، والظرفّيةُ هي : المُصَدّرةُ بظرفٍ ، أو مجرورٍ ، نحو (أعِنْدَكَ زيدٌ) ، و (أفي الدّار زيدٌ) ، إذا قدّرتَ (زيداً) فاعلاً بالظّرفِ والجارّ والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما)) [7] ، وفي تقديري أنّ القسم الثالث من اقسام الجملة، الذي سمّاه ابن هشام الجملة الظرفية من قبيل الجملة الاسمية ، فهي قائمةٌ

---

(1) الألسنية العربيّة : 54.

(2) في النحو العربي نقد وتوجيه : 31 ، وينظر : الألسنية العربيّة : 54.

(3) ينظر : معاني النحو : 14/1.

(4) في النحو العربي نقد وتوجيه: 1 ، وينظر : الكتاب : 23/1 ، المقتضب : 126/4.

(5) ينظر : الألسنية العربيّة : 54.

(6) شرح الكافية في النحو : 8/1.

(7) مغني اللبيب : 7/2.

على أساسٍ من التقديم والتأخير، وذلك بجعل الاسم المرفوعِ المؤخَّرِ مبتدأ مؤخّراً، وخبره الاستقرار المحذوف المعلّق به الظرف ، والجارَ والمجرور، وعلى هذا فإنّ التقسيم الثنائي للجملة (اسمية، وفعلية) هو الذي سيكون عليه اعتمادي في دراسة العدول عن المفرد إلى الجملة التّي يضطلع به هذا المبحثُ .

ولعل من الواضحِ أنّ اللفظَ المفردَ يُعْدَلُ عنه إلى الجملة ، فتقع الجملةُ موقعَ المفردِ ، فتُعربُ بالمحلِّ الإعرابي المقتضي للمفرد الذي وقعتِ الجملةُ موقعَهُ ، وهذا وجه العدول عن المفرد إلى الجملة، فالأصل في الخبر والحال والصفة أن تكون مفردةً ، فاذا وقعت جملةً فإنّ ذلك خلاف الاصل فيها [1] ، فالعدول عن الاصل – بوضع الجملةِ موضع المفرد – لايكونُ إلّا لتحقيق شيءٍ من الاغراض البلاغيّة التي لايضطلع بتأديتها اللفظ المفردِ (الاصل)، ولايعني وقوع الجملة موقعَ المفرد في سياق التركيب النحوي أنّ الاصل (المعدول عنه) والجملة (المعدول إليها) سواءٌ من حيثُ الدلالةِ ، فـ (زَيدٌ قائم) – وهو الاصل في الخبر – ليس بالمعنى نفسِه في قولنا : (زيدٌ يقومُ) ، فالاخبار بالاسم المفرد فيه دلالةٌ على ثبوت المعنى ولزومه للمُخْبِرَ عنه، أمّا الاخبار بالجملة الفعلية ففيه دلالةٌ على تجدد معنى القيام وحدوثه من المخبر عنه. [2] فلا يمكن أنْ يؤدّي تعبيران مختلفان معنى واحداً ؛ لذلك لابُدّ أنْ يكون لكلِّ تعبيرٍ معنىً ((إذ كلّ عدولٍ من تعبيرٍ إلى تعبيرٍ لابُدَ أنْ يصحبه عدولٌ من معنى إلى معنى، فالأوجه التعبيرية المتعددة إنما هي صورٌ لأوجه معنوية متعددة.)) [3]

---

(1) ينظر: الخصائص : 181/3 ، المرتجل : 340 ، شرح المفّصل : 1/ 88 ، البسيط في شرح جمل الزجاجي : 553/1-554.

(2) ينظر : دلائل الاعجاز : 174-177.

(3) معاني النحو : 9/1.

والجملُ التّي تقعُ موقعَ المفرد هي الجمل التّي لها محلٌّ من الإعرابِ ، وقد ذكرها ابن هشام (ت 761هـ) في كتابه (مغني اللبيب) ، وعِدَّتُها سَبعُ جملٍ ، وهذه الجمل تحلُّ محلَّ المفردِ الأصلِ ، فَيُحْكمُ بالإعرابِ لموضِعِها ، وهو الاعراب الذي يقتضيه الاسمُ المفردُ الذي وقعتِ الجملةُ موقعَهُ، بعد العدولِ عن ذلك الاصلِ بإحلالِ الجملةِ محلَّه لتحقيقِ شيءٍ من الأغراض البلاغية الداعيةِ إلى هذا النمط من العدولِ، وهذه الجملُ هي الجمل غير المستقلة كالجمل الواقعة خبراً أو حالاً أو نعتاً، نحو (أقبل أخوك وهو مسرعٌ) فجملة (وهو مسرعٌ) ليست مستقلة بل هي قيد للجملة قبلها [1] ، فالاصل في موضع الخبر، والنعت، والحال ، والمضاف إليه ، والمفعول به والتابع للمفرد أنْ يُشغل بالمفرد [2] ، وقد يُعْدل عن المفرد إلى الجملة لتحقيقِ غرضٍ من الأغراض البلاغيّةِ التي تضطلع بها الجملة ولايضطلع بتأديتها المفرد الاصل ؛ لذلك يُعْدلُ عن المفرد إلى الجملة في تلك المواضع.

وسيكون الحديثُ في هذا المبحثِ عن المواقعِ التي يُعْدل فيها عن المفرد إلى الجملة وتشمل :

- العدول عن المفرد إلى الجملة في الخبر .
- العدول عن المفرد إلى الجملة في الحال.
- العدول عن المفرد إلى الجملة في المفعول به.
- العدول عن المفرد إلى الجملة في المضاف إليه.
- العدول عن المفرد إلى الجملة في التابع للمفرد.

---

(1) ينظر: شرح التسهيل ، لابن مالك : 3/1 ، الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها: 5.

(2) ينظر : الخصائص : 181/3 ، شرح المفصّل : 88/1 ، البسيط في شرح جمل الزجاجي : 553/1-554.

أوّلاً : العدول عن المفرد إلى الجملة في الخبر

الأصلُ في الخبر الافرادُ ، نحو قوله تعالى : ﴿***اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ***﴾ [1]، والدليلُ على أنّ الإخبارَ بالمفرد أصلٌ والجملةُ فرعٌ عليه أمران: ((أحدهما أنّ المفردَ بسيطٌ والجملةُ مركّبٌ ، والبسيطُ أوّلُ، والمركبُ ثانٍ ، فإذا استقَلَّ المعنى بالاسمِ المفردِ ، ثُمَّ وقعتِ الجملةُ موقَع الاسمِ ، فالمفردُ هو الأصلُ ، والجملةُ فرعٌ عليه، والأمرُ الثاني أنّ المبتدأ نظيرُ الفاعلِ في الاخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزءُ المستَفَادُ، فكمّا أنّ الفعلَ مفردٌ فكذلك خبرُ المبتدأِ مُفرَدٌ.))[2]

ويُعْدلُ عن الأصل المفرد إلى الجملة في الخبر، وفي ذلك يقول ابن جني (ت 392هـ): ((بين المفردِ والجملة أَشْبَاهاً ، منها : وقوعُ الجملةِ موقعَ المفردِ في الصفة والخبر والحال.)) [3] فالأصل في الجملة أنْ لايكون لها موضعٌ من الاعراب، إلّا أنّ الجملة قد يُعدل من المفرد اليها في بعض المواضع التي اشترط النحاةُ فيها أنْ تشغل بمفردٍ، فتكون الجملة المعدول إليها غيرَ مستقلةٍ ، وإنّما هي قيدٌ لِمَا قبلها و ((يُحْكمُ عليها بإعرابٍ في موضِعها بحسبِ إعراف المفردِ الذي وقعتْ موقعَه)) [4] ، فتقع الجملةُ الخبريّةُ موقعَ الوصفِ المشتقّ في بابي المبتدأ وإنّ الناسخة وتكون في محلّ رفعٍ ، كقوله تعالى : ﴿***اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا***﴾ [5] ، وقوله تعالى

---

(1) سورة النور : من الآية : 35.

(2) شرح المفصّل : 88/1 ، وينظر: الإيضاح في شرح المفصّل : 180/1، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : 164 ، شرح الكافية الشافية : 143/1.

(3) الخصائص : 181/3.

(4) المرتجل : 340.

(5) سورة الزّمر : من الآية : 42.

: ﴿وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَنْ تَرْجُمُونِ﴾[1]، وتكون في محلِّ نَصْبٍ في بابي (كان وكاد) [2] ، نحو : كان زيدٌ يكتبُ ، كاد محمدٌ يقومُ، وفي ذلك يقول ابن يعيش (ت 643هـ): ((اعْلَمْ أنّ الجملةَ تكونُ خبراً للمبتدأ، كما يكون المفردُ، إلَّا أنّها إذا وقعتْ خبراً كانتْ نائبةً عن المفردِ، واقعةً موقعَهُ ، ولذلك يُحْكَمُ على موضِعها بالرفعِ ، على معنى أنَّه لو وقع المفرد الذي هو الأصلُ موقَعَها، لكانَ مرفوعاً)) [3] .

والجملةُ الخبريّةُ بها حاجةٌ إلى رابطٍ يربطها بالمبتدأ، فإذا كان الخبرُ هو المبتدأ نفسه لم يحتجْ إلى رابط [4] ، نحو : (نطقى الله حسبي) ، فإنْ لم تكن جملة الخبر هي المبتدأ في المعنى، وذلك بانْ يكون الخبر جملةً أجنبية عن المبتدأ، فلا بُدَّ من رابطٍ يربطها بالمبتدأ ، والربطُ إمّا ضمير يرجعٌ إلى المبتدأ، نحو (زيدٌ قام أبُوه) ، أو إشارة إلى المبتدأ، نحو قوله تعالى : ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾[5]، او إعادة المبتدأ بلفظه في الخبر بقصدِ التفخيمِ والتهويلِ ، نحو قوله تعالى : ﴿الْحَاقَّةُ(۞)مَا الْحَاقَّةُ﴾ [6] ، أو أنْ يكون في الخبر لفظٌ عامٌّ يدخلُ تحته المبتدأ ، نحو (خالدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ). [7]

والإخبار بالجملة عدولٌ عن الأصل، فالخبرُ ((إذا كان جملةً لم يجئ على الأصل ، ويكون ذلك على وجهين : أحدهما أنْ تكون الجملة وُضعتْ موضعَ المفرد،

---

(1) سورة الدُّخَان : 20.

(2) ينظر: مغني اللبيب : 63/2.

(3) شرح المفصّل : 88/1.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل : 204/1.

(5) سورة الأعراف : من الآية : 26.

(6) سورة الحاقّة : 2،1.

(7) ينظر: شرح ابن عقيل : 1/ 203-204.

ومثالُ ذلك : (زيدٌ ضربْتُهُ، فضربْتُهُ في موضع (مضروبٌ) ، وكان الأصلُ : (زيدٌ مضروبٌ لي، فَوُضِعَ هذا موضعَهُ)) [1] .

فالأصلُ – إذنْ– الإخبارُ بالمفرد، نحو : (اللهُ قديرٌ)، فاذا وقعت الجملةُ موقعَ الخبرِ نحو (زيدٌ أبوه قائمٌ) ، و (زيدٌ يقوم) حُمِلَ ذلك على صورةٍ من صورِ العدولِ عَنْ ذلك الأصل، ويتبع هذا العدول عن الأصلِ تغييرٌ في المعنى، فلم يكن التركيب مختلفاً والمعنى سواء، بل إنّ لذلك التباين في التركيب النحويّ مايتبعه من تباين دلاليٍّ ومعنويٍّ، فـ (زيدٌ قائمٌ) ليس بالمعنى نفسِه في قولنا : (زيدٌ يقومُ) فالإخبار بالاسم فيه دلالةٌ على ثبوتِ المعنى للمخبر عنه [2] ، فالجملة الاولى تدلُّ على ثبوت القيام لزيدٍ، أمَّا الإخبار بالفعل ففيه دلالةٌ على تجدُّدِ المعنى وحدوثه [3]، فالجملة الثانية تدلُّ على تجدُّد القيام لزيدٍ وحدوثه، ولعلَّ هذا التباينُ الدلاليُّ بين الإخبار بالمفرد والإخبار بالجملة الفعلية من الاسباب الداعية إلى هذا النمط من العدول والتحول من الأصل الاسميّ إلى التركيب الإسناديّ (الفعليّ) في موضع الخبرِ، فليس المعنى سواءً في التركيبين الآنفي الذكرِ ، وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجانيُّ (ت 471هـ) : ((ولاينبغي أن يَغُرك أنّا إذا تكلَّمْنا في مسائل المبتدأ والخبر، قدَّرنا الفعلَ على هذا النحو تقدير الاسمِ ، كما نقولُ في : (زيدٌ يقومُ) إنّه في موضعِ (زيدٌ قائمٌ) ، فإنّ ذلك لايقتضي أنْ يستويَ المعنى فيه استواءً لايكونُ من بعد إفتراقٌ ، فإنّهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدُهما فِعْلاً، والآخُر اسماً، بل كان ينبغي أنْ يكونا جميعاً فِعْلين، أو يكونا اسمين)) [4] .

---

(1) البسيط في شرح جمل الزّجاجي : 553/1–554 ، وينظر : شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : 90/1.

(2) ينظر: دلائل الاعجاز : 159 ، الايضاح في علوم البلاغة : 99.

(3) دلائل الإعجاز : 177.

(4) دلائل الاعجاز : 177.

ومهما يكن من أمرٍ ،فإنّ التمييز بين الجملة الاسمية والفعلية في وقوعها خبراً يتبعه تمييزٌ آخرُ على مستوى التركيبِ والمعنى ، فالجملةُ تختلف في دلالتها تبعاً لأختلافها في التركيب ، فالجملة الاسميّة تدلُّ على ثبوت الحكم بين المسند والمسند إليه [1] ، والجملة الفعليّة تدلُّ على التجدُدِ إنْ كان مسندُها فعلاً مضارعاً[2]، وعلى التحقيق إنْ كان مسندها فعلاً ماضياً [3] ، فالإخبار بالاسم المفرد أقوى من الاخبار بالجملة الفعليّة ؛ وذلك لكون الإسم دالاً على الثبوت. ولذلك ((كان الوصف بالاسمِ أقوى من الوصف بالفعل، فقولُك : (هو مطّلعٌ) ، أثبتُ وأقوى من قولك : (هو يطّلعُ) ، و (هو متعلمٌ) أثبت وأقوى من قولك : (هو يتعلمُ) ، و(هو جوادٌ) أثبتُ من قولك : (هو يجودُ).)) [4] .

على أنّني لا أزعمُ أنّ الجملةَ الاسميّة الواقعة خبراً واحدةٌ في صيغتها ودلالتها ، بل لها صيغتان مختلفتان في التركيب ، فقد قسّم ابن هشام (ت 761هـ) الجملة الكبرى [*] على قسمين ، الأوّل الجملة الاسمية ذات الوجهين ، وهي ((اسميّةُ الصّدْرِ وفعليّة العجز ، نحو : (زيدٌ يقوم أبوه).)) [5] ، والآخر الجملةُ الاسميةُ ذات الوجه وهي الجملة التي يكون طرفاها اسمين نحو (زيدٌ ابوه قائمٌ). [6]

---

(1) ينظر: دلائل الاعجاز : 159 ، الايضاح في علوم البلاغة: 99 ، في النحو العربي نقد وتوجيه : 41–44 ، معاني الابنية في العربيّة : 14.

(2) ينظر: دلائل الاعجاز : 159.

(3) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته : 204–205.

(4) معاني الابنية في العربيّة : 14–15.

(*) هي الجملة الاسمية التي يكون خبرها جملةً، نحو (زيدٌ قام أبوه) ، و (زيدٌ أبوه قائمٌ)، أما الجملة الصغرى فهي الجملة الاسمية التي تتكوّن من مبتدأ وخبرٍ مفردين.

(5) مغني اللبيب : 16/2.

(6) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها.

ويرى الباحثُ أنّ الجملةَ الاسميّة ذات الوجهين لها وجهان في الدلالة والمعنى مثلما لها وجهان في الصيغة والتركيب ، فهي ذاتُ وجهين من جهتين ، الاولى من جهة التركيب ، والثانية من جهة المعنى، فهي تدلُّ على الثبوت من جهة اسميتها، لأنّ وجهها الاول اسمٌ ، والاسم يدل على اللزوم، وتدلُّ كذلك على التجدد أو التحقيق من جهة أخرى ؛ لأنّ وجهها الثاني فعلٌ ، والفعل يدلُّ على التجدُد والحدوث إذا كان مضارعاً، وعلى التحقيق إذا كان ماضياً، فالجملة في قولنا : (زيدٌ يقوم أبوه) أسمية من حيث صدرها، وفعليةٌ من حيثُ خبرها، فهي تدلُّ على الثبوت من جهة اسميّتها ، وتدلُّ على التجدُد من جهة فعليّتها ، فهي تدلُّ على الثبوتِ والتجدُد في الوقت نفسه، فالثبوت يأتي من دلالةِ الجملة الاسمية إذ ذُكِرَ الاسم (زيدٌ) أوّلاً، أما التجدد فيأتي من دلالة الفعل المضارع (يقومُ) عليه، فالمعنى المقصود أن القيام ثابتٌ من زيدٍ ومتجددٌ منه في الوقت نفسِه ، فجملةُ (زيدٌ يقومُ) تدلُّ دلالةً مشتركةً بين التّجدُدِ والثّبُوت ، بمعنى أنّ قيامَ زيدٍ محكومٌ عليه بالثّبوتِ المتجددِ المستمرِ.

ومما جاء على ذلك في القرآن الكريم قولُه تعالى : ﴿***وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ***﴾ [1] ، فهذا التعبير القرآني ذو دلالاتٍ معنويةٍ عديدةٍ ، منها ثبوت علم ما في القلوب لله على سبيل الاستمرار لما دلّ عليه الفعل المضارع (يَعْلَمُ) ، وتخصيص ذلك العلم له ﷻ ، وذلك من خلال ذكر لفظ الجلالة اوّلاً.

وعلى ذلك يُمْكِنُ القولُ: إنّ العدول عن الاسم المفرد (الأصل) إلى الجملة في الخبر وذلك بوضع الجملة موضعَ المفردِ لايكون إلّا لتحقيقِ شيءٍ من الأغراض البلاغّية الداعية إلى هذا العدول، فيُعْدلُ عن المفرد إلى الجملة في الخبر لضربٍ من التوكيد، ففي قولنا : (زيدٌ أكْرَمْتُهُ) توكيدٌ ليس موجوداً في قولنا : (زيدٌ مُكْرَمٌ) ، وهو الاصل ، وقد وضّح ذلك ابن أبي الربيع (ت 688هـ) ، إذ قال : ((أنّ زيداً ذَكَرْتَهُ

---

(1) سورة الاحزاب: من الآية : 51.

ظاهراً ومُضْمراً، فهو آكدُ مِنْ أنْ تقولَ : (ضربْتُ زيداً) ، و (زيدٌ مضروبٌ لي، ومثال ذلك : (عَمْرٌو أكْرَمْتُهُ) ، و (محمّدٌ عظّمْتُهُ)، وما أشْبَهَ ذلك)) [1] .

ومن الأغراضِ الرئيسةِ لهذا النمط من العدول (التفصيل والتعدُّدُ في المعنى) ، فالاخبار بالجملة يُفيد التفصيل والتّوسع في المعنى ، وفي ذلك يقول الدكتور احمد الجواري : ((إنّ في الوصف بالجملة فائدةُ التفصيل ، وبسط معنى الوصفّيةِ، بحيثُ ينصُّ فيها على المعاني المستفادةِ مِنَ الإسناد : إمّا معنى الزّمنِ على اختلاف صوره ماضياً أو حالاً أو استقبالاً إنْ كانت جملةُ الوصفِ فعليةً، أو ينصُّ فيها على معنى الاتّصافِ المستمرّ الثابتِ ، كما في الجملة الاسمية، أو ينصُّ فيها على إجزاء معنى الوصفِ ولواحقِهِ ومُكْملاته ، كالّذي يستفاد من الظرفِ والجارّ والمجرورِ، ونحو ذلك ، إنّ في ذلك زيادةً واضحةً على معنى الوصف بالاسم المشتقّ المفردِ، أو المصدر الذي يُرادُ به كُلُّ ما يُمْكِنُ أَنْ يَدُلُّ عليه، أو يُشْتقَّ منه)) [2] ، فهذه الأغراض هي التي يُمْكِنَ حَمْلُ هذا النمط من العدول عليها.

ثانياً: العدول عن المفرد إلى الجملة في الحال

الأصلُ في الحال أنْ تقع مفردةً [3] ، نحو : قوله تعالى : ﴿***فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا***﴾ [4] ، وقد يُعْدلُ عن هذا الاصل إلى الجملة ، فتقع الجملة موقعَ الوصفِ

---

(1) البسيط في شرح جمل الزّجاجيّ : 554/1.

(2) الوصف بالجملة (بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي) المجلد الخامس والثلاثون ، الجزء الرابع : 17.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل : 655/1 ، شرح الاشموني : 255/1 ، حاشية الصبان: 816/2 متناً.

(4) سورة القصص : من الآية : 21.

المشتقِ فيُحْكَمُ على موضعها بالنصب، نحو قوله تعالى : ﴿***وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ***﴾ [1] ، أيْ : باكين .

فالأصل إذنْ أنْ تكون الحالُ مفردةً، لكنه عَدلَ عن ذلك الأصل بوقوع الحال جملةً، ولمّا كانت الحالُ جملةً مستقلة بالفائدة، فانّها تحتاج إلى مايربطها بصاحبها، فلا بُدَّ ((للجملة الواقعة حالاً من رابطٍ، وهو ضمير صاحبها، أو (الواو))) [2] ، أو بهما معاً. [3] ، نحو قوله تعالى : ﴿***قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ النِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ***﴾ [4] ، وقولنا : (جاء زيدٌ ويدهُ على رأسِهِ) ، وفي واو الحال تفصيلٌ من حيثُ امتناعها، ووجوبها، وجوازها. [5]

وتقعُ الجملةُ الحاليّة بعد المعارفِ ، نحو قوله تعالى : ﴿***وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ***﴾ [6] ، بمعنى (اهبطوا متعادين) ، وما وقوع الحال جملةً اسمية إلّا دلالةً على استمرار تلك العداوة بين بني آدم والشّيطان ودوامها، وتقع أيضاً بعد النكراتِ المخصوصةِ [*] او النكرات الواقعة بعد النفي، أو النهي ، أو الاستفهام، نحو : قوله تعالى : ﴿***وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ***﴾[7] .

---

(1) سورة يوسف : من الآية : 16.

(2) الفرائد الجديدة: 450/1.

(3) ينظر: شرح الاشموني : 258/1.

(4) سورة يوسف : من الآية : 14.

(5) ينظر: تفصيل ذلك في شرح الاشموني: 254/1-257.

(6) سورة البقرة: من الآية : 36.

(*) النكرة المخصوصة هي النكرة المضافة إلى نكرةٍ ، أو الموصوفة، او الداخلة عليها (ال) الجنسيّة.

(7) سورة الحجر : 4.

ثالثاً: العدول عن المفرد إلى الجملة في المفعول به

الأصل في المفعول به أنْ يكونَ اسماً مفرداً [1] ، نحو قولنا : (أكرمْتُ محمّداً) ، ويُعْدلُ عن هذا الأصل ، فتقع الجملة مفعولاً به محلُّها النصبُ ، نحو قولِكَ : (ظننْتُكَ تُحبُّ الخيرَ)، فجملة (تُحبُّ الخيرَ) محلُّها النصبُ ؛ لأنّها وقعتْ موضعَ لفظٍ منصوبٍ (المفعول به) في سياق هذا التركيبِ، وتقع الجملةُ موقعَ المفعولِ به في ثلاثةِ مواضعَ : [2]

1 – أنْ تكون الجملةُ مقولَ القولِ ، أيْ أنْ تكون محكّيةً بالقولِ أو مُرادفِهِ، فمن الجملةِ المحكيّةِ بالقول قوله تعالى : ﴿***قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ***﴾ [3] .

وقد اختلف النحاة في إعراب هذه الجملةِ ، فمذهبُ جمهورِ البصريّين أنّها مفعولٌ به في محلِّ نصبٍ ؛ لأنّها وقعتْ موقعَ المفعولِ به، ومذهبُ الكوفيين أنّها مفعولٌ مطلقٌ مبيّنٌ للنوعِ ؛ لأنّها وقعتْ موقعَ المفعولِ المطلقِ ، فهي كالقُرْفُصاءِ في قولهم (قَعَدَ القُرْفُصاءَ). [4]

ويبدو لي أنّ المذهب الأوّل القاضي بأنّ الجملةَ المحكيّةَ بالقول مفعولٌ به سديدٌ ((إذْ يصحُّ أنْ يُخْبرَ عن الجملة بأنّها مقولةٌ ، كما يُخبر عن (زيدٍ) مِنْ

---

(1) ينظر: المحاجاة بالمسائل النحويّة : 152، 153 ، شرح المفصّل : 124/1 الإيضاح في شرح المفصّل : 67/1 ، شرح الكافية في النحو : 136/1 ، شرح اللمحة البدريّة: 47.

(2) ينظر: مغني اللبيب : 65/2–75 ، إعراب الجمل وأشباه الجمل : 857–178، التأويل النحوي في القرآن الكريم : 905/2–934.

(3) سورة مريم : من الآية : 30.

(4) ينظر: مغني البيب : 65/2.

(ضربْتُ زَيْداً) بأنَّهُ مضروبٌ ، بخلافِ (القُرْفُصاءِ) في المثالِ ، فلا يصحُّ أنْ يُخْبَرَ عنها بأنّها مقعودةٌ ؛ لأنّها نفسُ القعودِ، وأمّا تسميةُ النحويّين الكلامَ قولاً ، فكتسميتِهِمْ إيّاه لفظاً، وإنّما الحقيقةُ أنّه مَقولٌ وملفوظٌ)) [1] .

أمّا الجملةُ المحكيّةُ بما رادف القول من الالفاظ فهي في محلِّ نصبِ مفعول به ، نحو قوله تعالى : ﴿***وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَابُنَيَّ ارْكَب مَعَنَا***﴾ [2] ، وقد اختلف النحاة في ناصبِ هذه الجملة ، فمذهبُ البصريّين أنّ هذه الجملة منصوبةٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، أمّا الكوفيّون فالناصب عندهم الفعل المذكور.

والذي أراه أنّ مذهبَ الكوفيينَ سديدٌ ؛ وذلك لأنّ الفعل المذكور مرادفٌ للقول فلا موجبَ لتقدير قولٍ ؛ ولأنّ تقديرَ القول يؤدّي إلى تكرير لفظٍ بمعناه فضلاً عن أنَّ عدمَ التقدير أولى من التقدير مادام الفعلُ المذكورُ يؤدّي المهمة نفسها ؛ لأنّه بمعنى القولِ فهو مرادفٌ له.

2 – أنْ تكونَ الجملة في موضع المفعول به ، في بابَيْ (ظَنّ) و (أعْلَمَ) ، نحو (ظننْت زيداً عاد من سفره) ، و (أعلمْتُ خالداً مُحمّداً يُحِبُّ العملَ)، ففي العبارة الاولى وقعت جملة (عاد من سفره) موقعَ المفعول الثاني لـ (ظنَّ) والتقدير (ظننْتُ زيداً عائداً من سفره) ، وفي العبارةِ الثانيةِ وقعتْ جملةُ (يُحبُّ العملَ) موقعَ المفعولِ الثالث لـ (أعْلَمَ) ، والتقدير : (أعلمْتُ خالداً مُحمّداً مُحِبّاً الخير) ، فيُقدّرُ المفعولُ به الذي وقعت الجملة موقعَهُ وصفاً مشتقّاً.

---

(1) مغني اللبيب : 65/2.

(2) سورة هود : من الآية : 42.

3 – أنْ تكون الجملة في موضع المفعول به في مسألة التعليق [*] سواء كانَ الفعل المعلَّق من باب (ظنّ) ، أو غيره ممّا يصحُّ تعليقه نحو سأل ، وفكّرَ، وتبيّن وغيرها. وهذهِ الجملة على ثلاثةِ أقسام : [1]

الأوّل: أن تكونَ الجملةُ في موضعِ المفعولِ به المقّيد بالجارّ ، أيْ أنّ الأصل أن يتعدى الفعلُ بحرفِ الجرّ ، وقد حُذِف هذا الجارُّ مثل سأل ، وتفكّر ، وتردّدَ ، نحو قوله تعالى : ﴿ ***أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ*** ﴾ [2] ، فالأصل : (أوَلَمْ يتفكروا في ...) فحلّتِ الجملةُ (مابصاحِبهم من جنّةٍ) محلَّ الاسمِ مدخولِ حرفِ الجرّ (في) ، فهي في محلِّ نصبٍ على نزعِ الخافضِ للفعل المتقدِّمِ المعلَّقِ عن العملِ.

الثاني: أن تكونَ الجملةُ في موضعِ المفعولِ به المسرّحِ، أيْ غير المقيّدِ ، وذلك إذا كان الفعلُ يتعدى بنفسه إلى المفعولِ به نحو (عَرفْتُ مَنْ أبوك؟) ، بمعنى عرفتُ الشخصَ المستفَهمَ عنه، فجملة (مَنْ أبوك) في محلِّ نصب مفعول به للفعل (عرفَ).

(*) يُقْصَدُ بالتعليق إبطالُ عَمَلِ الفعلِ لفظاً لا محلاً ؛ لِمَجِيءِ ماله صدرُ الكلامِ حاجراً بعدَ الفعلِ وقبلَ الجملة المعلَّقِ الفعلُ عن العمل فيها لفظاً. ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب : 69/3.

(1) ينظر: مغني اللبيب : 71/2–74.

(2) سورة الإعراف : من الآية : 184.

الثالث : أنْ تكون الجملةُ في موضعِ المفعولينِ في باب (ظنَّ) الذي تتعدى أفعاله إلى مفعولينِ أصلهما المبتدأ والخبر، كقوله تعالى : ﴿***وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ***﴾ [1] .

رابعاً: العدول عن المفردِ إلى الجملةِ في المضاف إليه

الأصلُ في المضافِ إليه أن يكون مفرداً ، فالأصلُ والقياسُ ((أنْ لايضاف اسمٌ إلى فعلٍ ، ولا فعلٌ إلى اسمٍ، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك ، فَخُصِتْ أسماءُ الزّمانِ بالإضافة إلى الفعل)) [2] .

ويُعْدلُ عن هذا الأصل إلى الجملة في المضاف إليه لضربٍ من التوسعِ، والغالبُ في مايضافُ إلى الجملة هي أسماءُ الزمان، ظروفاً كانت أم اسماءً [3] ، كقوله تعالى : ﴿***وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ***﴾ [4] ، فالجملة المضاف إليها تُقدَّرُ بالمصدر أبداً، ويكون التقدير في الآية الكريمة (يوَم وِلادتِي) ، ولايضاف من أسماء المكانِ إلّا (حيثُ) ، ويضاف إلى الجملةِ بعض الاسماءِ المحمولة على اسم الزمانِ معنىً أو تأويلاً ، فيكون مجموعُ مايُضاف إلى الجملة ثمانيةَ أسماءٍ. [5]

---

(1) سورة الشعراء: 227.

(2) الأصول في النحو : 90/2.

(3) ينظر: المقرَّب : 215/1 ، مغني اللبيب : 75/2.

(4) سورة مريم : من الآية :33.

(5) ينظر: مغني اللبيب : 75/2 – 82.

أحدها : أسماء الزمان ظروفاً كانت أو أسماءً ، كقوله تعالى : ﴿***هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ***﴾ [1] ، أي : يومُ عَدَمِ نُطْقِهِمْ، ومن أسماءِ الزّمانِ ثلاثةٌ إضافتها إلى الجملة واجبةٌ هي (إذْ) باتفاقٍ ، و(إذا) عند الجمهور، و(لَمّا) عِندَ من قال باسميّتها.

أمّا باقي الاسماءِ المضافةِ إلى الجملةِ فهي : (حيثُ) وإضافتها إلى الجملة واجبةٌ ، ظرفاً كانت أم غيرَ ظرفٍ، كقوله تعالى : ﴿***وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا***﴾ [2] ، و(آيةٌ) بمعنى علامةٍ ، كقول الشاعر : [3]

[الوافر]

بآيـــةِ يُقْـــدِمُونَ الْخَيْـــلَ شُـــعْثاً كـــأنَّ عَلَـــى ســـنابِكِها مُـــدَاما

و(ذو) نحـو قـولهم (اذْهَـبْ بـذي تَسْـلَمُ)، و(لَـدُنْ) و (رَيْـثَ) و (قَـوْلٌ) و (قائلٌ)[4].

خامساً: العدول عن المفرد إلى الجملة في تابع المفرد

ويشتمل على :

---

(1) سورة المرسلات : من الآية : 35.

(2) سورة البقرة : من الآية : 35.

(3) مغني اللبيب : 77/2.

(4) ينظر: تفصيل القول في هذه الاسماء المضافة إلى الجملة، في : مغني اللبيب : 75/2 ومابعدها، إعراب الجمل وأشباه الحمل: 191 ومابعدها.

1 - العدول عن المفرد إلى الجملة في الصفة

الأصل في الصفة أن تكون وصفاً مشتقاً [1] ، وأن تكون مفردةً [2] ، نحو (قام زيدٌ الفاضلُ) وقد يُعدل عن ذلك الاصل فتقعُ الجملةُ صفةً، ويُحْكَمُ على موقع هذه الجملة بإعرابِ المفردِ التابعةِ هي له ، رفعاً أو نصباً أو جرًّا. [3]

واشترط النحاةُ في الجملةِ الواقعةِ صفةً الشروط الآتية [4] :

أ- أنْ تكون الجملة واقعةً بعد منعوتٍ نكرةٍ ، نحو (مَرَرْتُ برجلٍ قامَ أبوه) ، وقوله تعالى : ﴿ ***وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُه*** ﴾ [5].

ب- أنْ تكون الجملةُ خبريّةً ، نحو (مَرَرْتُ برجلٍ أبوه قائمٌ) .

ت- أنْ تكون الجملةُ مشتملةً على ضميرٍ رابطٍ بالمنعوتِ، نحو قوله تعالى : ﴿ ***رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ*** ﴾ [6] .

2 - العدول عن المفرد إلى الجملة في المعطوف

الأصل في المعطوف أنْ يكون مفرداً [7] ، نحو (جاء زيدٌ وخالدٌ)، وقد يُعْدلُ عن ذلك الأصلِ، فتكون الجملةُ واقعةً موضعَ وصفٍ مشتقٍّ معطوفٍ في الأصلِ

---

(1) ينظر: شرح اللمحة البدرية : 218/2.

(2) ينظر: شرح الكافية في النحو: 307/1.

(3) ينظر: مغني اللبيب : 85/2.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل : 195/2 ومابعدها.

(5) سورة الإسراء: من الآية : 93.

(6) سورة آل عمران : من الآية: 9.

(7) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح: 942/2.

على مفردٍ ، نحو قولهم : (زيدٌ ضاحِكٌ ويتحدثُ) [1] ، أيْ : ضاحكٌ متحدّثٌ ، وقوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[2].

3 - العدول عن المفرد إلى الجملة في البدل

الأصل في البدلِ أنْ يكونَ مفرداً [3] ، نحو (مَرَرْتُ بأخيك زيدٍ) وقد يُعدلُ عن ذلك الاصل ، فتقعُ الجملةُ بدلاً من المفرد، فقد ذهب ابن جنيّ (ت 392هـ) ، والزمخشريُّ (ت 538هـ) إلى أنّ الجملة تُبدلُ من المفرد [4] ، وجعلوا من ذلك قول الشاعر : [5]

[الطويل]

إلــى اللهِ أشْــكُو بالمدينــةِ حَاجــةً وبَالشَّــامِ أُخْــرى كَيْــفَ يَلْتَقيــانِ

فجملةُ الاستفهام (كيف يلتقيان) بدلٌ من (حاجةً وأخرى) أيْ ((إلى اللهِ أشكو حاجتين تعذُّرَ إلتقائهما)) [6] .

---

(1) ينظر: الامالي الشجريّة : 167/2.

(2) سورة الملك: من الآية : 19.

(3) ينظر: شرح الاشموني: 443/2.

(4) ينظر : مغني اللبيب : 86/2.

(5) المقتضب : 329/2 ، مغني اللبيب : 407/1.

(6) مغني اللبيب : 87/2.

الفصل الثاني

العدول في الفعل

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل : **العدول عن الفعل إلى الوصفِ المشتقّ**

المبحث الثاني: **العدول عن الفعل إلى اسم الفعل**

المبحث الثالث: **العدول عن الفعل إلى المصدر**

تمْهِيد :

يمكن القوال باديء ذي بَدْءٍ، إنّ لهذا النمط من العدول دليلين: احدهما ، هو ماذكره النحاة من وجود أسماء تجري مجرى الفعلِ لمشابهتها إيّاه،، ولتأديتها معناه كـ(اسم الفاعل،واسم المفعول والمصدر)[1]،والدليلُ الآخر، هو أنّ العملَ اصلٌ في الافعالِ وفرعٌ في الأسماء ، فالفعل أصلٌ لاسم الفاعل واسم المفعول ونحو ذلك من المشتقات ، والدليل على ذلك ، هو أنّ عملَ الاسم المشتقّ مقرونٌ بعمل الفعل الذي أُخذَ منه، والعمل في الأصل للأفعال ، والاسماءُ فرعٌ عليها [2] ، ومن أدلة كون الفعل أصلاً لـ (اسم الفاعل ، واسم المفعول) ايضاً هو أختلاف صيغة الفعل الذي يُشْتَقُّ منه كلٌّ من الاسمين – اسم الفاعل واسم المفعول – فاسم الفاعل يُؤخذُ من الفعل المبني للفاعل ، ويدلُّ على الحدث وصاحبه او فاعله على حَدٍّ سواء ، وهذه الدلالة إنّما تكون في الفعل لحاجته إلى فاعلٍ ليكَوّن جملة تامّة تدلُّ على الحدث وصاحبه [3] ، بخلاف اسم المفعول فهو مشتقٌّ من الفعل المبني للمفعول ، وهذا ماجعله دالّا على الحدث ومفعوله [4] ، ويعملُ عمل فعله المبني للمفعول فيرفع الاسم بعده لكونه نائباً عن الفاعل، فعمل الاسمين (اسم الفاعل، واسم المفعول)

---

(1) ينظر : الكتاب : 1654/1 ، المقتضب : 305/4 ، الخصائص : 221/2 ، الامالي الشجريّة : 1/ 169 ، شرح الاشمونّي : 339/2 ، اسرار العربية : 91 ، شرح المفصل : 71/7 ، المقرّب : 142 ، إرتشاف الضرب: 170/3 .

(2) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 1/ مسألة 18 ، اسرار العربيّة : 76 ، شرح المفصل: 39/4 ، 78/6.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل: 106/2 ، شرح الاشمونّي : 339/2 ، الفرائد الجديدة: 671/2.

(4) ينظر: شرح الاشمونّي : 345/2.

يختلف تبعاً لأختلافِ اصلهما، ولو كان المصدر اصلاً لهما لَمَا اختلف عملهما ؛ وذلك لأنّ المصدر له صيغةٌ واحدةٌ لكلِّ من الفعلين (المبني للفاعل ،

والمبني للمفعول)، فيقال : (ضَرَبَ ضَرْباً، وضرِبَ ضرباً) ، ومن الادلة على كون الفعل اصلاً لـ (اسم الفاعل، واسم المفعول) هو أنّ محاولةَ ردِّ الاسمِ المشتقِّ إلى اصله انّما يوافقه الفعل دون المصدر ، فيقال مثلاً في : (إنّي قائمٌ) إنّي قُمْتُ وفي (أمضروبٌ زيدٌ ؟) أضُرِبَ زيدٌ ؟ ، بخلاف المصدر، فإنّه لايصلحُ وقوعه موقع الاسمين.

ولعلَّ من الواضح أنّ العدول عن الفعل إلى اسم الفعل، او اسم الفاعل، او اسم المفعول، أو المصدر، قائمٌ على خروج هذه الالفاظ عن أصل وضعها، فاذا كان الاصل في العمل للافعال، فان وقوع هذه الالفاظ (اسم الفعل، اسم الفاعل، اسم المفعول، المصدر) موقع الفعل يعدُّ من ادلة العدول هنا ؛ وذلك لأنّ وقوع هذه الالفاظ خلاف ذلك الاصل.

ومهما يكن من أمرٍ، فإنّ لذلك العدول فوائد في المعنى، نتبين ذلك بوضوح بالوقوف على انماطه واشكاله في هذا الفصل . وقد انقسم هذا الفصل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأوّل : العدول عن الفعل إلى الوصف المشتقّ.
المبحث الثاني : العدول عن الفعل إلى اسم الفعل.
المبحث الثالث: العدول عن الفعل إلى المصدر .

المبحث الأوّل

العدول عن الفعل إلى الوصف المشتقّ

يُعْدَلُ عن الفعل إلى الوصف المشتقّ ، ويعمل وهذا الوصف كَعَملِ الفعل لشبهِهِ به ، فالوصف المشتقُّ يعملُ بعضُهُ لأنَّهُ يُشْبِهُ الفِعلَ (اسمُ الفاعل، واسم المفعول) ، ويَعْمَلُ بعضُهُ الآخَرُ لأنَّهُ يُشْبِهُ ما أشبهَ الفِعْلَ (الصفةُ المشبّهةُ، وأمثلةُ المبالغةِ، واسمُ التفضيل) ، فالعِلّةُ المطّردةُ لعمل هذه الاوصاف المشتقّةِ هي (شِبْهُ الفعلِ) ، أو (شِبْهُ ما أشْبَهَ الفعل)، ويشتمل هذا العدول على :

أوّلاً: العدول عن الفعل إلى اسم الفاعل .

ثانياً: العدول عن الفعل إلى اسم المفعول.

أوّلاً: العدول عن الفعل إلى اسم الفاعل :

يُعدُّ وقوع اسم الفاعل موقع الفعل في الكلام عدولاً في البنية ، وخروجاً عن اصلها لغاية في المعنى ، ومن الواضح أنّ وجه العدول من الفعل إلى اسم الفاعل قائمٌ على خروج الاسم عن اصل وضعه، فاذا كان الاصل في العمل للأفعال، فإنّ وقوع اسم الفاعل موقع الفعل من أدلة العدول هنا، والدليل الاخر على هذا النمط من العدول هو أنّ اسم الفاعل يجري مجرى الفعل المضارع [1] ؛ لمشابهته في بعض الخصائص ، ولتأديته معناه ، وفي ذلك يقول سيبويه (ت 180هـ) : ((إذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يفعلُ) كان نكرةً منوّناً ، وذلك قولك : (هذا ضاربٌ زيداً غداً)، فمعناهُ وعملُهُ مثلُ : (هذا يَضْرِبُ زيداً غداً))) [2]، وعلى الرغم ممّا قرره سيبويه من التشابه في الدلالة بين اسم الفاعل المنون وبين مضارعه لأن اسم الفاعل

---

(1) ينظر: الكتاب : 164/1 ، المقتضب : 305/4 ، الخصائص : 221/2، شرح الاشموني : 339/2 ، الفرائد الجديدة : 671/2.

(2) الكتاب : 64/1.

يجري مجرى الفعل المضارع لمشابهته اياه في بعض الخصائص في تأدية معناه ولكن يبقى هنالك ((فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وبين ان يكون الشيءُ الشيءِ على الاطلاق)) [1] .

ومهما يكن من أمرٍ فإنّ لهذا النمط من العدول معاني ودلالاتٍ، فقد دلّ النحاة على اغراض العدول من الفعل إلى اسم الفاعل ، فقد ما اشار سيبويه (ت 180هـ) إلى اوّلِ اغراض هذا العدول ، وهو المبالغة، إذ يقول : ((وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أنْ يبالغوا في الامر مجراه إذا كان على بناء فاعل ، لأنّه يُريدُ به ما أراد بـ (فاعل) من إيقاع الفعل، إلّا أنّه يُريدُ أنْ يُحدّثَ عن المبالغة))[2] .

ولعلَّ سببَ هذا العدول هو مايحمله الاسم من معانٍ ودلالاتٍ لايحملها الفعل، فقد ميّز النحاة والبلاغيّون بين الفعل والاسم، فقالوا : إنّ الاول يقتضي التّجدد والحدوث، وإنّ الثاني يقتضي الثبوت والاستمرار. [3]

وقد جاء اسم الفاعل دالّاً على معنى الثبوت كثيراً في القرآن الكريم ، من ذلك قوله تعالى : ﴿***وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً***﴾[4]، فقد دَلّ اسم الفاعل (جاعلٌ) على ثبوت ذلك الأمر، فهو ((لم يجعله

---

(1) دلائل الاعجاز : 214.

(2) الكتاب : 110/1.

(3) ينظر: دلائل الاعجاز : 113 ، مفتاح العلوم : 169 ، الجامع الصغير في النحو:159 ، معاني الابنية في العربيّة : 14.

(4) سورة البقرة : من الآية : 30.

بعدُ، ولكن ذكره بصيغة اسم الفاعل ؛ للدلالة على أنّ الامر حاصلٌ لامحالةَ، فكأنّه تمَّ واستقر وثبت)) [1] ، فالفعل يدلُّ على الحدوث والتجدد، والاسم يدلُّ على الثبوت والاستقرار ، لهذا ((يُعْدلُ احياناً عن الفعل إلى الاسم ، فقد يكون الاصل أن يعبّر عن الحدث بالفعل، ومع ذلك يؤتى بالاسم للدلالة على الثبوت، كأنْ تقولُ لصاحبك: أتنجح هذا العام ؟ ، فيقولُ : أنا ناجحٌ، فهو لشدة وثوقِهِ بنفسه يُجيب، وكأنْ الامر قد تمّ ، واتصف صاحبه به وإنْ لم يكن ذاك، ومنه قوله تعالى : ﴿ ***رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ*** ﴾ [2] ، والاصلُ : تجمعُ الناسَ ، لأنّه في الإستقبال ، ولكن لأنّ الامرَ متحققٌ ثابتٌ أخبر عنه باسم الفاعل الدال على الثبوت)) [3] .

ومن المفارقات بين وقوع الفعل على أصله دالاً على التجدد والحدوث، ووقوع اسم الفاعل دالّاً على الثبوت والاستمرار، ماجاء في قوله تعالى : ﴿ ***يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنْ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنْ الْحَيِّ*** ﴾ [4] ، فقد استعمل الفعل مع الحيّ، فقال: (يُخرجُ)، واستعمل الاسم مع الميّتِ، فقال: (مُخرِجُ) ؛ وذلك ((لأنّ ابرز صفات الحيّ الحركة والتجدد، فجاء معه بالصيغة الفعلية الدالة على الحركة والتجدد، ولأنّ الميّتَ في حالة همود وسكون وثبات جاء معه بالصيغة الاسمية الدالة على الثبات، فقال : (وَمُخرِجُ الميّتِ من الحيّ))) [5] .

ويأتي (اسم الفاعل) دالًّا على الثبوت في الصفة، نحو قوله تعالى : ﴿ ***إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنْ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ***

---

(1) التعبير القرآني : 24.

(2) سورة آل عمران : من الآية 9.

(3) معاني الابنية في العربيّة : 14.

(4) سورة الانعام: من الآية : 95.

(5) التعبير القرآني : 25.

﴿ ***مُبْصِرُونَ*** ﴾[1]، فقد استعمل اسم الفاعل (مُبْصِرُونَ) ، وعدل عن استعمال الفعل، فلم يقل (يُبصرونَ) ؛ وذاك ((لأنّ البصرَ صفةٌ لازمةٌ للمتّقي، وعين الشيطان ربّما حجبت فإذا تذّكر رأي المذكور، ولو قيل 0يبصرون) لأنبأ عن تجددٍ واكتساب))[2].

وخلاصةُ الامر أنّ الفعل يدلُّ على الحدوث، والاسم يدلُّ على الثبوت والاستمرار ، وفي ذلك يقول عبدالقاهر الجرجاني (ت 471هـ) : ((انّ موضوع الاسم على أنْ يثبتَ به المعنى للشيء من غير أنْ يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء، وأمّا الفعلُ فموضوعه على أنّه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء ... فانظر إلى قوله تعالى ﴿ ***وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ*** ﴾ [3] ، فإنّ أحداً لايشكُّ في امتناع الفعل ههنا، وإنّ قولنا : ﴿ ***وَكَلْبُهُمْ يَبْسِطُ ذِرَاعَيْهِ*** ﴾ لايؤدي الغرض، وليس ذلك إلّا لأنّ الفعلَ يقتضي مزاولة، وتجدد الصفة في الوقتِ، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أنْ يكون هناك مزاولةُ وتزجيةُ فعل، ومعنى يحدثُ شيئاً فشيئاً)) [4] .

ولم تكن المبالغة والثبوت والاستمرار هي الاغراض الوحيدة فحسبُ لهذا النمط من العدول، بل هناك اغراض اخرى منها (الايجاز) ، وممّا جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ ***وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ*** ﴾ [5] ، فقد وقع اسم الفاعل موقع الفعل اختصاراً في التعبير، فـ (الْمُعَذِّرُونَ) اسم فاعل قد اغنى عن الفعل وعن اسم الموصول وصلته ، فلو جاء التعبير على اصله بالفعل، لقيل : (الذين اعتذروا).

---

(1) سورة الأعراف : 201.

(2) البرهان في علوم القرآن : 4/ 86.

(3) سورة الكهف : من الآية : 18.

(4) دلائل الاعجاز : 133-134.

(5) سورة التوبة : من الآية : 90.

ومن الاغراض الاخرى (التناسب بين فواصل الآي) ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿***فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ***﴾ [1] ، إذ جاءت فاصلة الآية اسم فاعل (الكاذبين) تناسباً مع غيرها من فواصل الآي، وأختصاراً في التعبير فـ (الكاذبين) اسم فاعل قد اغنى عن الفعل وعن اسم الموصول وصلته، فلو اعدنا التعبير إلى اصله، لقيل : (الذين كَذَبُوا).

ثانياً: العدول عن الفعل إلى اسم المفعول :

يُعدُّ وقوع اسم المفعول موقع الفعل المشتقّ منه في التركيب عدولاً، وتغييراً في التركيب وخروجاً عن اصله، لغاية في المعنى فهو عدولٌ في البنية والدلالة، وذلك من حيث دلالةُ الاسم على الاستمرار والثبوت، ومن حيث دلالةُ اصله (الفعل المبني للمفعول) على المعاني التي يحققها هذا الاصل ومنها العلم الواضح بالمحذوف، أو الجهل به ، أو التفخيم، أو الايجاز او التعظيم أو التهويل، او التحقير، أو صيانة المحذوف تشريفاً له، او قصد الابهام، أو الخوف من المحذوف او عليه، او المحافظة على فواصل رؤوس الآي [2] . وبتعبيرٍ آخرَ أنّ دلالة اسم المفعول تكون هي المعنى المقصود من بناء الفعل للمفعول، فاسم المفعول مشتقّ من الفعل المبني للمفعول، وهذا ماجعله دالاً على الحدث ومفعوله، وأنّ صيغة الفعل المبني للمفعول هي منقولةٌ عن أصلٍ ، فاصلها صيغةُ الفعلِ المبني للفاعل،[3] إذ التركيب مع صيغةِ الفعلِ المبني للمفعولِ دليلٌ على ذلك، وذلك بتغيير بنية الفعل نفسهِ ، وحذف

---

(1) سورة العنكبوت: من الآية : 3.

(2) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب(أطروحة دكتوراه):107/2،شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير:534/1-535،ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي:94-100.

(3) ينظر: اسرار العربيّة : 91 ، شرح المفصّل : 71/7 ، المشكاة الفتحية على الشمعة المضية : 148.

فاعِله وإحلال المفعول به (النائب عن الفاعل) محلَّه ، ولهذا التغيير في صيغة الفعل اثرٌ في المعنى، فقد ذكر النحاة والبلاغيون المعاني التي يحققها الفعل المبني للمفعول منها الايجاز والعلم الواضح بالمحذوف والتهويل وغيرها من المعاني الآنفة الذكر، فوقوع اسم المفعول موقع الفعل المشتقِّ منه ذو دلالةٍ بعضها في دلالةِ اصلِهِ، وبعضها في دلالتهِ نفسه ، وهي الدلالة على الثبوت والاستمرار لكونه اسماً. [1]

ومن الواضح أنّ وجه العدول – هذا –قائمٌ على خروج اللفظة (اسم المفعول) عن أصل وضعها، فاذا كان الاصل في العمل للأفعال، فإنّ وقوع الاسم المشتقِّ موقع الفعل يعدُّ عدولاً عن هذا الاصل.

وقد جاء اسم المعفول دالّاً على معنى الثبوت كثيراً في القرآن الكريم ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ ***وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ*** ﴾ [2] فلم يَقُلْ ((سأغرقهم، أو انّهم سيغرقون، ولكنه اخرجه مخرج الامر الثابت، أيْ كأنّ الامرَ استقر وانتهى)) [3] ، فالفعل يدلُّ على الحدوث والتجدد، والاسم يدلُّ على الثبوت والاستمرار ؛ لهذا ((يُعدل احياناً عن الفعل إلى الاسم، فقد يكون الاصل أنّ يُعبّرَ عن الحدث بالفعل، ومع ذلك يؤتى بالاسم للدلالة على الثبوت... ومنه قوله تعالى: ﴿ ***إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ*** ﴾ [4] ، فانّه إنّما آثر اسم المفعول الذي هو (مجموعٌ) على الفعل المستقبل الذي هو (يجمعُ) ؛ لما فيه من دلالة على ثبات معنى الجمع لليوم،

---

(1) ينظر: دلائل الاعجاز: 113، الجامع الصغير في النحو : 159.

(2) سورة هود : من الآية : 37.

(3) التعبير القرآني : 24.

(4) سورة هود : 103.

وإنّـه الموصـوف بهـذه الصـفة، وإنْ شـئت فـوازن بينَـهُ وبـينَ قولـه تعـالى : ﴿***يَـوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ***﴾ [1] ، فانّك تعثر على صحةِ ماقلتُ)) [2] .

ومـن المعـاني التـي يحققهـا هـذا الـنمط مـن العـدول، معنـى (الايجـاز مقترنـاً بـالثبوت والاستمرار) ، وعليـه قولـه تعـالى : ﴿***فَـرِحَ الْمُخَلَّفُـونَ بِمَقْعَـدِهِمْ خِـلَافَ رَسُـولِ اللَّهِ***﴾ [3] فـ (الْمُخَلَّفُونَ) اسـم مفعـول لـم يُغـنِ عـن الفعـل المبنـي للمفعـول فحسبُ، بل اغنى عن اسم الموصول وصلته، فلو اعدنا اللفظة إلى اصلها لقيل في غير القرآن مثلاً (فرِحَ الذين خلّفهم حبُّ الدنيا عن القتال) ، ولكن حُذِفَ الفاعل، وبُنـي الفعـل للمفعـول ايجـازاً واختصـاراً، فضـلاً عـن دلالتـه علـى الثبـوت والاسـتمرار، فاسم المفعول – هنا – يشير إلى أنّ تخلّفهم عن القتال صار بمنزلة الصفة الملازمة لهم على الدوام .

ومن المعاني ايضـاً معنـى (العلم الواضـح بالفاعل مقترنـاً بدلالـة الاستمرار) ، ومما جاء على ذلك المعنى قوله تعالى : ﴿***وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِـي ذَلِكَ لَآيَـاتٍ لِقَـوْمٍ يَعْقِلُـونَ***﴾ [4] ، فـ (مُسَـخَّرَاتٌ) اسم مفعول من الفعل (سُـخِّرَ) مبنيّاً للمفعول للعلم الواضح بالفاعل فضلاً عن دلالته على الاستمرار.

ويفيد هذا النمط من العدول تناسب الفاصلة مع رؤوس الآي، نحو قوله تعالى ﴿***كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْـهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّـهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ***﴾[5]، فـ (الْمُخْلَصِينَ) حققَّ تناسباً مع رؤوس الآي، فضلاً عن دلالته على الايجاز والثبوت

---

(1) سورة التغابن : من الآية : 9.

(2) معاني الابنية في العربيّة : 14.

(3) سورة التوبة : من الآية : 81.

(4) سورة النحل : من الآية : 12.

(5) سورة يوسف : من الآية : 24.

والاستمرار ، فلفظ (المُخْلَصِين) ذو دلالة على الايجاز، بما يؤديه من معنى لايؤديه هنا إلّا الاسم الموصول وصلته، فيقال في غير القرآن مثلاً: (إنّه من عبادِ اللهِ الذين اخلصوا) ولكن حُذف الفاعل، وبني الفعل للمفعول إيجازاً ، ثُمّ وقع اسم المفعول – متصلاً بـ (الالف واللام) – موقعه ايجازاً ايضاً؛ لإغنائه عن الاسم الموصول وصلته ، امّا دلالة اسم المفعول على الاستمرار والثبوت فتشير إلى أنّ إخلاص يوسف عليه السلام صار سجّيةُ له ، وصفة ملازمة له على الدوام.

المبحث الثاني
العدول عن الفعل إلى اسم الفعل

اصطلح قسم من النحاة على تسميةِ طائفةٍ من الالفاظِ في العربيّة بـ (أسماء الأفعال) [1] ، وأسماء الافعال من المفردات اللغويّة التي كثُرتْ فيها الاقوال وتعددتْ، فقد اختلف النحاة في تحديد حقيقتها، وفي إعرابها ، فالمفردات اللغويّة التي تدخل في هذه التسمية، فيها من خصائص الفعلِ دلالتُه وعملهُ ، وفيها من خصائص الاسماء التنوين، والتثنية، والجمع، والتأنيث، والاضافة ، والتعريف ، والتحقير. [2]

وأسماء الافعال مختلفةٌ في اصلِها فمنها ماهو وُضع من أوّلِ أمره على هذا النحو، نَحْوُ هيهاتَ وأفٍّ ، وهذه اسماء جامدة بأصل وضعها، ومنها ما نُقِلَ عن أصلٍ ، ونقله إمّا من هيأة الظرف المضاف، نحو : (مكانَكَ) أيْ اثبت، أو من هيأة الجارّ والمجرور، نحو (عليكَ نفسَكَ) بمعنى: الْزَمْها، وقد يكون النقلُ مِنَ المصدر نحو : (رُوَيْدَ أخاك ، أيْ : أَمْهِلْهُ، ومنها ماتكون معدولةً وعَدْلُها على وزنٍ شائعٍ هو (فَعَالِ) نحو (نَزَالِ) المعدول من انزْل. [3]

ولعلَّ اختلافَ اصلِها كان السببُ الرئيس في نشوءِ الخلافِ النحويّ في ماهيّتها ودلالتِها، فقد اختلف النحويّون في ذلك ، وكانت لهم اقوالٌ ومذاهبُ على النحو الآتي:

---

(1) ينظر: شرح المفصّل : 29/4 ، البسيط في شرح جمل الزجاجي: 163/1-164، شرح التصريح على التوضيح : 195/2 ، همع الهوامع: 105/2، حاشية الصبان: 195/3.

(2) ينظر: الخصائص : 46/3-47.

(3) ينظر: حاشبة الصبان: 195/3.

1- ذهب البصريّون إلى أنّها اسماءٌ لكنهم اختلفُو في دلالتها [1] .

- فقيل : مدلولُها لفظ الفِعْلِ، لا الحدثُ ولا الزمنُ، فهي تَدُلُّ على مايَدُلُّ على الحدث والزمن.
- وقيلَ : إنّها تُدلّ عليهما (الحدث والزمن) كالفعل، لكنْ بالوضع، لا بأصل الصيغة.
- وقيلَ : هي اسماءٌ لمعاني الافعال من الأحداثِ والازمنة، لا لألفاظِها.
- وقيل : هي أسماءٌ للمصادر النائبة عن أفعالها، فمدلولُها هو مدلولُ هذه المصادر.

2- ذهب الكوفيّون إلى أنّها أفعالٌ حقيقيةُ ؛ لدلالتها على الحدث والزمن، أمّا تسميتُهُمْ لها بأسماء الافعال فعلى سبيل مراعاةِ الفاظِها الجاريةِ على طريقِ الاسماء، وقيل: المقصودُ بالافعالِ عندهُمُ الافعالُ اللغوية، أيْ المصادرُ. [2]

3- ذكر الاشمونُّي (ت 900 هـ) أنّ بعضَ البصريّين ذهبوا إلى أنّها افعالٌ استُعْمِلَتْ استعمالَ الاسماءِ [3] .

4- ومن النحاة من ذكر أنّ ما سبق استعمالُه في ظرفٍ أو مصدرٍ باقٍ على اسمَّيتِه، كرُويدَ زيداً، وما سواه فِعْلٌ كَنَزَالِ [4] .

5- ذهب ابو جعفر أحْمدُ بن صابرٍ [*] إلى أنّها قسم رابعٌ من أقسام الكَلِم ، سمّاه (الخالفة) [1] ، أيْ خالفة الفعلِ، وخالفةُ الفعلِ ((خليفتُهُ ونائبُهُ في الدلالةِ على معناه)) [2] .

---

(1) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: 163/1، شرح التصريح على التوضيح: 195/2.

(2) ينظر: حاشية الصبان: 196/3 متناً.

(3) ينظر: المصدر نفسه : 195/3 متناً.

(4) ينظر: المصدر نفسه : 196/3 متناً.

وتبعه بعض الدارسين المحدثين، ومن هؤلاء الدكتور تمّام حسان [3] ، والدكتور فاضل الساقي [4] ، والدكتور محمد حماسة [5] ، فقد رجّح هؤلاء قولَ ابنِ صابر، وهو عدُّ هذا النوع من الالفاظ قسماً مستقلاً عن الاسم والفعل والحرف، قائماً برأسه ، سمّوه بالاسمِ نفسه الذي وضعه ابنُ صابر (الخالفة)).

ومهما يكن من شيءٍ فانّ الملحوظ على الخلاف القائم بين البصريّين والكوفيّين، والخلاف القائم بين البصريّين أنفسِهم في تحديد دلالة هذه الالفاظ وتسميتها أنّ البصريّين والكوفيين يكاد يجمعهم اتفاقٌ على تأدية هذه الالفاظ معاني الافعال وتشابه استعمالهما، فهذه الالفاظ تستعمل كاستعمال الافعالِ، من حيثُ كونُها عاملةً في غيرها غيرَ معمولٍ فيها، فهي تؤثر في غيرها، ولاتتأثر، لذا يقول الصبّان (ت 1206هـ) : ((والأوْلى عندي أن مذهبَ البصريين ومذهب الكوفيّين واحدٌ ، وأنّ الاختلاف بينهما ليس إلّا في العبارة)) [6] .

إنّ الذي جعل القائلين بفعلية اسماء الافعال هو التشابه بين الفعل واسم الفعل في المعنى والاستعمال، فأسم الفعل له دلالة الفعل في السياق الذي يردُّ فيه، ولكنه يخالف صيغة الفعل، ولايتصرف تصرفه من جهة ، ومجيءُ بعض اسماء الافعال

(*) ذكره السيوطي (ت 911هـ) في بغية الوعاة: 311/1 ، وقال عنه بأنّه من علماء القرن السابع للهجرة، ولاتعرف سنة وفاته، وقد قرأ عليه ابو جعفر بن الزبير (ت 708هـ) .

(1) ينظر: همع الهوامع: 105/2 ، المصطلح النحوي: 183.

(2) حاشية الصّبان : 196/3.

(3) ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها : 113-118 .

(4) ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: 251 – 257.

(5) ينظر: العلاقة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث: 98-99.

(6) حاشية الصّبان : 195/3.

على هيأة الظرف او الجارّ والمجرور او على هيأة المصدر من جهة أخرى، فضلاً عن اكتساب هذه الالفاظ شيئاً من خصائص الاسماء كالتنوين والاضافة، والتعريف والتحقير [1] ، وغيرها مما يختص به الاسم دون الفعل، وهذا مما يجعلها بعيدةً كلَّ البعد من أنْ تكون من الافعال.

وخلاصة القول في ذلك أنّ القولَ باسميّة هذه الالفاظ مطلقاً مردودٌ بدلالةِ هذه الالفاظ على الحدث والزمن معاً هذا من جانب، وباستتار الفاعل فيها غالباً، نحو (صَهْ)، وظهور الفاعل احياناً، نحو (هَيْهاتَ السفرُ) من جانبٍ آخرَ. والقول بفعلية اسماء الافعال مطلقاً مردودٌ بدخول بعض علامات الاسماء عليها كالتنوين، والتثنية والجمع، والاضافة، وغيرها من الخصائص التي تختصُّ بها الأسماءُ دون الافعال، إمّا القولُ بأنّ هذه الالفاظ (اسماء الافعال) قسمٌ مستقلٌ قائمٌ برأسه فمردودٌ بأنّ هناك أسماَ أفعالٍ منقولةٌ من المصدر كَرُوَيْدَ ونحوه، والمصدر اسمٌ وليس قسماً رابعاً قائماً برأسه، غير أنّ تسميةَ (أسماء الافعال) بـ (الخالفة) دليلٌ على وقوعه خليفة الفعل لتأدية معناه وعمله، لأن خالفة الفعل ((خليفتُه ونائبُه في الدلالةِ على معناه)) [2] ، لذلك لايمكننا أن نضع اليد على حقيقة هذا النوع من الالفاظ، إلّا بالنظر إليها من جهة العدول عن الفعل إلى أسم الفعل او خالفته، إذ إنّ هذا النوع من الالفاظ صرّح فيه النحويّون بوقوعها موقع الفعل، فأسماء الافعال الفاظٌ جاءت في سياقات تركيبية معينةٍ معدولاً اليها عن الاصل (الفعل) مع دلالتها على معنى ذلك الاصل واستعماله، فهي في هذه السياقات واقعةٌ موقع الفعل، فالعدول آتٍ من جهة عمل اسم الفعل عمل الفعل لأن العملَ أصلٌ في الافعال فرعٌ في الاسماء، فاسم الفعل يحتلُّ في تراكيبَ معينة موقع الفعل ويحمل بعض خصائص الفعل بحكم وقوعه موقعه، فهو يحمل من خصائص الفعل دلالته على الحدث والزمن وعدمَ تأثره

---

(1) ينظر: الخصائص : 3/46-47 ، اللباب في علل البناء والإعراب : 2/380-381.

(2) حاشية الصبان : 3/196.

بالعواملِ النحوّيـة، وإعمالـه ، فيرفـع اسم الفعل ضـمير الفاعـل المسـتتر فيـه [1] نحـو (صَـهْ) ، وقـد يرفـع الظـاهر أحيانـاً نحـو (هَيْهَـاتَ العقيـقُ) ، كمـا يَنْصِـبُ المفعـول بـه الظاهر ، نحو (عليكَ نفسَك)، وعمل اسم الفعل ليس على الأصالةِ وانّما على سبيل العدول عن الفعل إلى اسم الفعل، وذلك لأنّ الاصل في العمل للفعل ، ووقوع اسم الفعل موقعه يُعْدُّ عدولاً عن ذلك الاصل.

واذا ثبت هذا العدول، فلا شك في أنّه يؤدّي معانَي ودلالاتٍ ترتبط بطبيعة المعنى والسياق، فلم يكن العدول عن الفعل إلى أسم الفعل – وذلك بوقوع اسم الفعل موقعه – هو تأدية معناه فحسبُ، بل هناك اغراضٌ بلاغيّةٌ أخرى، ولو كان الغرض من العدول هو مجرد إحلال لفظ اسم الفعل في موضع الفعل لتأدية معناه فحسبُ لأنتفت الغاية من هذا العدول وخروج البنية عن اصلها، فلا يمكنُ أنْ يُتَصَوَّرَ عدولُ المتكلمِ عن الفعلِ إلى أسم الفعل مِنْ غير أَنْ يكونَ هناك غرضٌ أودافع يُلْجِئُه إلى هذا العدول، ولذا وقف بعض النحاة على هذا العدول فوجدوا فيه المبالغة او الايجاز او الأختصار. [2] ، يقول ابن السّرّاج (ت 316هـ) : ((وجميعُ هذه الاسماء التي سُمّي بها الفعل، إنّما أُرِيد بها المبالغةُ، ولولا ذلك لكانت الافعال قدْ كفت عنها)) [3] ، ووضّح ابن يعيش (ت 643هـ) غرض

---

(1) ينظر: الكتاب : 123/1.

(2) ينظر: الاصول في النحو : 134/2 ، الخصائص: 48/3 ، شرح المفصّل : 25/4، الاشباه والنظائر في النحو : 75/1.

(3) الاصول في النحو : 134/2.

المبالغة والايجاز، إذ قال : ((والغرض منها الايجاز ونوعٌ من المبالغة ... ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة، والتثنية والجمع بلفظٍ واحدٍ، وصورةٍ واحدةٍ، ألا ترى أنّكَ تقولُ في الامر الواحد : صَهْ يازيد ، صَهْ يازيدان، وفي الجماعة صَهْ يازيدون، وفي الواحدة : صَهْ ياهندُ، وصَهْ ياهندانِ، وصَهْ ياهنداتُ، ولو جئت بمسمّى هذه اللفظة، وهو اسكتْ، واسكتا للأثنينِ، واسكتوا للجماعة، واسكتي للواحدة المخاطبة، واسكُتْنَ لجماعة المؤنث ، فتركهم إظهارَ علامةِ التأنيث والجمع ... دليلٌ على ماقلناه من قصد الايجاز والاختصار، أمّا المبالغة فإنّ قولنا : (صَهْ) ابلغُ في المعنى من اسكتْ، وكذلك البواقي)) [1] ، ويوضّحُ ابن الخشاب (ت 567هـ) وَجْهَ المبالغة في نحوِ (هَيْهَاتَ) ، إذ قال : ((أمّا المبالغةُ فلأنّهُ يدلُّ على شِدّةِ البُعْدِ، فكأنّه قال في قوله [2] :

هَيْهَـــات خرقـــاءُ ....

بَعُدَتْ جدّاً، أو بَعُدتْ كُلَّ البُعْدِ خرقَاءُ، ولعلّهُ يَخْرُجُ بتبعيده الشيءَ، والمبالغةِ في ذلك في كثيرٍ من الأمرِ ، إلى أنْ يُؤيّسَ منه)) [3] .

ويؤّدي هذا العدول إلى تحول في الدلالة من الخبر إلى الانشاء، فالفرق بين قولنا : (هَيْهاتَ السفرُ)، وبين (بَعُدَ السفرُ) هو فَرْقُ مابين الانشاء والخبر، فلا تصلح

---

(1) شرح المفصّل : 25/4 ، وينظر: كشف المشكل في النحو : 170/2 ، شرح الكافية في النحو : 76/2.

(2) ورد هذا الشاهد في ديوان ذي الرُّمّةِ: 50 ، وتمامُه

[البسيط]

هَيْهَـــاتَ خَرْقَـــاءُ إلّا أنْ يُقَرّبَهـــا ذو العَـــرْشِ والشعشـــغاناتُ الهراجيـــبُ

(3) المرتجل: 248 –249 ، وينظر: الخصائص : 48/3 ، الاشباه والنظائر في النحو: 75/1.

الجملة لاثانية لِشرح الجملة الاولى، اذ لاتساويها في المعنى ، لأنَّ الجملة الاولى ليست من قبيل الفاظ الاخبار فحسب، بل هي من قبيل اساليب الانشاء، لما فيها من دلالة على معانٍ لايصحُّ تفسيرها بالفاظ دالة على الاخبار ((فاذا قال القائلُ: (هَيْهَاتَ السفرُ)، فإنّه سيُوَدَي معنىً معيَّناً مُعبّراً بالوضعِ عن موقفٍ ذاتيٍّ للمتكلِّمِ حيالَ ابتعادِ السفرِ، ولايعنِي أنّه يُفَسِّرُهُ بعبارة (بَعُدَ السفرُ) على سبيلِ الإخبارِ، لأنَّ القائل في هذهِ الحالةِ يُريدُ أنْ يُعبّرَ عن معنىً إنشائيٍّ بينه وبين التعجبِ رَحِمٌ وقُرْبَى، فكأنّ المعنى المرادَ التعبير عنه (ما أبْعَدَ السَّفَرَ).)) [1] .

ومن هنا يتبيّنُ أنّ الغرض من العدول عن الفعل إلى خالفة الفعل هو المبالغة والايجاز ، فخالفة الفعل تقع مفردة، فهي تاتي بصيغة واحدة من المفرد، والمثنى والجمع، والمذكر ، والمؤنث، ولكنها تغني بمعناها عن القول الكثير.

ومما جاء من شواهد في القرآن الكريم بهذا الخصوص دالاً على المبالغة قوله تعالى : ﴿ ***يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ*** ﴾ [2] ، فـ (عليكم) اسم فعل ذو دلالة على المبالغة من حيث تأكيده على صلاح النفس ، وعدم التضرر من ضلال الكافرين ، فقد ((كان المسلمون تذهب انفسهم حسرةً على الكفرة، يتمنّون دخولَهم في الإسلام ، فقيل لهم : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ) بإصلاحها والمشي بها في طريق الهدى ، لايضرُّكم الضلال عن دينكم إذا كنتم مهتدين)) [3] .

---

(1) اقسام الكلام العربي من حيثُ الشكل والوظيفة : 251.

(2) سورة المائدة : من الآية 105.

(3) الكشّاف : 534/1.

المبحث الثالث

العدول عن الفعل إلى المصدر

تجدرُ الاشارةُ اولاً إلى عمل المصدر ومعناه، لنتبيّن دليل العدول عن الفعل إلى المصدر، فقد ذكر النحاة أنّ المصدر يعمل عمل فعله الناصب له في باب المفعول المطلق، نحو قولنا : (ضرباً زيداً) ، فـ (زيداً) منصوب بـ (ضرباً) لكون هذا المصدر قد وقع موقع فعله (اضربْ) ، إذ اصل التركيب (اضرب زيداً ضرباً) ، ثُمَّ حُذِفَ الفعل، ووقع المصدر موقعه، وأُسند إليه العمل. [1] وقد جرى المصدر مجرى الفعل في عمله ومعناه، مما يعدُّ عدولاً عن الاصل، اذ الاصل أن يكون العمل للفعل، فاذا وقع الاسم (المصدر) موقع الفعل فانّه خلافُ ذلك الاصل.

وقد اختلف النحويّون في العاملِ النصبَ في الاسم الظاهرِ بعد المصدر الواقع موقع فعل الامر، نحو قولنا : (ضرباً زيداً) ، يقول ابن مالك : ((واختُلِفَ فيما ينتصب بعد هذا النوعِ من المصادرِ، فمذهبُ جماعةٍ من كبار النحويّين أنّ العامل هوَ المصدرُ، لأنّه خلفٌ عن فِعْلِهِ، وفعلُهُ قد صار نَسْياً مَنْسِيّاً، ومذهب آخرين أنّ العاملَ هو الفعل نفسُه ، لأنّه لاغِنىً عن نسبة نَصْبِ المصدر نفسه إليه)) [2] .

والراجحُ في تقديري هو المذهب الاول القاضي بأنّ العاملَ في المفعول به هو المصدر نفسه على سبيل العدول عن الفعل لتحقيق دلالة معنوية لاتتحقق لو جاء التركيب على اصله، فالمصدر هو العامل في المفعول مثلما عَمِلَ في الفاعل

---

(1) ينظر: المقرّب : 142 ، ارتشاف الضرب: 170/3.

(2) شرح الكافية الشافية : 659/2-660 ، وينظر: شرح الكافية في النحو : 197/2 ، الاشباه والنظائر في النحو : 257/2.

المضمر ، فلو جُعلَ الفعل المحذوف هو العامل في المفعول به لبطلَ العدول، فكيف يكونُ العامل في الفاعل المضمر هو المصدر، والعاملُ في المفعول به الظاهر هو الفعلُ ؟! وكيف يعمل المحذوف شيئاً، وقد وقع المصدر موقعه وأخذ عنه الاعمال، فعمل الفعل في المفعول به في نحو قولنا : (اضرب زيداً ضرباً) على الاصل، أمّا عملُ المصدر في قولنا : (ضرباً زيداً) فيكون بالعدول عن ذلك الاصل، وقد عمل الفعل مع حذفه في المصدر نفسِه ، فالمصدر منصوبٌ بالفعل المحذوف باتفاق النحويين [1] ، لذلك فانّه لايمكن قبول المذهب الثاني باية حالٍ من الاحوال لأنّه من غير الممكن جعل الفعل المحذوف عاملاً في المفعول المذكور، لأنّ المصدر قد حلَّ محلَّه حاملاً إعماله، وعلى هذا يكون المصدر عاملاً في المفعول المذكور، ومعمولاً للفعل المحذوف، فلم يجتمع في هذا الاستخدام الفعل والمصدر، أما اجتماعهما في الاصل نحو (اضرب زيداً ضرباً) فهو اجتماعٌ لفعلٍ ومفعولٍ مطلقٍ، ولا عدول في ذلك ، لأنّ العدولَ مجاله الاستخدام لا الأصل، و(ضرباً) في الاصل والاستخدام معمولٌ للفعل (اضربْ) مذكوراً – كما في الاصل – أو محذوفاً كما في الاستخدام، والفعل يعمل محذوفاً كما يعمل مذكوراً والعدول من الاصل في التركيب نحو (اضرب زيداً ضرباً) إلى التركيب المعدول إليه نحو (ضرباً زيداً) يكون بحذف الفعل من الاصل، ويترك المصدر موقعه الذي كان فيه على الاصالة (مفعولاً مطلقاً مؤكداً لفعله) ، ووقوعه موقع الفعل المحذوف في الاستخدام بَيْدَ أنّه لم يتخلَّ عن إعرابه، بل بقي على إعرابه السابق معمولاً للفعل على المفعولية المطلقة ، فإعرابه في (ضرباً زيداً) هو الإعراب نفسهُ الذي كان عليه في الاصل (اضرب زيداً ضرباً) ، وقد أخذ من خصائصِ الفعل الإعمال في غيره، فرفعَ الفاعلَ المضمرَ، ونصب المفعول به الظاهر، فهو عاملٌ في غيره على سبيل العدول عن الاصل، أمّا كونه معمولاً للفعل فعلى الاصل فيه، إذْ الاصل في المصدر أن يكون معمولاً للفعل على المفعوليّة المطلقةِ مهمتُهُ توكيد فعله.

---

[1] ينظر: الفوائد الضائية : 192/2.

وقد نصَّ النحاةُ على وقوعِ المصدرِ موقَع فعلِهِ، فقالوا : ((وأمّا المصدر النائبُ منابَ الفعلِ فيعمل فيما قبله كما يعمل فيما بعده، فنقولُ : (ضرباً زيداً، وزيداً ضرباً) ؛ لأنّه ناب منابَ اضرب)) [1] ، وفي هذا اشارة إلى مايشكله العدول من أثرٍ في تغيير التركيب وخروجه عن أصله؛ لأنه عبارة عن إسقاط لِأحد عناصرِ التركيبِ من الاصل – وهو الفعل – وإحلال عنصرٍ آخر (المصدر) في موضعِه. فالعدول آتٍ من جهة عمل المصدر عمل فعله لأنّ العمل اصلٌ في الافعال فرعٌ في الاسماء.

وتجدر الاشارة إلى أنّ وقوع المصدر في موقع فعله في باب المفعول المطلق مخصوص بالامر والنهي على ارجح الاقوال . [2] وذلك لأنّهما لايكونان إلاّ بالفعل [3] ولأنّ ((دلالة المطلوب على فعل الطلب اقوى، وأظهر من دلالة المخبر على فعله)) [4] .

ومما لاشك فيه أنْ يكون لهذا العدول معانٍ ودلالاتٍ ، فضلاً عن أنّ له أثراً في المعنى والسياق، فلم يكنِ التركيبُ مختلفاً والمعنى سواءٌ في قولنا (اضربْ زيداً ضرباً)، وقولنا : (ضرباً زيداً)، بل إنّ لذلك التباين في التركيب مايتبعه من تباين دلالي ومعنوي، فالمصدر في الجملة الاولى الاصل كان مؤكداً لعامله فحسب، اصبح في الجملة الثانية مؤدياً معنى الفعل في الدلالة على طلب إحداث الفعل مع المبالغة في ذلك ، تلك المبالغة التي كانت بسببِ هذا النمط من العدول القائم على حذف الفعل من الاصل وتقديم المصدر ووقوعه في موضع الفعل، وذاك لأنّ وظيفة

---

(1) البسيط في شرح جمل الزجاجي: 626/2 ، وينظر: المقرَّب : 142 ، شرح التصريح على التوضيح : 51/1.

(2) ينظر : الكتاب : 69/1.

(3) ينظر: المقتضب : 3/ 267.

(4) شرح الكافية الشافية: 663/2.

المصدر في الاصل توكيد فعله، فاذا حُذف الفعل وتقدّم المصدر وحلّ محلّه كانت فيه دلالة على المبالغة والتأكيد في الوقت نفسه، فالمصدر والحال هذه يشير إلى نفسه في دلالته على التوكيد وإلى عامله في دلالته على الطلب فضلاً عن دلالته على الفاعل، وهي دلالةُ تلازم، إذ يستتر في المصدر ضمير الفاعل الذي كان مستتراً في الفعل [1] .

ويبدو أنّ الغرضَ الرئيس من هذا العُدُول هو (المبالغةُ) ففي الاصل (اضرب زيداً ضرباً) يكون دالاً على الحدث والزمن المستقبل فضلاً عن دلالته على الفاعل المستتر فيه أمّا في قولنا (ضرباً زيداً) ففيه مبالغة وذلك من خلال التركيز على الحدث فحسبُ ((لأن استخدام الفعل في بدء العبارةِ يجعلُ الذهنَ منصرفاً عن التركيز على الحدث ، إذ يشارك الزمنُ الحدثَ في الدلالةِ عند استخدام الفعل، ولكنْ عند استخدام المصدرِ في بدء الكلام يُصْرَفُ الذهنُ إلى مطلق الحدث، ولايكون للزمن عندئذٍ أدنى اعتبارٍ في اللفظ، وإنّما يُلاحظُ الزمنُ عند تقدير فعلِ الامر المحذوف الذي حلَّ محلَّهُ المصدرُ)) [2] .

ومن المفارقات بين قولنا (اضرب زيداً ضرباً) ، وبين قولنا : (ضرباً زيداً) ما قرره النحاة والبلاغيون من دلالة الفعل على التجدد والحدوث ، ودلالة الاسم على الثبوت والاستمرار [3] فالجملة الاولى نصتْ على حدوث الضرب، ولعل الفعل يتناسب معها اكثر ، اذ هو أمرٌ بتجديد ضربِ زيدٍ، فهو يوحي بتجديد الضرب

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب : 212/2، معاني النحو : 590/2 – 591.

(2) ظاهرة الاستغناء في النحو العربي (رسالة ماجستير) : 64.

(3) ينظر: دلائل الإعجاز : 113 ، مفتاح العلوم : 169 ، الجامع الصغير في النحو : 159 ، معاني الابنية في العربيّة : 9–28.

وحدوثــه، ولــيس الامــرُ كــذلك فــي الجملــة الثانيــة، إذ لــم يكــن فيهــا حــدوثُ

ضربٍ، بل الامر بالضرب قد يكون مقيداً بأحد الاشياء التي تدعو إلى الضرب من هذه الاشياء الاساءة فقد يكون زيدٌ مسيئاً او متقاعساً عن اداء واجبه ونحو ذلك، وبعبارة أخرى ، إنّه اذا ماحدثت اساءة منه او حدثَ تقاعس، فإن ضربه هو الامر الثابت فيه.

ومِمّا جاء على ذلك في القرآن الكريم قولُه تعالى : ﴿ ***فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ*** ﴾ [1] ، فـ (ضَرْبَ) مصدر وقع موقع فعله، وأُضيف إلى مفعوله إضافةً غيرَ محضةٍ ، إذ هي على سبيل الانفصال ، وتقديرها (ضَرْباً الرقابَ).

---

(1) سورة محمد : من الآية 4.

الباب الثاني

العدول في أصل الجملة

وفيه ثلاثةُ فصول :

الفصل الأول : **العدول في الرّتبة النحويّة**

الفصل الثاني : **العدول في الحذف**

الفصل الثالث : **العدول في الفصل**

تمهيـــد

ترتيبُ عناصر الجملة العربّية لم يوضعْ إعتباطاً، فلكلِّ عنصرٍ موقعٌ معينٌ يعتمد على أهميته في الكلام ، وعناصر التركيب النحويّ تكوُن في الجملة الاسمية على الترتيب الآتي : المبتدأ أوّلاً فالخبر، وفي الجملة الفعلية يأتي الفعل أولاً فالفاعل فالمفعول به ، فإنْ جاءت عناصر التركيب النحوي كلّ ذي مرتبةٍ بمكانه فقد جاءت على الأصل ، أمّا إذا جاء عنصرٌ في التركيب النحويّ خلاف ذلك الترتيب فهو عدولٌ عن الأصل، فالأصل الرُّتبةُ بين عناصرِ الجملة وقد يُعْدلُ عنها إلى التقديمِ والتأخيرِ لضربٍ من التوسع والاهتمام [1] .

والرُّتبةُ هي النظام الذي تشكّلُه عناصرُ الجملةِ في سياقٍ أفقيٍّ مُحدّدٍ كأن يتقدّمُ عنصرٌ على عنصرٍ آخرَ، أو يتأخّرُ عنه بشكلٍ ثابتٍ أو غيرِ ثابتٍ، نحو تقديمِ العمدةِ على الفضلةِ، والمتبوعِ على التّابعِ، فعلى سبيل المثال للتوابعِ مكانٌ ثابتٌ في الجملةِ، فلا تتقدّم الصفةُ على الموصوفِ ، نحو قولنا : (جاء زيدٌ الكريمُ) فالترتيب فيها ثابتٌ ؛ لأنّ (الكريمَ) لايمكنُ أنْ يتقدّم على (زيدٍ) ، في حين يجوز تقديم المفعولِ به على الفاعل أو الفعل، نحو قولنا: (ضَرَبَ زيدٌ خالداً، ضرب خالداً زيدٌ، خالداً ضربَ زيدٌ).

والتقديم والتأخير سمةٌ بلاغيّةٌ متميزة في العربّية تتجلى فيها قدرةُ المتكلمِ على الإبداع، وفي ذلك يقول عبدالقاهر الجرجانيّ ((ولاتزال ترى شعراً يروقك سمعُهُ،

---

(1) ينظر: شرح المفصّل : 75/1 – 76 ، الاصول دراسة ابيستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب: 130.

ويلطفُ لديك موقعه، ثُمَّ تنظر فتجدُ سبب أنّ راقك ولطف عندك أنْ قدّم فيه شيءٌ وحوّل اللفظ من مكانٍ إلى مكانٍ)) [1] ، ولا يعني هذا أن جميعَ الرُّتب يجوز فيها التقديم والتأخير، فقد نّص النحاةُ على أنّ هناك أنواعاً من الرُّتبِ منها محفوظةٌ أو ملتزمة وأخرى غيرُ محفوظةٍ أو حُرةٌ ، وعلى هذا الاساس تُقسّمُ الرُّتبُ على قسمين:

القسم الأوّل : الرُّتب المحفوظة أو الملتزمة . ومعناها أنّ موقعَ الكلمةِ ثابتٌ تقديماً أو تأخيراً في التركيب النحويّ بحيثُ لو أختل هذا الموقع، لاختل التركيبُ بإختلاله، وقد لاحظ النحاةُ في الأبواب النحويّة المتباينة وجود عناصر نحويّةٍ ثابتةٍ الرُّتبِ، وقد أورد ابن السراج (ت 316هـ) الرُّتب المحفوظة في كتابه الاصول في النحو في باب التقديم والتأخير، وحصرها في ثلاثةَ عشرَ موقعاً ، إذ قال : ((فالثلاثة عشر التي لايجوز تقديمها، الصلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظِ والمعنى إلّا ماجاء على شريطة التفسير، والصفة وما اتصل بها على الموصوف ، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرفٌ أو اتصل به حرفٌ زائدٌ لايُقدّم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل ، فنصب ورفع فلا يقدّم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لايُقدّم على الفعل، والأفعال التي لاتتصرف لايُقدّمُ عليها مابعدها ، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والصفات التي لاتشبه أسماء الفاعلين لايُقدّم عليها ماعملت فيه، والحروف التي لها صدور الكلام لايُقدّم مابعدها على ماقبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يُقدّم المنصوب عليه، ولايُقدّم التمييز وماعمل فيه معنى الفعل، ومابعد إلّا ، وحروف الاستثناء لاتعمل فيها قبلها ولايُقدّمُ مرفوعه على منصوبه، ولايُفرقُ بين الفعلِ العاملِ والمعمولِ فيه بشيءٍ لم يعمل فيه الفعل))[2] .

---

(1) دلائل الإعجاز : 83.

(2) الاصول في النحو : 231/2.

القسم الثاني : الرُّتبُ غيرُ المحفوظة : ومعناها أنّ موقع الكلمة غيرُ ثابتٍ في التركيب النحويّ ، فقد لحظ النحاةُ أنّ هناك عناصر لغويّة لاتثبت في موقعٍ معينٍ من الجملةِ بل تنتقل وتتزحزح عن مكانها تقديماً وتأخيراً، وتسمى هذه الرُّتب بالرتب غير المحفوظة ،أيْ أنّها لاتحافظ على رتبتها داخل الجملة، ومن هذه الرُّتبِ رتبة المبتدأ والخبر ورتبة الفاعل والمفعول ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة متعلقاتِ الفعل ، كالتمييز والحال والمستثنى ... وغيرها من عناصر التركيب النحويّ غيرِ ثابتةِ الموقعِ.

والعلةُ في تسمية هذه الرُّتبِ بالرُّتبِ غيرِ المحفوظةِ هي أنّها قد تُهدر اذا أُمِنَ اللبس، أو أقتضى السياق تأخرها كما هو الحال في تقديم الخبر على المبتدأ جوازاً أو وجوباً [1] ، ولكنّها تُحفظُ إذا خيف اللبس، نحو قولنا (ضَرَب موسى عيسى)، فالحالُ يدعو إلى حفظ الرُّتبةِ ؛ لأنّ أمنَ اللبس متوقف على ذلك، فالرُّتبه غبرُ المحفوظة تصبحُ محفوظةً في حالةِ عدمِ وجودِ قرينةٍ دالةٍ على التّقديمِ.

وممّا تجدرُ الإشارةُ إليه هنا ، هو القرائن الدالة على التقديم والتأخير، ويمكن القولُ : إن العلامة الإعرابيّة هي أهمُ قرينة دالة على تزحزحِ الرُّتبةِ عن مكانها تقديماً وتأخيراً، بل هي سبب من أسبابِ نشوء التقديم والتأخير، فعلامة الإعراب عَلَمٌ على الرُتبِ النحوية، وفاصلٌ بينها، وهذا ممّا يجعلها دليلاً على الرُّتبه حيثما كان موقعها في التركيب النحويّ، أمّا إذا تكافأت الرتبتان في العلامة الإعرابية كـ (المبتدأ والخبر) فهناك قرائنُ أخرى تفصل بينهما كـ (التعريف والتنكير) ، فإن تساويا في التعريف

---

(1) شرح ابن عقيل : 1/227-243.

والتنكير فان المعنى هو القرينة الفاصلة بينهما، ولايجوز أنْ نلغي التقديم في هذه الحالة.

وقد أنقسم هذا الفصل على مبحثين رئيسين :

احدُهما : تقديم العمدة.

والآخرُ : تقديم الفضلة.

الفصل الأوّل

العدول في الرتبة النحويّة

وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل : **تقديم العمدة**

المبحث الثاني: **تقديم الفضلة**

المبحث الأول

تقديم العمدة

أوّلاً:تقديم العمدة (تقديم على نية التأخير)

تقديم الخبر

تصوّر النحويون ترتيباً خاصاً للجملة العربيّة عدّوه اصلاً ، فلكلِّ جملة نظام خاص بها ، فالاصل في الجملة التي مسندها اسمٌ أنْ يتقدّم المسند إليه على الاسم ، أي : أن يتقدّم المبتدأ على الخبر، فإن تقدّم الخبر على المبتدأ ، فذلك خلاف الاصل ، والاصل في الجملة التي مسندها فعلٌ أن يتقدّم الفعل على المسند إليه وبتعبيرٍ آخر أن يتقدّم الفعل على الفاعل والمفعول به وخلاف ذلك يُعدُّ عدولاً عن ذلك الاصل. [1]

وبناءاً على ذلك ، يمكن القول ، إنّ الخبر هو العمدة الوحيدة التي يجوز تقديمها مع بقاء حكمها على نية التأخير؛ لأنّ الاصل في العُمد الاخرى هو التقديم،

---

(1) ينظر: شرح الكافية في النحو : 3/1 ، معاني النحو : 161/1.

ويُستثنى من ذلك الفاعل ونائبه، فإنّ رتبتهما التأخير عن الفعل ؛ لأن تقديمهما يُحدثُ تغييراً في حكمهما ، وينقلهما من باب إلى بابٍ آخرَ ، فتقديم الفاعل ونائبه على الفعل ينقلهما إلى حكم الابتداء .

إنّ اصل رتبة المبتدأ التقدم على رتبة الخبر ؛ لأنّه المسند إليه، والمحكوم عليه، والحكم على الشيء لايكون إلّا بعد معرفته، فصار لزاماً تأخير الخبر ؛ لأنّه وصفٌ للمبتدأ، ومحكوم به ، فحقُّهُ التأخير لفظاً كما هو متأخرٌ معنى.[1]

وإلى ذلك ذهب عبدالقاهر الجرجاني (ت 471هـ) اذ قال: ((لم يكن المبتدأ مبتدأ ؛ لأنّه مسندٌ إليه ، ومثبتٌ له المعنى ..... ولو كان المبتدأ مبتدأ ؛ لأنّه في اللفظِ مُقدّمٌ مبدوءٌ به لكان ينبغي أنْ يخرج عن كونه مبتدأ ، بأن يُقال : (منطلقٌ زيدٌ) ، ولو أن يكونَ قولُهم : (إنّ الخبرَ مقدّم في اللفظ ، والنيةُ به التأخير) مُحالاً)) [2] .

إن المقصود بالترتيب الاصل في اصل الجملة العربيّة ، إنّما هو الترتيب الغالب في الاستعمال ، فللمتكلم الحريةُ في التعبير عن المعنى المقصود بوضوحٍ تامٍ، وذلك باتباعه الترتيب الاصل ، كأنْ يقدّم المبتدأ على الخبر، فيكون التعبير يلائم ظرف الاخبار الاعتيادي اخباراً واضحاً ومألوفاً ، وقد يعدل المتكلم عن هذا الاصل المألوف ، بأنْ يُقدّم ماكان مألوفاً تأخيره؛ وذلك لمعنى يقصده لايتحقق ذلك المعنى بالتزام الاصل ؛ لأنّ ((الكلمات تقتفي في نظامها آثار المعاني، ويكون

---

(1) ينظر: الاصول في النحو : 62/1 ، الايضاح في شرح المفصّل : 184/1 ، شرح الكافية في النحو : 8/1.

(2) دلائل الاعجاز : 97.

ترتيبها على حسبِ ترتيب المعاني في النفس ... فاذا وجب لمعنى أن يكون اوّلاً في النفس وجب للفظ الدالِ عليه، أن يكون مثلُهُ اوّلاً في النطق)) [1] .

إنّ العدول عن الاصل المألوف في المبتدأ والخبر، يكون لأغراضٍ ومعانٍ تختلف عن الاغراض والمعاني في حالة التزام الاصل في الترتيب ، كما أنّه يكون مدعاةً إلى السؤال عن سبب هذا العدول، فاذا جاء المبتدأ متقدماً على الخبر لم نسأل عن سبب ذلك التقديم ؛ لأنّ ((تقديمه هو الاصل ؛ ولامقتضى للعدول عنه؛ لكونه محكوماً عليه، أو مخبراً عنه فيأتي مقدّماً في الذهن)) [2] ، في حين اذا جاء الخبر مقدّماً على المبتدأ سألنا عن سبب هذا العدول ؛ لانّه يصحبه عدول من معنى إلى معنى أخر ، وذلك ((لابد أن يكون لكلِّ تعبيرٍ معنى اذ كلُّ عدولٍ من تعبير إلى تعبيرٍ لابدَّ أن يصحبه عدولٌ من معنى إلى معنى ، فالاوجه التعبيرية المتعددة ، انّما هي صورٌ لأوجهٍ معنويةٍ متعددةٍ)) [3] ، يقول الزملكاني (ت 651هـ) : ((إنّما يُقال مقدّمٌ ومؤخرٌ للمزالِ لا للقارِ في مكانه)) [4] .

نظر النحويّون في ذلك التقديم، فوجدوه متوزّعاً على مواضعَ الوجوبِ والجواز، ولمَا لهذه المواضع من أثر في المعنى صار لزاماً عليّ الوقوف على مواضعِ التقديم الجائز والواجب في الخبر.

---

(1) دلائل الاعجاز : 52.

(2) مفتاح العلوم: 388.

(3) معاني النحو : 9/1.

(4) البرهان الكاشف عن اعجاز القرآن : 432.

تقديم الخبر وجوباً

يتقدّم الخبر على المبتدأ وجوباً في عدة مواضع ، هي [1] :

1- أنْ يكون المبتدأ نكرةً ليس لها مسوّغٌ في الابتداء إلّا تقديم الخبر، والخبر ظرفٌ او جارٌ ومجرور ، نحو قولنا : (عندك رجلٌ ، وفي الدار امرأةٌ) فتقديم الخبر هنا واجبٌ ، ولايصحُّ تأخيره، والموجب في التقديم كون المبتدأ نكرةً لامسوّغ للابتداء بها إلّا تقديم الخبر عليها، فهذا التقديم يفرضه واقع اللغة ، وعناصر الكلام ، والاخيار للمتكلم فيه .

2- أن يكون الخبر له الصدارة في الكلام كأن يقع اسم شرطٍ او استفهامٍ، كقولك : (أينَ زيدٌ) ، ومنه قوله سبحانه وتعالى ﴿ ***أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ*** ﴾ [2] ، فـ (أينَ) خبرٌ مقدمٌ وجوباً، وإنّ وقوع الخبر - هنا - اسم استفهام هو الموجب على التقديم ؛ لعلةٍ نحويةٍ تتمثل في تصدّر اسماء الشرط والاستفهام الكلام .

3- أنْ يشتمل المبتدأ على ضميرٍ يعود على شيءٍ من الخبر، نحو قولنا : (للحربِ رجالها) فـ (رجالها) مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى (الحرب) ، وهو جزءٌ منه، فلا يجوز تأخير الخبر في هذا الموضع فتقول : (رجالها للحربِ) ؛ لئلا يعود الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً.

إنّ الذي اوجب تقديم الخبر في هذا الموضع هو وجود عارضٍ لفظي يتمثل في اتصالِ ضمير بالمبتدأ يعود على الخبر، فلو تقدّم المبتدأ لعاد الضمير المتصل به على الخبر المتأخر ، وهذا مما لايجوّزه اكثر النحويين، بَيْدَ أنّه

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل : 1/240-243.

(2) سورة النحل: من الآية : 27.

لو عدلَ عن الضمير المتصل إلى ذكر الاسم صريحاً فقال : (رجالُ الحربِ للحرب) لجاز في الخبر الوجهان من تقديمٍ وتأخيرٍ.

والذي اراه أنّ الوجوب في تقديم الخبر في هذا الموضع ليس اصيلاً ؛ لأنّ الذي اوجبه عارضٌ لفظي ، وذلك العارض يزول ، ويزول وجوب التقديم بزواله، فيكون تأخير الخبر جائزاً.

4- أن يكون المبتدأ محصوراً ، نحو قولنا : (إنّما الشاعرُ زيدٌ) ، و (وما الشاعرُ إلّا زيدٌ) ، فتقديم الخبر هنا جاء لعارضٍ معنوي هو القصر ، قصر الصفة (الشاعرية) على الذات (زيدٌ) ، وهذا العارض يزول بزوال اسبابه ، ويصحُّ تأخير الخبر من الجانب النحوي، بَيْدَ أنّه لايصحُّ من جهة المعنى ؛ لأن ذلك يؤدي إلى تغييرٍ كبيرٍ في المعنى المقصود، وبيان ذلك أنّ المتكلم اذا اراد قصر صفةٍ على ذاتٍ قال : (إنّما الشاعر زيدٌ) ، في حين أنّه اذا اراد قصر الذاتِ على الصفةِ قال : (إنّما زيدٌ شاعرٌ).

ومن هنا تُدرك العلة في وجوب تقديم الخبر، فالبنيتانِ (إنّما الشاعر زيدٌ ، وإنّما زيدٌ شاعرٌ) صحيحتان من الجانب اللغوي والنحوي، غير أنّ ارادة معنى بعينه لايصحُّ إلّا بأحداهما على سبيل الوجوب ، لا على سبيل الجواز إذنْ المعنى هو الذي اوجب تقديم الخبر.

تقديم الخبر جوازاً :

يجوزُ تقديم الخبر إذا كان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً مع صحة وقوع المبتدأ أوّلا في الكلام ، كأن يكون نكرةً موصوفةً أو معرفةً ، فانّه والحال هذه يجوز فيه التقديم

والتأخير، من ذلك قولُه تعالى : ﴿ ***الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ*** ﴾ [1] ، وقوله تعالى : ﴿ ***وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ*** ﴾ [2] ، ففي الآية الاولى ورد الخبر على أصله متاخراً (الحمدُ للهِ) ، وورد في الآية الثانية مُقدّماً (له الحمدُ) ، والذي جوّز الامرين تقديماً وتأخيراً كون المبتدأ معرفةً .

وممّا ورد على هذين الأمرين قولُه تعالى:﴿ ***الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ***﴾ [3] ، اذ ورد الخبر في قوله تعالى : (الحمدُ لله متأخراً ، أي جاء على اصله ، وورد في قوله تعالى : (وله الحمد) مقدّماً.

وإنّه مما لاريبَ فيه أنْ يكون للعدول في المبنى اثرٌ في اختلاف المعنى، فقد ذكر النحاة والبلاغيون أنّ هذا النمط يفيد التخصيص والحصر [4] وهذا يصدقُ على الآيات الآنفة الذكر التّي تقدّم فيها الخبر الجار والمجرور على المبتدأ المعرفة، ومن ذلك ايضاً قوله تعالى : ﴿ ***يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ***﴾ [5] .

قال الزمخشري (ت 538هـ) في تفسير هذه الآية : ((قدّم الظرفان، ليدّلُ بتقديمها على معنى اختصاص الملك والحمد لله ﷻ ؛ لأنّ الملك على الحقيقة له ؛ لأنّه مبدئُ كلّ شيءٍ ومبدعه والقائم به ، والمهيمن عليه، وكذلك الحمدُ ؛ لأنّ اصوالً

---

(1) سورة الكهف : من الآية : 1.

(2) سورة الروم: من الآية : 18.

(3) سورة سبأ : 1.

(4) ينظر: المثل السائر: 38/3 ، الطراز : 31/2 ، معاني النحو : 166/1.

(5) سورة التغابن : 1.

النعم وفروعها منه .)) [1] ومنه ايضاً قول الرسول ﷺ : ((لا إله إلّا الله وحده لاشريك له ، له الملك ، وله الحمدُ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ)) [2] فغرض الاختصاص واضحٌ في الحديث الشريف ، فانّ تقديمه ﷺ للخبر (له) على المبتدأ (الملك، الحمد) لإثبات الملك والحمد لله وحده لاغيره، فهو المخصوص بالعبادة والملك والحمد دون غيره ، وقد يشترك مع الاختصاص غرض لفظي هو التناسب في رؤوس الآيات ، نحو ماجاء في قوله ﷻ : ﴿ ***وَالْتَفَّتْ السَّاقُ بِالسَّاقِ(۞)إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ*** ﴾ [3] فواضح أن تقديم الخبر قد حقق غرضين : احدهما ، معنوي يتمثل في إفادة الاختصاص، بمعنى أنّ المساق يكون إلى الله ﷻ وحده دون سواه والآخرُ لفظي يتمثل في التناسب بين رؤوس الآياتِ.

ويفيد هذا النمط من التقديم التشويق إلى ذكر المسند اليه (المبتدأ) [4] ، ومنه ماجاء في قول النبي ﷺ : ((نعمتان مغبونٌ فيهما كثيرٌ من الناس، الصحة والفراغ)) [5] ، فتقديم الخبر (نعمتان) يُحدث تشويقاً لدى السامع للتعرف على النعمتين ، تأملاً منه ان يكون لديه شيءٌ من هاتين النعمتين، ومنه ايضاً قوله عليه الصلاة والسلام : ((شهران لاينقصان : شهرا عيد رمضان، وذو الحجه)) [6] .

---

(1) الكشاف : 436/4.

(2) صحيح البخاري : 3/ 8، 9.

(3) سورة القيامه : 29 ، 30.

(4) ينظر: مفتاح العلوم : 422 ، وينظر : الايضاح في علوم البلاغة: 193/1.

(5) صحيح البخاري : 109/7.

(6) صحيح البخاري : 35/3.

ويُقدّم الخبر جوازاً للقصر كقولك (تميميٌّ أنا) لمن يردونك بين قيس وتميم[1] ، ومن ذلك قولُه ﷻ : ﴿ ***وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ*** ﴾ [2] ، فتقديم الخبر (عنده) على المبتدأ (مفاتح) افاد القصر، يقول الآلوسي : (ت1270هـ) ((والمراد بالغيب المغيبات على سبيل الاستغراق، والمقصود على كلِّ تقدير انّه سبحانه هو العالم بالمغيبات جميعها كما هي ابتداء)) [3] .

ومن الجدير بالذكر الاشارة إلى الحالة التي يتساوى فيها المبتدأ والخبر في التعريف ، وصلة ذلك بتقديم الخبر، فمن المعلوم أنّ رتبتي المبتدأ والخبر لم تكن على نسق واحدٍ في الكلام، اذ تردان مختلفتين تعريفاً وتنكيراً، وتردان تارة أُخرى متساويتين في التعريف، والأصل عند النحاة ان يكون المبتدأ معرفةً والخبر نكرة.

وقد جوزوا الابتداء بالنكرة ، بيد أنّ هذا الابتداء مشروطٌ بحصول الفائدة[4]، إلى هذا اشار ابن مالك (ت 672هـ) في الفيته بقوله : [5]

ولايجوزُ الابتداء بالنكرة مالم تُفِدْ : كَعِندَ زيدٍ نَمرهْ

وقد وقع خلافٌ بين النحاة في الحالة التي يتساوى فيها المبتدأ والخبر تعريفاً، فضلا عن تساويهما ايضاً في العلامة الاعرابية، فقد ذهب سيبويه (ت 180هـ) إلى ترجيح الخيار ، فما شئت منهما فاجعله مبتدأ والاخر خبراً. [1]

---

(1) ينظر مفتاح العلوم : 140.

(2) سورة الانعام : 59.

(3) روح المعاني : 170/7.

(4) ينظر: همع الهوامع : 27/2 .

(5) شرح ابن عقيل : 217/1.

ويرى الزمخشري (ت 538هـ) أنّ الخبر اذا كان معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديمه [2] ، ووافقه ابن يعيش (ت 643هـ) ، اذ قال : ((وإذا كان الخبر معرفةً كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر؛ لأنّه ممّا يُشكل ويلتبس، إذ كلٌّ واحدٍ منهما يجوز أنْ يكون خبراً ومخبراً عنه، فأيهما قدمت كان المبتدأ ... اللهم إلّا أنْ يكون في اللفظِ دليلٌ على المبتدأ منهما)) [3] .

أما ابن هشام (ت 761هـ) فإنّه يرى وجوب الحكم على المقدّم من الرتبتين بالابتداء، اذ قال ((يجب الحكم بأبتدائية المقدّم من الاسمين في ثلاث مسائل:

احداها : أن يكونا معرفتين ، تساوت رتبتهما، نحو : ((الله ربُّنا)) ، أو اختلفت ، نحو ((زيدٌ الفاضلُ)) ، و ((الفاضلُ زيدٌ)) هذا هو المشهور.

الثانية : أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو : ((أفضلُ منك أفْضلُ مني)).

الثالثة: أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً ، والاول هو المعرفة كـ ((زيدٌ قائمٌ) ، وأمّا إنْ كان هو النكرة ، فإنّ لم يكن له مايُسوّغُ الابتداء به فهو خبرٌ إتفاقاً، نحو : ((خزٌّ ثوبُك)) و ((ذهبٌ خاتمك)) وإنّ كان له مسوّغٌ فكذلك عند الجمهور)) [4] .

---

(1) ينظر: الكتاب 27/1.

(2) ينظر: المفصل في علم العربيّة : 79/1.

(3) شرح المفصل : 99/1.

(4) مغني اللبيب : 125/2.

في حين يرى عبدالقاهر الجرجاني (ت 471هـ) أنّ المعنى هو الفاصل في التمييز بين الرتبتين المتكافئتين تعريفاً ، سواء أكان الخبرُ مقدّماً ، أَمْ التزم اصله من التأخير، اذ يقول: ((واعلمْ أنّه ليس من كلامٍ يعمدُ واضعُهُ فيه إلى معرفتين، فيجعلهما مبتدأً وخبراً ، ثُمّ يُقدّم الذي هو الخبر إلّا أشكلَ الامر عليك فيه، فلم تعلم أنّ المقدّمَ خبرٌ حتّى ترجع إلى المعنى وتحسن التدبر)) [1] كقول ابي تمام [2] :

[الطويل]

لُعابُ الأفاعي القاتلاتِ لُعابُهُ وأرْيُ الجَنَى اشتارتهُ أيدٍ عواسلُ

فلو قدرتَ ((أنّ (لُعابُ الافاعي) مبتدأ و(لُعابُهُ) خبرٌ ، كما يوهمه الظاهر أفسدتَ عليه كلامَه، وأبطلت الصورة التي ارادها فيه ؛ وذلك أنّ الغرض أنْ يُشبّهُ مداد قلمِهِ بـ (لُعاب الافاعي) على معنى أنّه إذا كتب في إقامة السياسات أتلف به النفوس، وكذلك الغرض أن يشبه مدادَه بـ(أرْي الجنى) على معنى أنّه إذا كتب في العطايا والصلات أوصل إلى النفوس ماتحلو مذاقته عندها، وأدخل السرور واللذة عليها، وهذا المعنى إنّما يكون اذا كان (لُعابُهُ) مبتدأ و(لُعاب الأفاعي) خبر . فأما تقديُرك أن يكون (لعاب الافاعي) مبتدأ و (لعابه) خبراً ، فيبطل ذلك ويمنع منه البتة، ويخرج بالكلام إلى مالايجوز أن يكون مراداً في مثل غرض أبي تمّام، وهو أن يكون اراد أن يشبه (لعاب الأفاعي) بـ (المداد) ويُشبه كذلك (الاري) به))[3].

---

(1) دلائل الاعجاز : 347.

(2) ديوانه : 123.

(3) دلائل الاعجاز: 346.

ومن ذلك ايضاً قول الفرزدق [1]

[الطويل]

بنونـــا بنـــو أبنائِنـــا وبناتُنـــا بَنُـــوهُنَّ أَبنـــاءُ الرجـــالِ الا باعـــدِ

فقد ذهب ابن هشام الانصاري إلى وجوب الحكم بابتدائية الاسم المتأخر في نحو أبو حنيفة ابو يوسف وقول الفرزدق الآنف الذكر رعياً للمعنى [2] .

ثانياً:تقديم العمدة (تقديم ليس على نية التأخير) تقديم الخبر

إنّ الجملة الاسمية تتخذُ – في تقديم الخبر – اشكالاً وصوراً تختلف الواحدة عن الاخرى رتبةً ودلالةً، فالاصلُ في الجملة الاسمية أنْ يتقدم المبتدأ على الخبر، نحو : (زيدٌ قائم) [3] ، فهذه الصورة الاولى للخبر وهي التأخر عن المبتدأ ، والصورة الثانية هي أنْ يُعدلَ عن الصورة الاصل، وذلك بتقديم الخبر على المبتدأ، نحو : قائمٌ زيدٌ ، وهذا النوع من العدول في الرتبة هو تقديم على نية التأخير ، بمعنى أن الرتبة المقدّمة (الخبر) باقيةٌ على اصلها النحوي ، ولم يتغير من حكمها سوى تزحزحها عن مكانها الاصلي إلى رتبة متقدمة تاركةً من ورائها رتبة المبتدأ.

أما الصورة الثالثة فهي أن يكون الخبر صالحاً لوقوعه مبتدأ، وذلك بأنْ يكون معرفةً نحو: (المنطلق زيدٌ)، او لفظاً مشتقاً معتمداً على نفي او استفهام، كقوله ﷻ ﴿ ***قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَاإِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي*** ﴾

---

(1) شرح ديوان الفرزدق : 217.

(2) ينظر: مغني اللبيب : 126/2.

(3) ينظر: معاني النحو : 161/1.

مَلِيًّا ﴾ [1] ، ففي هذه الحالة يكون للفظ المقدّمِ حكمٌ غيرُ ماكان عليه، بمعنى أنْ يكونَ تقديمه مصحوباً بتغير في حكمه النحوي، اذ ينتقلُ من باب الخبر إلى باب الابتداء، ومن إعراب إلى إعراب، وهذا التقديم هو الذي نحن بصدده.

ففي قولنا : (المنطلقُ زيدٌ) نجد أنّ (المنطلقَ) لفظٌ مشتقٌ صالحٌ لجعله مبتدأً وخبراً، وكذا الحال في (زيد) فانه صالحٌ لجعله مبتدأً وخبراً ؛ فبسبب من صلاح الرتبتين لأنّ يكونا مبتدأً وخبراً نشأ خلافٌ بين النحاة، فقد ذهب الزمخشري (ت 538هـ) إلى أنّ المقدّم مبتدأ [2] . وتبعه ابن يعيش (ت 643هـ). [3]

في حين يرى ابن هشام (ت 761هـ) أن المشتقَ خبر. [4]

وممن ذهب إلى هذا المذهب من البلاغيين عبدالقاهر الجرجاني (ت 471هـ) ، فقد جعل اللفظ المشتق خبراً مقدماً تقديماً لا على نية التأخير، وذلك بأن يتحول حكمه النحوي من باب الخبر إلى باب الابتداء، اذ يقول في هذا التقديم ((وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم ، وتجعله باباً غير بابه، وإعراباً غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين ، يحتمل كل واحدٍ منهما أن يكون مبتدأ ، ويكون الاخر خبراً له ، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا ، ومثاله ما تصعفه بـ(زيد) و (المنطلق)، حيث تقول مرة : (زيدٌ المنطلقُ) ، وأخرى (المنطلقُ زيدٌ) ، فأنت في هذا لم تقدّم المنطلق على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان ، بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخر (زيداً) على أنْ يكون مبتدأ كما كان، بل على

---

(1) سورة مريم : 46.

(2) ينظر: المفصّل في علم العربيّة : 79/1.

(3) ينظر: شرح المفصّل : 99/1.

(4) مغني اللبيب : 2/ 451.

أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً، وبيانه أنّك إذا قلتَ : (زيدٌ المنطلق) فأنت في حديث انطلاق قد كان وعرف السامع كونه، إلّا أنّه لم يعلم أمِنْ زيدٍ كان ام من عمروٍ؟ فاذا قلت: (زيدٌ المنطلق) أزالتَ عنه الشك، وجعلته يقطع بأنّه كان من (زيدٍ) بعد أنْ كان يرى ذلك على سبيل الجواز، وليس كذلك إذا قدّمتَ (المنطلق) فقلتَ: (المنطلق زيدٌ) بل يكون المعنى حينئذٍ على أنّك رأيت انساناً ينطلق بالبعد منك فلم يثبت، ولم تعلم أزيدٌ هو ام عمروٌ؟ فقال لك صاحبك : (المنطلقُ زيدٌ) أيْ هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيدٌ)) [1] .

أما اذا كان اللفظ المقدّم مشتقاً معتمداً على نفي او استفهام نحو قوله ﷻ ﴿***قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَاإِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا***﴾ [2] فقد اختلف النحاة فيه لتقدمه، اذ ذهب بعضهم إلى أنّه خبرٌ مقدّمٌ [3] ، وممن وافقهم من البلاغيين العلوي : (ت 749هـ) في الطراز. [4] وذهب آخرون إلى أنّه مبتدأ، والاسم بعده فاعلٌ سدّ مسدّ الخبر. [5]

وإنّه لمن البديهي أن يختلف المعنى تبعاً لاختلاف الحكم النحوي، فالذي جعل اللفظ المقدّمَ خبراً ذكر أن هذا التقديم لأجل العناية والاهتمام والاختصاص.[6]

---

(1) دلائل الاعجاز : 137 –138.

(2) سورة مريم : 46.

(3) ينظر: الكشاف : 20/3 ، مغني اللبيب : 451/2.

(4) ينظر : الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة : 68/1.

(5) ينظر: شرح ابن عقيل : 198/1.

(6) ينظر : الكشاف: 20/3 ، البرهان في علوم القرآن : 236/2.

يقول الزمخشري في تفسير هذه الآية الشريفة : ((لأنّه كان أهم عنده، وهو عنده أعنى، وفيه ضرب من التعجب والانكار لرغبته عن آلهته ، وأنّ آلهته ماينبغي أنْ يرغب عنها)) [1] .

أما الذي جعل اللفظ المقدّم مبتدأ ، فانّه نظر إلى اصل ذلك المشتق ، فاصله الفعل، والفعل لابّد أن يقّدم على الفاعل والمفعول ويعمل فيهما . فقد أخذَ المشتق من اصله الرتبه والعمل.

ويبدو لي أنّ الحكمَ الاخير هو الذي يتطلبه المعنى ويقتضيه السياق، فالمعنى في سياق الآيات السابقة لقوله تعالى : ﴿ ***قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَاإِبْرَاهِيمُ*** ﴾ [2] لايشيرُ إلى استفهام عن رغبة ابراهيم عن آلهة ابيه ؛ لأنّه لو قصد هذا الاستفهام لاستعمل معه ماياسبه، وهو الفعل فقال: (أترغب عن آلهتي) ؛ لأن الفعل يدّلُ على التجدد والحدوث، ولكن هو استفهام عن استمرار رغبة ابراهيم عن آلهة ابيه؛ لذلك استعمل صيغة الاسم التي تدّلُ على الاستمرار والثبوت واللزوم؛ لتُناسب هذا الاستمرار على الرغبة عن الآلهة او الاصنام، والدليل الاخر على ذلك ماجاء بعد هذه الجملة او العبارة من توعد ابيه برجمه وهجره اذا لم ينته وبقي مستمراً على هذه الرغبة عن الاصنام، فقال تعالى على لسان ابيه : ﴿ ***لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا*** ﴾ [3] كلُّ ذلك يّدلُ دلالة واضحة على استمرار الرغبة والله اعلمُ .

تقديم الفاعل على الفعل :

---

(1) ينظر : الكشاف: 20/3.

(2) سورة مريم : من الآية : 46.

(3) السورة نفسها ومن الآية نفسها.

إنّ الاصل في الجملة التي مسندها فعلٌ أنْ يتقدّم المسند على المسند إليه، أيْ : أنْ يتقدّم الفعل ويليه الفاعل نحو : (نجح الطالبُ) [1] .

والحدُّ النحوي للفاعل هو ((الاسم المسند إليه فعلٌ تام مقدّمٌ غيرُ مصوغٍ للمفعول، او جارٍ مجراه)) [2] ، او ((هو ماقدم الفعل التام او شبهه بالاصالة وأسند إليه على جهة قياسه او وقوعه منه)) [3] . او هو ((الاسم الذي أسند إليه فعل تام اصلي الصيغة أو مؤول به)) [4] .

نفهم من هذا أنّ الاصل هو أنْ يتأخر الفاعل عن فعله، فاذا جاء في الكلام ما ظاهره عدولُ عن الاصل، وذلك بأن يتقدم الفاعل على فعله العامل فيه، فهو تقديم لا على نية التأخير ، وهذا التقديم عند جمهور النحويّين ينقل الفاعل من بابه إلى باب الابتداء، وبعبارة اخرى أنّ الجمهور منعوا تقديم الفاعل على فعله، وجعلوا الاسم المقدّم على الفعل مبتدأ. [5]

وأَجاز الكوفيّيون والاخفش (ت 215هـ) تقديم الفاعل على فعله مع بقاء حكمه على ماكان عليه، بمعنى أنْ يكون له الحكمُ نفسه الذي كان عليه قبل التقديم وهو الفاعليه، فقد اجازوا ذلك في سعة الكلام، واشترطوا لتحقيق ذلك، أن يكون فعله

---

(1) ينظر: شرح الاشموني: 169/1 ، شرح ابن عقيل : 1/ 465.

(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك : 3/2.

(3) شرح الحدود النحوية: 94.

(4) شرح الاشموني: 42/2-43 . وينظر: الفوائد الضائية : 253/1-254.

(5) ينظر: الكتاب : 81/1 ، المقتضب : 128/4 ، الاصول في النحو : 72/1-73، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 75-76 ، شرح الاشموني : 69/1.

خالياً من ضمير عائدٍ على الاسم المقدّم نحو: (زيدٌ جلس) ، بمعنى (جلس زيدٌ) [1] ، واستدلوا على جواز هذا التقديم بقول الزّبّاء: [2]

[الزجر]

مَـــا لِلْجِمَـــالِ مَشْـــيُهَا وَئِيْـــدَاً أَجَنْـــــدلاً يَحْمِلْـــــنَ أَمْ حَدِيْـــــدَا

فإنّ (مشيها) عندهم فاعل لـ (وئيداً) ، في حين يرى البصريون أنها مبتدأ و (وئيداً) حال اغنت عن الخبر، فهي تسدُّ مسدَّهُ، او أنّها مبتدأ محذوف الخبر، وتقدير الكلام (مَشيُها) يكون او يوجد وئيداً؛ لأنّ الاصل في الفاعل أن يلي الفعل او شبهه ؛ لأنّه كالجزء منه ؛ ولأنّ تقديمه يُوقعُ في اللبس بينه وبين المبتدأ.[3] يقول ابن يعيش (ت 643هـ): ((وانّما وجب تقديم خبرِ الفاعلِ لأمرٍ وراء كونه عاملاً فيه، ورتبةُ العامل أن يكون قبل المعمول ، وكونه عاملاً فيه سببٌ أوجب تقديمه)) [4] .

ويبدو أنّ الحقَّ مع جمهور البصريّين فيما ذهبوا إليه ؛ لوجودِ الادلة على ذلك.

الدليل الاول : يتمثل في الاسم المقدّمِ اذا كان مثنىً او مجموعاً وجاء بعده الفعل، واتصل بهذا الفعل ضمير يعود على الاسم المقدّم، وهذا ضمير هو الفاعل نحو (الزيدان قاما، والزيدون قاموا) ، فإنّه والحالة هذه لايجوز مجيء الفعل من دون

---

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: 73/2 ، شرح الاشموني: 169/1 ، الموفي في النحو الكوفي : 18.

(2) شرح ابن عقيل: 465/1 ، شرح الاشموني: 169/1 .

(3) ينظر: المقتضب : 128/4 ، الايضاح في شرح المفصل : 157/1.

(4) شرح المفصّل : 74/1.

الضمير فتقول (الزيدان قام ، والزيدون قام) ؛ لذلك ثَبُتَ أنّه هو الفاعل والاسم المقدّم مبتدأ. يقول ابن السّرّاج (ت 316هـ) : ((إنّ الفاعلِ لايجوز أنْ يُقدّم على الفعل اذا قلت : (قام زيدٌ) ، لايجوز أنْ تُقدّمَ الفاعلَ فتقول: (زيدٌ قام) ، فترفع (زيداً) بـ (قام) ، ويكون قام فارغاً، ولو جاز هذا لجاز أنْ تقولَ : (الزيدانِ قام، او الزيدون قام) تُريدُ (قام الزيدان، وقام الزيدون).)) [1] .

الدليل الثاني: دخول (أنّ) الناسخة او احدى اخواتها او (ظنّ) الناسخة او احدى اخواتِها على الاسم المتقدم يحققُ كونه مبتدأ لاكونهِ فاعلاً، نحو (إنّ زيداً أكَلَ) او (ظننتُ زيداً أكل) ، فيكونُ (زيدٌ) معمولاً لـ (إنّ ، وظنّ) شأنُه شأنُ كلِّ مبتدأ.

الدليل الثالث: معنوي يتمثل في تحول الجملة في حالة تقدّم الاسم المرفوع على الفعل من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية، فالفرق المعني بين الجملتين هو أنّ الاسم في الجملة الفعلية في قولنا : (جلسَ زيدُ) يتصف بالفعل اتصافاً متجدداً، وليس هو كذلك في الجملة الاسمية في نحو قولنا : (زيدٌ جلس) حيث يتصف الاسم بالفعل اتصافاً ثابتاً.

وهذا يؤكد أنّ إنقسام الجملة على اسمية وفعلية بحسب مايتصدّرُها من كلماتٍ، يحقق تبايناً دلالياً، وتمييزاً بين الرتب النحوية، فالجملة التي صدرُها اسم جملة اسمية نحو : (زيدٌ قائم) . والجملة التي يتصدّرُها فعلٌ هي جملة فعلية نحو : (قام زيدٌ) [2] . وتنقسم الجملة الاسمية ايضاً على قسمين : الاول : الجملة ذاتُ الوجه الواحد (الجملة التي يكون طرفاها اسمين نحو (زيدٌ قائم)) ، والثاني : الجملة ذات الوجهين (وهي الجملة التي يكون طرفاها مختلفين، وذلك بأن يكون مبتدؤها اسماً

---

(1) الاصول في النحو : 81/1 ، وينظر : المقتضد في شرح الايضاح : 328/1.

(2) ينظر: مغني اللبيب : 7/2.

مفرداً وخبرها جملةٌ فعلية، نحو : (زيدٌ قام))[1] ، وهذا الانقسام هو الاخر يُحقق بطبيعة الحال تبايناً دلالياً بين اقسام الجملة الاخرى، ويُميز بين الرتب النحويّة ، لذا صار من اللازم بيان إختلافِ الدلالة عند اختلاف تركيب الجملة؛ لنرى الغرض من التقديم ، ومانتج عنه من تغيير في الحكم النحويّ من بابٍ إلى بابٍ آخرَ.

فالفرق بين قولنا في الجملة الاسمية : (زيدٌ فاز ، او زيدٌ يفوز) وقولنا في الجملة الفعلية: (فاز زيدٌ ، او يفوز زيدٌ) ، هو أن المعنى في الجملة الاولى : يدّلُّ على ثبوت الفوز لزيدٍ ويدّلُّ على تنبيه السامع على المبتدأ (زيدٌ) ، وأنّه هو الذي فاز لاغيره، فالمتكلم يُريد أنْ يُفهمُ السامعَ أنّ الفوز حدث فعلاً من زيد وليس من غيره ، بخلاف الجملة الثانية، فانها تدّلُّ على تحقق الفوز لزيد وتجدده ، مع احتمال وجود من يشاركه في هذا الفوز ، ففي قولنا : (فاز زيدٌ) ، فهذه البنية تدّلُّ على انّ الفوز تحقق لزيدٍ ولكنّ حدث الفوز ليس مقصوراً عليه، وانم يشاركه غيره في هذا الفوز ، أمّا في قولنا : (يفوز زيدٌ) فانّ هذه البنية تدّلُّ على أنّ الفوز متجددٌ من زيد ، وأنّه حدث اكثر من فوزٍ له ، يقولُ السيوطي (ت 911هـ) في هذا الصدد : ((إنّ الفاعل لايتميزُ من المبتدأ بمكانه، وإنّما يتمييز بانّه يتصف بالمسند اتصافاً متجدداً، أمّا المبتدأ فانّه يتضفُ بالمسند اتصافاً ثابتاً)) [2] وهذا يعني أنّ للمبتدأ في الجملة العربّية دلالةً تختلف عنها في الفاعل ؛ ولهذا فإنّ ((المبتدأ لايتميّز عن الفاعل بمكانه، وإنّما يتميز بما هو اعمق من هذا وادق، يتميز بأنّه يتصف بالمسند إتصافاً ثابتاً، ولايتحقق هذا إلّا اذا كان المسند اسماً جامداً ، او وصفاً دالاً على الدوام، وأنّ الفاعل – وهو مسندٌ إليه ايضاً – إنّما يتصف بالمسند اتصافاً متجدداً، ولايتحقق هذا إلّا كون المسند فعلاً، او وصفاً دالاً على التجددِ))[3].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه : 16/2.

(2) المطالع السعيدة في شرح الفريدة : 253/1.

(3) في النحو العربي نقدٌ وتوجيه : 73.

فمعنى الثبوت – إذنْ – هو احد الاغراض والمعاني التي جعلت المتكلم يعدلُ عن الاصل ، وذلك بتقديم الاسم المرفوع على الفعل، وهذا العدول ينقل الاسم من باب الفاعلية إلى باب الابتداء.

ومن اغراض تقدّم الفاعل على الفعل وصيرورته مبتدأ، غرض (التخصيص)، وممن اشار إلى هذا الغرض من البلاغيّين عبدالقاهر الجرجاني بقوله : ((أنْ تقول : أنا كتبتُ في معنى فلان، وأنا شفعتُ في بابه ، تريدُ أنْ تدّعي الانفراد بذلك ، والاستبداد به ، وتزيدُ الانتباه فيه ، وترد على مَنْ زعم أنّ ذلك كان مِنْ غيرك ، أو غيرك قد كتب فيه)) [1] .

أمّا الغرض الاخر، فهو غرض (القصد إلى الفاعل) الذي ذكره عبدالقاهر الجرجاني ايضاً بقوله : ((فاذا قلتُ فلانٌ قد فعل ، وأنا فعلتُ، وأنتَ فعلتَ اقتضى ذلك أنْ يكونَ القصد إلى الفاعل)) [2] ، وأشار الفخر الرازي (ت 606 هـ) إلى الغرضِ نفسهِ بقوله : ((واذا قدّمتَ الاسمَ فقلتَ: زيدٌ قد فعلَ ، وأنا فعلتُ ، اقتضى أنْ يكون القصد الفاعل)) [3] .

ومما جاء على الأغراض الآنفة الذكر قوله ﷻ : ﴿ ***اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ*** ﴾ [4] ، فهذا التركيب النحوي القائم على بناء

---

(1) دلائل الاعجاز: 156 ، وينظر: نهاية الايجاز في دراية الاعجاز : 155–156.

(2) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(3) نهاية الايجاز في دراية الاعجاز : 155–156.

(4) سورة الحج : 69.

الاسم ذو دلالاتٍ معنوية عديدةٍ منها، إثبات الحكم لله تعالى يوم القيامة فيما كان الناس فيه يختلفون، ومنها ايضاً دلالةٌ (القصد إلى الفاعل) في المعنى، وتخصيص ذلك الحكم لله سبحانه وتعالى، وذلك من خلال ذكر لفظ الجلالةِ اوّلاً ، ثُمَّ بناء الفعل عليه، ومنها ايضاً دلالة الثبوتِ والاستمرار في الوقت نفسهِ، فالثبوت يأتي من دلالة الجملة الاسمية (الله يحكُمُ) اذ ذكر الاسم اوّلاً ، أمّا الاستمرار فيأتي من دلالة الفعل المضارع عليه، فالمعنى المقصود هو أنّ الحكمَ ثابتٌ من الله ومستمرٌ منه ﷻ .

ومن ذلك ايضاً قوله ﷻ ﴿ ***اللَّهُ يَصْطَفِي مِنْ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنْ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ*** ﴾ [1] ، فهذا التركيب متشابه مع تركيب الآية السابقة، اذ وقعت الجملة في هذه الآية اسمية، ولعل في ذلك توخياً للدلالة وتوظيفاً للمعنى ، اذ إنّ المعنى الذي تضّمنته هذه الآية هو إثبات اصطفاء الرسل من الملائكة والناس لله وحده مع قدرة الله على الاستمرار في هذا الاصطفاء وهذا مايدل عليه الفعل المضارع (يصطفي) الواقع في جملة الاخبار، ويدّلُ هذا التركيب ايضاً على تخصيص ذلك الاصطفاء لله تعالى دون غيره ؛ ولذا تحول لفظ الجلالة اللهُ من باب الفاعلية إلى باب الابتداء؛ ليكونَ القصد إليه ﷻ اوّلاً وتنبيه الاذهان على ماسيكون عليه الخبر آخراً، فاصطفاء الرسل خاص بالله تعالى وحده.

ومن ذلك ايضاً قولُه تعالى : ﴿ ***وَاللَّهُ يُحيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ*** ﴾ [2] .

وقد اضاف البلاغيّون غرضاً آخرَ إلى هذا العدول من باب الفاعلية إلى باب الابتداء،وهو(تقوية الحكم وتأكيده)، يقول عبدالقاهر الجرجاني في هذا الصدد: ((إنّك

---

(1) سورة الحج : 75.

(2) سورة آل عمران : من الآية : 156.

أردت أنْ تحقق على السامع أنّه قد فعل ، وتمنعه من الشك، فأنت لذلك تبدأ بذكره، وتوقعه اوّلا ومن قبل أنْ تذكرَ الفعلَ في نفسه، لكي تباعده بذلك من الشبهة، وتمنعه من الانكار، او من أن يظن بك الغلط او التزيد ومثاله، هو يعطي الجزيل، وهو يحبُّ الثناء ، لاتريد أن تزعم أنّه ليس هنا من يعطي الجزيل ، ويحبُّ الثناء غيره ، ولا أن تعرضَ بانسانٍ وتحطه عنه وتجعله لايعطي كما يعطي ، ولا يرغب كما يرغب، ولكنك تريدُ أنْ تحقق على السامع أنّ إعطاءَ الجزيلِ وحبُّ الثناء دأبُهُ، وأنْ تُمّكنَ ذلك في نفسهِ)) [1] ، ومما ذكروه شاهداً على هذا الغرض قول المعذل بن عبدالله الليثي: [2]

[الطويل]

هُـمُ يُفْرِشـونَ اللّبْـدَ كُـلَّ طمِـرّةٍ وأجْـرَدَ سَـبّاحٍ يَبـذُّ المغالبـا

وعلى ذلك ايضاً قولُ الاخر: [3]

[الطويل]

هُمُ يضربون الكبْشَ يَبْرقُ بِيضُهُ علـى وجهِـهِ مِـن الـدّماءِ سـبائبُ

لم يرد الشاعر أن يدعي لهم الانفراد بالضرب ولكن ((اراد الذي ذكرتُ لك من تنبيه السامع لقصدهم بالحديث من قبل ذكر الحديث، ليحقق الامر ويؤكده))[4]، فالابتداء بالاسم للتنبيه وتقوية الحكم وتوكيده، بخلاف لو اتى الفاعل على اصله متاخراً عن الفعل ، فإنّه ليس هناك مايدل على التنبيه او الثبوت او التأكيد، وسيكون جزءاً من الفعل العامل فيه، ومن هنا نفهم سر مجيء الجملة اسمية، فهي اكثر توكيداً من الجملة الفعلية.

---

(1) دلائل الاعجاز : 159 ، وينظر: البرهان الكاشف عن اعجاز القرآن : 214.

(2) ديوان الحماسة: 359/1.

(3) دلائل الاعجاز : 159.

(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

المبحث الثاني

تقديم الفضلة

(تقديم على نية التأخير)

قبل أنْ اشرع في الكلام على تقديم الفضلة ، لابدَ من معرفة ما المقصود بالفضلة النحوية ؟ لتحديد المفهوم النحوي لها وتحديد الأبواب النحوية التّي تندرج تحتها.

عند البحث في مفهوم الفضلة ، وجدنا أنّ النحاة لم يفردوا للفضلة باباً او فصلاً خاصاً بها، وإنما كانوا يشيرون إليها اشاراتٍ سريعةٍ بعباراتٍ مختصرةٍ، او كانت ترد في كلامهم على حدٍ نحوي، او حذف بعض الابواب النحوية.

ومن تلك الاشارات نجد اكثر من نحوي يشير إلى الفضلة محاولاً تحديد مفهومها ، من ذلك ابن عصفور (ت 669هـ) الذي يرى أنّها مايمكن الاستغناء عنه في الكلام. [1]

ويفهم من كلام ابن عصفور أنّ الكلام يمكن ان يتم من دونها اذ قال: (أَلا ترى أنك تقول : ضرب زيدٌ ولا تذكر (عمرًا) فيتم الكلام دونه، ولاتقول : ضرب عَمْرًا دون (زيد) ؛ لأّنّ الفاعل لايتم دونه)). [2]

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 103/1.

(2) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

ويؤّيد ابن عقيل (ت 769هـ) ماذهب اليه ابن عصفور بقوله : ((والفضلة مايمكن الاستغناء عنه ؛ فيجوز حَذْفُ الفضلة إن لم يضر)) [1] . ووافقهُ الاشموني (ت 900 هـ) فيما ذهب اليه . [2]

وهذه الاقوال تحتاج إلى وقفة لمناقشة معنى الاستغناء عن الفضلة فيها ، وبناءًا على ماتقدّم من الاقوال فإنّ (كُسالى) في قوله تعالى ﴿***وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى***﴾ [3] فضلة يمكن الاستغناء عنها، لأنّ الكلام قد تمَّ بالمسند والمسند اليه في قوله (قامُوا) الثانية، وكذلك (لاعبين) في قوله تعالى ﴿***وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ***﴾ [4] فضلةٌ استغنى الكلام عنها من حيث البناء بقوله (خلقنا) ، وهذا مما لايجوز ؛ لأن المعنى المقصود متوقفٌ على ذكر الفضلة ولايتمُّ معنى الكلام من دونها.

ويرى الباحثُ أنّ الاستغناء عن الفضلة هنا إنّما هو من حيث بناء الكلام وتمامه واستيفاؤه ركنيه الاساسيينِ (المسند والمسند اليه) لا من حيث معناه ، كما أنّ الحذف أمرٌ اخرُ يرتبط بمعنى الكلام والقرائن التي هي الدليل على جواز الحذف سواء أكان فضلةً أم عمدةً، وهذا مما لاخلاف فيه، يقول الرضي (ت 686هـ) : ((لايجوز حذف شيء لا وجوباً ولا جوازاً إلا مع قرينةٍ دالةٍ عليه))[5]، وهذا يعني أنّه لا اعتبار بكون الاسم فضلة في جواز حذفه.

---

(1) شرح ابن عقيل: 543/1.

(2) شرح الاشموني: 242/1.

(3) سورة النساء: من الآية : 142.

(4) سورة الانبياء: 16.

(5) شرح الرضي: 103/1 ، وينظر: الاصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، للدكتور تمام حسّان: 42.

وقد عرّف ابن مالك الفضلة أنّها ((عبارةٌ عمّا زاد على ركني الإسناد كالمفعول والحال والتمييز)) [1] وتابعه في هذا التعريف الخضري بقوله : ((الفضلة المراد منها ماليس ركناً في الاسناد وإنْ توقف صحة المعنى عليه نحو ﴿ ***وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ*** ﴾ [2] ، ﴿ ***وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى*** ﴾ [3])) [4] .

ومن هذين القولين يتضح أنّ كون الاسم فضلة في الكلام امرٌ مرتبط بالبناء واستيفاء الكلام ركنيه الاساسيين (المسند والمسند اليه) ولاعلاقة له بمعناه وان توقف صحة الكلام عليه، أيْ أن الفضلة ماجاء بعد تمام الكلام بالمسند والمسند إليه سواء اكانّ تاماً صحيحاً ام لم يكن ، وهذا مفهوم الفضلة في النحو العربي.

تقديم المفعول به :

ذكر النحاةُ أنّ الاصل في بناء الجملة الفعلية هو أنْ يتقدّمَ الفعل ويليه الفاعل ثُمَّ المفعول به ، وتقدّم الفعل يستلزم تأخر الفاعل، لذلك علّل النحاة منع تقديم الفاعل على الفعل بإنّ ((الفاعل ينزل منزلة الجزء من الكلمة وهي الفعل))[5] بمعنى أنّ

---

(1) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : 417.

(2) سورة الانبياء : 16.

(3) سورة النساء: من الآية : 142.

(4) حاشية الخضري: 220/1 ، وينظر: شرح التصريح على التوضيح: 336/1.

(5) اسرار العربيّة : 79 رتبة ، وينظر : المقتضب : 128/4 ، الاصول في النحو : 72/1-73 ، المقتصد في شرح الايضاح: 327/1.

رتبة الفعل اولاً وبعدها تأتي رتبة الفاعل، وبعد هاتين الرتبتين تجيء رتبه المفعول به. [1]

ولتقديم المفعول به حالتان، الحالة الاولى: هي أن يتقدّم على الفاعل، والثانيةُ : هي أنْ يجيء متقدماً على فعله.

تقديم المفعول به على الفاعل:

نظر النحاة إلى تقديم المفعول به على الفاعل ، فرأوه منقسماً على الوجوب والجواز.

اولاً: تقديم المفعول به على الفاعل وجوباً :

يتقدّم المفعول به على الفاعل وجوباً في المواضع الآتية [2] :

1- أنْ يتصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول به، نحو قوله ﷻ : ﴿***وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ***﴾ [3] ، فقد ذكر النحاة أنّ المفعول به (ابراهيمَ) تقدّم على الفاعل (ربُّه) تقديماً واجباً، والذي اوجب هذا التقديم هو وجود عارضٍ لفظي يتمثل في اتصال الضمير بالفاعل المتأخر (ربُّه) وهذا الضمير يعود على المفعول به المتقدّم (إبراهيم) ، فلو وُضِعَ الفاعل على اصله من التقديم، والمفعول به على اصله من التأخير، وقيل***وَإِذْ***

---

(1) ينظر: شرح الكافية في النحو : 1/ 75.

(2) ينظر: شرح المفصّل : 76/1.

(3) سورة البقرة: 124.

ابْتَلَى ربّه إبْرَاهِيمَ ، لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، وهذا غيرُ جائزٍ عند اغلب النحويّين. [1]

والذي اراه أنّ الوجوب في هذا الموضع ليس اصيلاً ؛ لأنّه يزول بزوال العارض اللفظي الذي اوجبه ، فلو عدل عن الضمير المتصل بالفاعل إلى ذكر الاسم صريحاً وقال :

(إوذ ابتلى إبراهيمَ ربُّ إبراهيمَ) ؛ لجاز تأخير المفعول به عن الفاعل، ولكنّه ﷻ قال : ﴿***وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ***﴾ [2] ؛ لتحقيقِ غرضٍ بلاغيّ وهو الايجاز في التعبير القرآني، والاستغناء عن تكرير اللفظ ، وذكره مرتين.

فضلاً عن أنّ اضافة لفظة الربّ إلى الضمير العائد على إبراهيم تدلُّ دلالةً واضحةً على التشريف من الله ﷻ لنبيه وخليله ابراهيم عليه السلام ؛ لأن الله ﷻ لايُضيف شيئاً إلى ذاته العليّة إلّا إذا كان على درجة عاليةٍ من الشرفِ.

2- أن يكون المفعول به ضميراً متصلاً بالفعل، نحو : (أكرمني زيدٌ) ، فالذي اوجب تقديم المفعول به في هذا الموضع هو وجود علةٍ لفظيةٍ تتمثل في كونِ المفعول به ضميراً متصلاً بالفعل اذ لايجوز انفصاله.

3- أن يكون الفاعل مقصوراً عليه، نحو قوله ﷻ : ﴿***إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ***﴾ [3] ، فقد اثبتت الآية الكريمة خشية العلماءِ لله قصراً، بمعنى أنّ خشيةَ الله مقصورةٌ على العلماء دون غيرهم، ولم

---

(1) ينظر: شرح الكافية في النحو : 75/1 ، شرح التصريح على التوضيح: 283/1.

(2) سورة البقرة : من الآية : 124.

(3) سورة فاطر : 28.

يشاركهم فيها غيرُهم ، بخلاف لو وُضِعَ الكلام على اصله من التقديم والتأخير، وقال (إنّما يخشى العلماءُ الله) هذا يعني أنّ العلماءَ يخشون الله، ويشاركهم في خشيته ﷻ غيرهم من الناس ، بَيْدَ أنّ خشية العلماءِ مقصورةٌ على الله ﷻ ، بخلاف خشية غيرهم من الناس، فإنّها ليستْ مقصورةً عليه سبحانه وتعالى، وانّما هم يخشون الله وغيره.

تقديم المفعول به على الفاعل جوازاً :

الاصلُ في المفعول به أن يتاخر عن الفعل نحو : (أكرم زيدٌ عمرًا) ، ويجوز أن يتقدم على الفاعل عند أمن اللبس بين رتبة الفاعل والمفعول، وهذا لايتمُّ إلّا اذا وُجدت القرينة الدالة على التقديم كظهور العلامة الاعرابيّة في الفاعل والمفعول نحو : (أكرمَ عمرًا زيدٌ) او في احدهما نحو : (أكرم موسى زيدٌ) ، أو إتصال تاء التأنيث بالفعل نحو : (ضربَتْ عيسى سلمى)، أمّا اذا كان في الكلام لبسٌ بين الرتبتين، وليس هناك قرينةٌ تدلُ على المفعول به نحو : (أكرم موسى عيسى) فانّه يجب حينئذٍ التزام الاصل في الكلام. [1]

إنّ تقديم المفعول به على الفاعل يعدُّ عدولاً عن الاصل وخرقاً للقاعدة النحوية وميلاً عن اصلٍ التركيب الوضعي تركيزاً على المفعول به المتقدم، عنايةً واهتماماً به، ومما لاشكَ فيه أنّ لذلك العدول اثراً في الدلالة إذ ((كُلُّ عدولٍ من تعبيرٍ إلى تعبير لابُدَّ أنْ يصحبه عدولٌ من معنى إلى معنى ، فالاوجه التعبيرية المتعددة إنّما هي صورٌ لأوجهٍ معنويةٍ متعددة)) [2] .

---

(1) ينظر: الاصول في النحو : 245/2 ، اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 86/1 ، شرح الاشموني: 176/1.

(2) معاني النحو : 9/1.

لذا يتقدم المفعول به على الفاعل ؛ لتحقيق غرض بلاغي هو (العناية والاهتمام) ؛ لأنّ ((ذكره اهمُّ والعناية به اتمُّ)) [1] ، فالمتكلم يُقدّم المفعول به اذا كان اهتمامُه منصبّاً على من وقع عليه فعل الفاعل لا الفاعلُ نفسُهُ، كقولهم : (قتل الخارجيَّ زيدٌ) ، فان إهتمامهم بالمقتول؛ لِمَا كثُر منه الاذى، فاقّهم ارادوا أنْ يخبروا بقتله لابقاتله؛ لأن المقتولَ هو المهم ، والخارجيُّ قُتِلَ وانتهى شرُّهُ. [2]

وممّا جاء في القرآن الكريم على هذا الغرض قولُه تعالى : ﴿ ***إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ***﴾[3] ، فقد قدّم اللهُ ﷻ المفعول به (القومَ) ويعني بهم الكافرين على الفاعل (قَرْحٌ) ؛ لأن اهتمامه بالذين اصابهم القَرْحُ من الكافرين، وليس المهم ذكر الفاعل اوّلاً، وذلك مواساةً للمسلمين ، وتخفيفاً عنهم؛ لأنّ مامسَّهم من القرح قد مسَّ الكافرين مثُلهُ، فهم سواءٌ فيما مسّهم [4] .

وقد يكون الغرض من هذا العدول لفظياً هو مناسبة الفواصل القرآنية نحو ماجاء في قوله ﷻ: ﴿***فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى*** ﴾ [5] ، فقد قدّم المفعول به (خيفةً) ، وأخّر الفاعل (موسى) ؛ للمناسبة بين رؤوسِ الآي. [6]

تقديم المفعول به على الفعل:

---

(1) الايضاح في علوم البلاغة: 207/1.

(2) يُنظر المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(3) سورة آل عمران: من الآية : 140.

(4) ينظر: الكشاف:465/1-466 ، البحر المحيط : 62/2.

(5) سورة طه : 67.

(6) ينظر: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة: 71/2.

ينقسم هذا التقديم على قسمين ، هما التقديم الواجب والتقديم الجائز.

اولاً: تقديم المفعول به على الفعل وجوباً:

يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه في ثلاثة مواضع هي: [1]

1- أنْ يكونَ المفعول به من الالفاظّ التي لها الصدارة في الكلام، كأن يقع اسمَ شرطٍ نحو : (أيّاً تُكرِمْ أُكْرِمْ) او اسم إستفهام نحو : (ايَّ رجلٍ اكرمتَ)، او كم الخبرية نحو (كَمْ كتابٍ ملكتَ) ، أو مضافاً إلى واحدٍ منها، وقد تقدّم المفعول به وجوباً ؛ لعلةٍ لفظيةٍ تتمثل في إستحقاق تلك الالفاظ الصدارة في الكلام.

2- أنْ يكونَ المفعول به ضميراً منفصلاً ، كقوله تعالى : ﴿ ***إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ*** ﴾ [2] فقد تقدّم المفعول به (إيّاك) على فعل العبادة والاستعانة؛ وذلك لوجود عارضين احدُهما لفظي، والاخر معنوي، فالعارض اللفظي يتمثل في مجيء المفعول به ضميراً منفصلاً لايصحُّ تأخيره عن الفعل ، وأمّا العارض المعنوي فيتمثل في افادته معنى الاختصاص والقصر. [3] وسبب ذلك ((أنّ العبادة والاستعانة مختصان بالله تعالى فلا يُعبد أحدٌ غيره ولايستعان به، وهذا نظير قوله تعالى ﴿ ***بَلْ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنْ الشَّاكِرِينَ*** ﴾ [4] . وقوله ﴿ ***وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ*** ﴾ [5] ، فقدّم المفعول به على فعل العبادة في الموضعين وذلك لأن العبادة مختصةٌ بالله تعالى)) [6].

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: 485/1.

(2) سورة الفاتحة: 5.

(3) ينظر: الكشاف : 131/1.

(4) سورة الزمر: 66.

(5) سورة البقرة : 172.

(6) التعبير القرآني : 48.

3- أنْ يكون العامل في المفعول واقعاً في جواب (أمّا) وليس هناك فاصلٌ بين (أمّا) والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول، سواء اكانتْ (أمّا) مذكورةً في الكلام نحو قوله تعالى : ﴿***فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ(۞)وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ***﴾ [1] أم كانت مقدرةً نحو قوله ﷻ ﴿***وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ***﴾ [2] ، فقد تقدّم المفعول به لعارضٍ لفظي يتمثل في دخول اداة التفصيل التي اوجبت هذا التقديم ، بَيْدَ أن هذا الوجوب ليس اصيلاً ؛ لانّه يزول بزوال العارض اللفظي، فلو حذفنا اداة التفصيل لأستطعنا تأخير المفعول به عن الفعل العامل فيه وقلنا على سبيل التقدير: (فلا تقهر اليتيم ، ولا تنهر السائل ، وكبّر ربّكَ).

تقديم المفعول به على الفعل جوازًا :

يحوز تقدم المفعول به على الفعل في حالتين هما:

احداهما: هي أنْ يتقدم المفعول به على الفعل جوازاً في (باب الاشتغال)، والاشتغال في النحو هو اشتغال الفعل عن الاسم المتقدّم عليه بضميره او ملابسه، ولو لم ينشغل بالضمير لتسلط على الاسم الظاهر المتقدّم كما تسلط على الضمير ونصبه لفظاً ومحلاً [3] . نحو قوله تعالى : ﴿***وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا***﴾[4]، فقد توسط

---

(1) سورة الضحى: 9، 10.

(2) سورة المدّثر : 3.

(3) ينظر: شرح الكافية في النحو : 75/1 ، شرح ابن عقيل: 517/1-518 ، حاشية الصبان: 72/2.

(4) سورة النازعات: 32/2.

الفعل (ارسى) بين الاسم المتقدم (الجبال) والضمير المتصل به ، واختلف النحاة في ناصب الاسم المتقدّم، فذهب البصريون إلى أنّ ناصبه فعلٌ مضمرٌ وجوباً يفسره المذكور، والضمير المتصل بالفعل هو المفعول به للفعل المذكور. [1]

في حين ذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم المتقدّم منصوبٌ بالفعل المذكور، بَيْدَ أنّهم اختلفوا في الضمير المتصل بالفعل ، فقد ذهب الكسائي (ت 189هـ) إلى أنّ الفعل المذكور عاملٌ في الاسم المتقدَّم ، والضمير العائد عليه ملغى، وهذا المذهبُ مردودٌ عند البصريّين ؛ لأنّ الاسماء لاتلغى بعد اتصالها بالعوامل ، في حين ذهب الفّراء (ت 207هـ) إلى أنّ الاسم المتقدّم والضمير المتصل بالفعل معمولان للفعل معاً، وقد ردّه البصريّون ايضاً؛ لأنّه لايعمل عاملٌ واحدٌ في ضمير اسمٍ ومظهره.[2]

في حين يرى الدكتور فاضل السامرائي من النحاة المحدثين أنّ ماذهب إليه جمهور البصريّين متمشٍ مع الصنعة الاعرابيّه مفسدٌ للمعنى. وما ذهب إليه الكوفيون مخالفٌ لصنعة الإعراب ومفسدٌ لها [3] .

والذي اراه أنّ الحقَّ مع الكوفيين ؛ وذلك لأنّ الضمير المشغول به الفعل ومرجعَهُ شيءٌ واحدٌ ، بمعنى أنّ الضمير ماهو إلا تكرير للاسم المتقدّم ، ومن المعلوم أنّ التكرير في النحو العربي يجيء توكيداً، والتوكيد ومتبوعه بمنزلة الشيء الواحد ، فلا يحتاج إلى عاملٍ مخصوص، وكذا الحال في المشغول عنه فانّه لايحتاج إلى عاملٍ مخصوص به، بل أنَّ الفعل المذكور عاملٌ في الاسم المتقدّم والضمير معاً، وهذا مايؤكد صحة ماذهب إليه الفراء، أمّا ماذهب إليه الكسائي فانه

---

(1) ينظر: الكتاب: 42/1-43 ، شرح ابن عقيل : 218/1 ، شرح الاشموني: 187/1، شرح التصريح على التوضيح: 7/1.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل: 519/1 ، همع الهوامع : 114/2 ، معاني النحو : 549/2.

(3) ينظر: معاني النحو : 550/2.

يمكن حمل وقياس الضمير المشغول به على ضمير الفصل، لتشابهما في تأدية غرض التوكيد ، فضمير الفصل ماهو إلا تكريرُ المبتدأ توكيداً، بَيْد أَنه لامحل له من الاعراب وكذا الحال في المشغول به ، فهو تكريرٌ للاسم المتقدّم توكيداً ، لذا يمكنُ الغاؤه شأنه شأن ضمير الفصل.

ومهما يكن من شيءٍ فإنّ هذا التقديم يحقق اغراضاً في الدلالة منها التوكيد[1] من ذلك قوله تعالى : ﴿***وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ***﴾ [2] ، وقوله تعالى ﴿***وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ***﴾ [3] ، فتكرير الاسم وذكره مرتين يفيد التوكيد ، وهو اكثر توكيداً من عدم التكرير.

ويتقدم المفعول به جوازاً للاختصاص والتوكيد من ذلك قوله تعالى : ﴿***وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ***﴾ [4] ، فقد تقدّم المفعول به (الانعامَ) على الفعل (خلق) للاختصاص والتوكيد، بمعنى أنّ الله ﷻ هو الذي خلق الانعام دون سواه وهذا معنى الاختصاص ، أمّا معنى التوكيد فانّه يفهم من ذكر الاسم مرتين او تكريره، المرة الاولى ذكره متقدماً على الفعل، والمرة الثانية ذكره متصلاً بالفعل ، ولو جاء الكلام على اصله لقيل (خلق اللهُ الانعامَ الانعام ، ولكنه قدّم المفعول به على فعله للاختصاص فجمع بذلك دلالتين (الاختصاصي، والتوكيد) في بنية واحدة ، وكلتا الدلالتين مقصودٌ.

والأُخرى: هو أن يتقدم المفعول به على الفعل في غير باب الاشتغال للعناية او للاختصاص نحو قوله تعالى ﴿***فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ***﴾ [5] فالاسم المتقدّم (فريقاً) مفعول به للفعل المذكور (كذبتم).

---

(1) ينظر: الكشاف : 131/1.

(2) سورة البقرة: من الآية : 40.

(3) سورة البقرة : من الآية : 41.

(4) سورة النحل : 5.

(5) سورة البقرة : من الآية 87.

تقديم الحال :

الاصل في الحال أنْ تتأخر عن العامل فيها ، وعن صاحبها ؛ وذلك لأن الحال خبرٌ في المعنى من حيثُ أِنّها محكومٌ بها على صاحبها، فكان الاصل فيها التأخير ، كما أنّ ذلك اصلٌ في الخبر. [1]

ولقد جوّز النحويون تقديمَ الحال على العامل فيها وعلى صاحبها ، وذلك في حالة كون العامل فعلاً متصرفاً فتقول : (جاء زيدٌ ضاحكاً ، وجاء ضاحكاً زيدٌ، وضاحكاً جاء زيدٌ) [2] ، ولا شكَ أنّ هذا التقديم يحقق أغراضهاً في المعنى كـ (العناية والاهتمام).

فمن تقديم الحال على العامل فيها لضربٍ من العناية والاهتمام ماجاء في قوله تعالى ﴿ ***خُشَّعًا أَبصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنتَشِرٌ*** ﴾[3] ، فقد تقدّم الحال (خُشعاً) للعناية والاهتمام بحاسة الابصار قبل كلّ شيء ؛ لأنّها اكثر الحواس تأثراً بما يجري من الامور ، ولِمَا فيها من علامات تدلُّ على الذلة او العزة لأن ((ذلةُ الذليل وعزة العزيز تظهران في عيونهما)) [4] ، اكثر من بقية الحواس والجوارح.

---

(1) ينظر: شرح التصريح : 278/1.

(2) ينظر: المقتضب : 4/ 168-169.

(3) سورة القمر : 7.

(4) الكشاف : 344/4 ، وينظر: المقتضب : 169/4 ، البحر المحيط: 174/8.

أمّا تقديم الحال على صاحبها فيفيد (العناية والاهتمام) ايضاً نحو ماجاء في قوله تعالى : ﴿ ***وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ*** ﴾ [1] وقوله تعالى ﴿ ***وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ*** ﴾ [2]، فقد تقدمت في هذه الآية الحال (كافةً) على صاحبها الجار والمجرور (الناس) عنايةً واهتماماً.

وفي تقديم الحال على صاحبها المجرور خلافٌ بين النحاة، فقد منعه جمهور البصريّين ، فلا يقال : (مررتُ جالساً بزيدٍ) [3] وحجتهم في ذلك ((أنّ تعلُّق العامل بالحال ثانٍ لتعلُّقه بصاحبه، فحقُّه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أنْ يتعدى إليه بتلك الوساطة ، لكن منع ذلك أنّ الفعل لايتعدى بحرفٍ واحدٍ إلى شيئين، فجعلوا عوضاً عن الاشتراك في الواسطة التزام الاصل)) [4] .

وقد منعه اكثر الكوفيّين أيضا [5] ، في حين اجازه جماعةٌ من النحاة مستدلين على ذلك بقوله تعالى ﴿ ***وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ*** ﴾ [6] ، اذ يرون أنّ الحال (كافّةً) تقدّمت على صاحبها المجرور (للناس). [7]

---

(1) سورة الانبياء: 107.

(2) سورة سبأ : 28.

(3) ينظر: الكتاب : 227/1 ، المقتضب : 171/4.

(4) شرح التصريح : 1/ 378-379.

(5) ينظر: شرح الكافية في النحو : 207/1 .

(6) سورة سبأ : من الآية 28.

(7) ينظر: شرح الكافية في النحو : 207/1.

أما من منع التقديم فيخرّج هذه الآية على أنّ (كافةً) حالٌ من الكاف في (ارْسلناك) ، ايْ بمعنى ارسلناك كافّاً للناس، والتاء للمبالغة لا للتأنيث. [1]

والذي اراه أنّ الحقَّ مع الذين جوزوا التقديم، لأنّ لهذا التقديم مايستند عليه من نصوص من القرآن الكريم واشعار العرب الموثوق بعربيتهم، من ذلك الآيتان الآنفتا الذكر، ومن ذلك ايضاً قول طليحة بن خويلد الاسدي: [2]

[الطويل]

فإنْ تكُ اذوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوةٌ فلن تذهبوا فَرْغاً بقتلِ حِبا

ومن ذلك قولُ الاخر : [3]

[الطويل]

إذا المرءُ أعيته المروءةُ ناشئاً

فَمطْلبُها كَهْلاً عليهِ شديدُ

ومهما يكن من امر فانّ المنع في قوله تعالى : ﴿ ***وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ*** ﴾ فيه تكلفٌ ولا موجب له ، لأن المعنى هو إرسال النبي ﷺ للناس عامةً لا إرساله كافاً للناس كما تأوّلها المانعون ، لأن المنع يُحدث إخلالاً بالمعنى المقصود، ولايؤدي المعنى المراد ، فهو يدلُّ على أنّ إرسال النبي ﷺ كان لكفِ الناس، وهذا المعنى بعيدٌ كلّ البعد عن المعنى المقصود، وهذا مما يرجح كفة الجواز ؛ لأنّها لم تكن بدعاً، بل هي مبنيةٌ على أشهر الكلام العربي الفصيح، وهو القرآن الكريم ، كلام الله، ومَنْ احسنُ من الله حديثاً؟

---

(1) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها، الامالي الشجرّيه : 280/2.

(2) ينظر: شرح الكافية في النحو : 207/1.

(3) ورد هذا البيت في وشرح الكافية في النحو : 507/1 ، وشرح الاشموني: 249/1 منسوباً إلى ثلاثة شعراء: المخبل السعدي، والمعلوط بن بدل ، وسويد بن حذاق.

تقديم الظرف او الجار والمجرور :

يجوز تقديم الظرف او الجار والمجرور على رتبة المبتدأ او الفعل او الفاعل او المفعول به، وذلك لتحقيق اغراضٍ بلاغيّة كـ (الاختصاص والعناية والاهتمام). [1]

فمن تقديم الجار والمجرور على المبتدأ لضربٍ من العناية والاهتمام، ماجاء في قوله ﷻ : ﴿***لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ***﴾ [2] ، فقد جاء العدول هنا بتقديم الجار والمجرور (الخبر) على المبتدأ عنايةً واهتماماً، فالمعنى إذنْ هو الذي تطلب هذا العدول، والميل عن اصل التركيب المألوف، والتغيير في رتبة اركان الجملة.

ومن تقديمه على المبتدأ لغرض الاختصاص قوله ﷻ : ﴿***لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ***﴾ [3] ، فقد تقدّم الجار والمجرور ليُفيد التخصيص، بمعنى أنّ الحمد والملكَ يكونان لله ﷻ اختصاصاً دون سواه.

ومن تقديمه على الفاعل للعناية والاختصاص قوله تعالى : ﴿***أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنْ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ***﴾ [4] ، فقد تقدّم الجار والمجرور (عليهم) على الفاعل (الامَدُ) عنايةً واهتماماً، اذْ إنّ الحديثَ منصبٌ على الذين اوتوا الكتاب. ومن ذلك ايضاً قولُه تعالى : ﴿***أَفَطَالَ عَلَيْكُمْ الْعَهْدُ أَمْ أَرَدْتُمْ أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُمْ***

---

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن : 236/3.

(2) سورة الكافرون: 6.

(3) سورة التغابن: من الآية : 1.

(4) سورة الحديد : 16.

مَوْعِدِي ﴾ [1] ، فقد تقدّم (عليكم) على الفاعل (العهدُ) ((عدولاً عن طريق الحقيقة في التركيب إلى إسلوبٍ خاصٍ يهتم بالمتقدّم منبهاً عليه معيره أوْلى المواقع ؛ لأن المعنى السياقي للسورة، وإنسياق معنى الآية معه اوجب اهتماماً خاصاً به ، وتركيزاً عليه، لذا كان العدول تقديماً وتأخيراً لِمَا حقُّهُ التقديم معيارياً)) [2] .

ومن تقديم الظرف على الفاعل قوله ﷺ حينَ مات النجاشي ملك الحبشة: ((مات اليوم رجلٌ صالحٌ فقوموا فصلّوا على اخيكم أصحمة)) [3] فقد تقدّم الظرف (اليوم) على الفاعل (رجلٌ) ؛ وذلك لغرض ارادهُ النبي ﷺ وهو (التخصيص) بمعنى تخصيص موت النجاشي في هذا اليوم تحديداً لاغيره من الايام، وهذا اخبار من النبي ﷺ قبل أن يصل الخبر إلى المدينة، ففي ذلك اشارة إلى معجزة من معجزاته ﷺ بالرغم من بعد المسافة بين المدينة والحبشة [4] .

ويفيد تقديم الجار والمجرور على الفعل الاختصاص كثيراً، نحو ماجاء في قوله تعالى : ﴿***إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ***﴾ [5] ، فتقديم الجار والمجرور (على الله) على الفعل (فليتوكل) جاء ((ليخص المؤمنون ربهم بالتوكل والتفويض إليه ؛ لعلمهم أنّه لاناصر سواه، ولأنّ إيمانهم يوجب ذلك ويقتضيه))[6].

---

(1) سورة طه : من الآية : 86.

(2) بنية العدول البلاغية في القرآن الكريم (اطروحة دكتوراه) : 113.

(3) صحيح البخاري: 5/ 64.

(4) ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري: 8/ 347.

(5) سورة آل عمران : 160.

(6) الكشاف : 333/1.

يقول الزركشي: ((وأمّا تقديم الظرف ففيه تفصيل، فانْ كان في الإثبات دلَّ على الاختصاص، كقوله تعالى ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ(۞)ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾[1]، وكذلك : ﴿ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ﴾ [2] ، فإنّ ذلك يفيد اختصاص ذلك بالله تعالى، وقوله ﴿ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [3] ، أيْ لا إلى غيره)) [4] .

وقد يكون لهذا النمط من التقديم غرضان احدهما لفظي وهو رعاية الفاصلة القرآنية لتتم المطابقة اللفظية في تناسب رؤوس الآي وتشاكلها [5]، والاخر معنوي هو الاختصاص من ذلك قوله ﷻ ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ(۞)إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [6] ، فقد تقدّم الجار والمجرور من اجل مراعاة المشاكلة لرؤوس الأي في التسجيع . فضلا عن تخصيص النظر إلى اللهِ ﷻ لا إلى غيره.

---

(1) سورة الغاشية: 25 ، 26.

(2) سورة التغابن : من الآية : 1.

(3) سورة آل عمران : من الآية : 158.

(4) البرهان في علوم القرآن : 236/3.

(5) الطراز لأسرار البلاغة : 70/2-71 .

(6) سورة القيامة : 29 ، 30.

ثانياً: تقديم الفضلة
(تقديم ليس على نية التأخير)
تقديم المفعول به على الفعل :

إنّ تقديم المفعول به على الفعل هنا ينقله من كونه فضلةً خارجةً عن الاسناد إلى كونه عمدةً داخلةً في الاسناد ، ويجعله طرفاً من طرفي الاسناد (المسند والمسند إليه) ، وذلك يكون في حالتين:

الحالة الاولى : أنْ يتقدّم المفعول به على فعله مصحوباً بنقل حكمه النحوي من باب المفعول به إلى باب الابتداء ، ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿ ***وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ*** ﴾ [1] ، وقولُه ﷻ : ﴿ ***الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ(۞)الزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ*** ﴾ [2] ، فاصل التركيب في الآية الاولى (يتبع الغاوون الشعراء) ولكن المعنى المراد تطلّب تزحزحاً عن الاصل في الرتبة النحوية، اذ ذكر المفعول به اوّلا وصار عمدةً مرفوعةً بعدما كان فضلةً منصوبة.

ولقد فصّل ابن جني (ت 392هـ) القولَ في ذلك بقوله : ((إنّ أصل وضع المفعول أنْ يكونَ فضلةً وبعد الفاعل كـ(ضرب زيدٌ عمراً) ، فاذا عناهم ذكر المفعول قدّموه على الفاعل فقالوا: (ضرب عمراً زيدٌ) ، فإن ازدادت عنايتهم به قدّموه على الفعل الناصبه فقالوا : (عمراً ضرب زيدٌ)، فإنْ تظاهرتَ العناية به عقدوه على أنّه

---

(1) سورة الشعراء : 224.

(2) سورة النور : 2،3.

ربَّ الجملة، وتجاوزوا به حدَّ كونه فضلةً فقالوا : (عمرٌ وضربه زيدٌ) ، فجاؤوا به مجيئاً ينافي كونه فضلةً، ثُمَّ زادوه على هذه الرتبة فقالوا: (عمرو وضرب زيدٌ) فحذفوا ضميره ونووه، ولم ينصبوه على ظاهر أمره ؛ رغبةً به عن صورة الفضلة، وتحامياً لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة))[1].

ويمكن القول إنّ العدول من باب المفعول به إلى باب الابتداء يحملُ معانيَ ودلالاتٍ تختلف عنها في حال مجيء المفعول به على اصله متأخراً منصوباً ، ففي قوله تعالى : ﴿ ***وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ*** ﴾ تقدّم المفعول به (الشعراءُ) على فعله، وصاحبه تغييرٌ في حكمه النحوي لانتقاله إلى باب الابتداء، ولذلك معانٍ ودلالات اشتملت عليها الآية الكريمة منها العناية والاهتمام بالمبتدأ، ومنها دلالةُ الثبوت، وذلك من خلال نقل الجملة من الفعلية إلى الاسمية ، فضلاً عن تقوية الحكم وتأكيده في السياق، وذلك عن طريق تكرير لفظ المفعول به احدهما : ذكره متقدماً على الفعل ، والاخر ذكره متصلاً بالفعل .

الحالة الثانية: عندما يحذف الفاعل لسبب معين فيتقدم المفعول ليحل محله ويأخذ رتبته وينتقل من باب المفعولية إلى باب نائب الفاعل، فيصبح عمدةً، وتنسحب احكام الفاعل عليه ؛ لذلك فانه يلزم الرفع بعد ان كان منصوباً. قال المبرد (ت 285هـ) : ((وحدُّ المفعول به أنْ يكون نصباً ؛ لأنّك حذفت الفاعل، ولابدَّ لكلِّ فعلٍ من فاعل ؛ لأنّه لايكون فعل ولافاعل، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيءٍ واحدٍ، اذ كان يستغني كلُّ واحدٍ منهما عن صاحبه كالابتداء والخبر... فلمّا لم يكن للفعل من فاعل بدٌّ ، وكنتُ هاهنا قد حذفته ، اقمتُ المفعول مقامه ؛ ليصح الفعل بما قام مقام فاعِلِهِ)) [2] .

---

(1) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها : 65/1.

(2) المقتضب : 50/4.

ومِن ثَمَّ فإنّ وجه الرفع للمفعول به ((أنّه اشبه الفاعل في المعنى، لأنّ الفعل الذي كان حديثاً عن الفاعل، صار حديثاً عن المفعول؛ فقام مقامه، فاعرب بأِعرابه)) [1] .

وإنّه من البديهي ، أنْ يكون لهذا العدول عن الفاعل إلى المفعول به معانٍ واسباب واغراض ، فقد بيّنها النحويّون منها [2] .

العلم بالفاعل كقوله ﷻ : ﴿ ***وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا*** ﴾ [3] والاصل (خَلَقَ الله الانسانَ) ولكن حُذف الفاعل (الله لفظ الجلالة للعلم بذلك المحذوف ﷻ. او الجهل به كقولك : (كُسِرَ البابُ) . او قد يُعدل عن الفاعل بالحذف للخوف منه كأن تقول (سُرِقَ المتاعُ) وانت تعلم السارق فلا تذكره ، بل تعدل عن ذكر اسمه خوفاً من أن ينالك منه اذى ، او للخوف عليه فتعدل عنه ستراً له ؛ لئلا يناله اذى ومكروه، كقولك : (قُتل مُحمّدٌ) ، او للتعظيم كقوله تعالى : ﴿ ***وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ*** ﴾[4] .

او للتحقير كقولك (كُنِسَ البيتُ) ، او للاختصار والايجاز، وغيرها من الاغراض التي كانت سبباً في حذف الفاعل ، وزحف المفعول به (الفضلة

---

(1) الحجة في القراءات : 331.

(2) ينظر: حاشية الخضري: 167/1 ، شرح المفصل : 69/7 ، همع الهوامع : 161/1 ، حاشية الصبان : 61/2.

(3) سورة النساء: من الآية : 28.

(4) سورة هود : من الآية : 44.

المنصوبة) إليه ليأخذ منه رتبته وحكمه النحوي ليصبح (عمدةً مرفوعةً) تسمى نائب الفاعل والذي اراه أن الاغراض والمعاني والغايات التي ذكرها النحاة تختص بـ (الفاعل) دون المفعول به ، كما إنّ النحاة ذكروا العلة من حذف الفاعل ولم يعللوا لتقدم المفعول به بناءاً على العدول في حكمه النحوي وتزحزحه من كونه فضلة إلى كونه عمدةً.

ولذا صار من الواجب ذكر الغرض والغاية من تقدّم المفعول به (نائب الفاعل) ، ولعله غرضٌ اغفل عن ذكره اغلب النحويين، ويمكن اثباته واضافته إلى ماذكروه من الاغراض والمعاني جراء هذا التقدّم ، فقد اشار سيبويه (ت180هـ) إلى الغرض من التقديم والتأخير في قوله : ((كأنّهم يُقدّمون الذي بيانُهُ اهمّ لهم وهُمْ ببيانه اعنى، وإنْ كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم))[1] ، وقد بيّن سيبويه، أنّ غرض التقديم هو العناية والاهتمام بالمتقدم، وهو غرض بلاغي ، انتبه اليه من خلال عرضه للتراكيب النحوية.

ولذا يمكن زيادة معنى الاهتمام والعناية بالمفعول به – في باب النيابة عن الفاعل – على ماذكره النحاة من الاغراض والمعاني، وبيانُ ذلك ، أنْ يكون المفعول به ذا شأنٍ ، ومايقع به من حدثٍ هو محلُ العناية والاهتمام ، مما يجعله يفوق الفاعل في الفائدةٍ، فيتقدم المفعول به ليحلَّ محل الفاعل ، ويكون مسنداً إليه؛ لأجل التوكيد والاهتمام ، وذلك كقولهم في المعركة : (قُتِلَ القائدُ)، فانّ الغرض من حذف الفاعل، وإقامّةُ المفعولِ مقامه ليس لكونه معلوماً او مجهولاً، او من اجل الاختصار او التعظيم؛ ولكنْ لأنّ ماعناهم من شأنِ المفعول ، وما اصابه ووقع به من حدثٍ عظيم، هو أشدُّ بكثير من ذكر الفاعل عندهم ؛ ولذا حذفوا القاتل (الفاعل) وأقاموا المقتول (المفعول به) مقامه ؛ ليكون القصدُ متوجهاً إلى المقتول

---

(1) الكتاب : 127/2.

فحسب دون العناية بالقاتل أيَّاً كان ، بخلاف ما لو ذكروا الفاعل فقالوا : (قَتلَ العدو القائدَ) فإنّه سيكون الاهتمام بالفاعل دون المفعول؛ لأن الفاعل مسند إليه حدث القتل.

ومِن هُنا يُفهم غرضُ التقديم في قول سيبويه : ((كأنّهم يُقدّمون الذي بيانهُ اهمُّ لهم ، وهم ببيانه اعنى، وإنْ كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم)). [1]

وهذا الغرض لايتحقق إلّا إذا كان المفعول به من الاهمية والعناية به ، وله شأنٌ مهمٌ ، مما يستحق تقديمه وترقيته وجعله عمدةً بعد اذ كان فضلةً ؛ ليحقق فائدة في المعنى ، وهي التوكيد والاهتمام.

ومما يُؤّيد ذلك ، مجيء نصوص من الذكر الحكيم توافقُ هذا الغرض من ذلك قوله ﷻ: ﴿***قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ(۞)الَّذِينَ هُمْ فِي غَمْرَةٍ سَاهُونَ***﴾ [2] . وقوله ﷻ : ﴿***قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ(۞)النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ***﴾ [3]، ففي هذا النص اراد الله ﷻ ايقاع القتل وهو بمعنى اللعن هنا – بأصحاب الاخدود ؛ بسبب مافعلوه بالمؤمنين، وتطلب الاخبار عن ايقاع اللعنة عليهم قصر الدلالة وأدائها بين المسند والمسند اليه هما : الفعل المبني للمجهول (قُتِلَ) والمفعول به المتقدم النائب عن الفاعل (اصحابُ الاخدود) ؛ وذلك لغرض الاهتمام بالمعنى الحاصل من العملية الاسنادية بين هذين الطرفين، ولتتحقق اللعنة على اصحاب الاخدود بسبب فعلهم الشنيع بالمؤمنين بخلاف لو قال (قَتلَ اللهُ اصحابَ الاخدود) فان الإهتمام يكون بالمتقدم وهو الفاعل، دون المفعول به المتأخر.

---

(1) الكتاب : 127/2.

(2) سورة الذاريات: 9، 10.

(3) سورة البروج : 4،5.

وقد تكون الغاية من تقدم المفعول به في باب النيابة عن الفاعل هي التأكيد على أنّ نائب الفاعل تلبس بالحدث بدافعٍ خارجيّ، ولم يحصل ذاتياً بإرادته، ونجدُ هذا كثيراً في الافعال التي تحتملُ صيغتين صرفيتين يجوز أنْ يكون فيها نائب الفاعل فاعلاً، نحو (دَفَعَ) ، فانّه يحتمل أنْ يكون بصيغة (دُفِعَ) مثل (دفِعَ إليه) ، أو بصيغة (اندفع) مثل (اندفع إليه)، فما الفرق بين البنيتين في قولك : (صُرفَ زيدٌ)، و(انْصرفَ زيدٌ) ؟ ، وبيان ذلك أنّ الانصراف في الجملة الاولى حدث بدافع خارجي أيْ: أنّ (زيداً) محمول على الانصراف ، ولم يحدث هذا من تلقاء نفسه اما في الجملة الثانية فان الانصراف قد حصل ذاتياً من زيد.

يقول الدكتور فاضل السامرائي : ((ألا تحسُّ أنّ ثمةَ فرقاً بين قوله تعالى: ﴿ ***وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ*** ﴾ [1] وقولك (انْغاض الماء وانقضى الامرُ) ففي الاولى تحسُّ كأن هناك يداً خفيةً غاضت الماءَ بخلاف انغاض وكأن هناك قاضيا قضى الامر وحسمه بخلاف (انقضى الأمرُ) فإنّه كأنّه تصرّم من نفسه)) [2] .

وقد ورد في القرآن الكريم ماوافق هذه الغاية نحو ماجاء في قوله ﷻ ﴿***وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ***﴾ [3] ، ففي هذه الآية اختار القرآن الكريم بنية (صُرِفتْ أَبصارُهم دون بنية (انْصرفتْ أبصارهم) مع أنها صحيحة من الجانبين اللغوي والنحوي، وذلك لأن التعبير الاول يدّل ((على أنّ اكثرَ احوالهم النظر إلى أهل الجنة ، وأنّ نظرهم إلى

---

(1) سورة هود : من الآية : 44.

(2) معاني النحو : 504/2.

(3) سورة الاعراف : 47.

أصحاب النار ليس من قبلهم، بل هم محمولون عليه، والمعنى أنّهم إذا حُمِلُوا على صرف ابصارهم ، ورأوا ماعليه اهل النارِ من العذاب استغاثوا بربهم من أن يجعلهم معهم)) [1] .

[1] البحر المحيط : 303/4.

الفصل الثاني

العدول في الحذف

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل : **حذف العمدة**

المبحث الثاني: **حذف بعض العناصر المتلازمة**

المبحث الثالث: **حذف الفضلة**

تمهيد

يُعدُّ الحذف ظاهرةً بارزةً في اللغة العربيّة ومظهراً من مظاهرِ العدولِ النحويّ ؛ لأنّ (الذكرَ) هو المعياريّة ، أَمّا (الحذف) ، فهو عدولٌ عن تلك المعياريّه، إذ يرى النحاةُ أنّ الأصل في الكلامِ الذكر ولايُحذفُ منه شيءٌ إلّا بوجود دليلٍ يدلُّ على المحذوف، وفي هذا الصدد يقول ابن جنيّ : ((وقد تحذفُ العربُ الجملةَ ، والمفردَ ، والحرفَ ، والحركةَ ، وليس شيءٌ من ذلك إلاّ عن دليلٍ ، وإلّا كان فيه ضربٌ من تكليفِ علمِ الغيب في معرفتِهِ)) [1] .

وأدلة الحذفِ كثيرةٌ ومتنوعةٌ [2] . ويُمكنُ إجمالها في نوعين هما الدليل الصناعيُّ، والدليل غير الصناعيُّ. [3]

والدليلُ الصناعيُّ: ((يختصُّ بمعرفته النحويّون لأنّه إنّما عُرِفَ من جهةِ الصناعةِ وذلك كقولهم في قوله تعالى : ﴿***لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ***﴾ [4] ، إنَّ التقديرَ : لأنا أُقسم ؛ وذلك لأنّ فعلَ الحالِ لايُقسم عليه في قولِ البصريّين؛ وفي

---

(1) الخصائص : 362/2 ، وينظر: البُرهانِ في علوم القرآن: 115/3 ، اقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : 11-12.

(2) ينظر: البرهان في علوم القرآن : 123/3-126.

(3) ينظر: مغني اللبيب : 362/2.

(4) سورة القيامة: 1.

(قُمْتُ وأصُكُّ عَيْنَهُ) : إنّ التقدير : وأنا أَصُكُّ ، لأن واو الحال لاتدخل على المضارع المثبت الخالي من (قد).)) [1] .

والدليلُ غير الصناعي : ينقسمُ على قسمين : الأوّل حاليّ ((كقولك لِمَنْ رَفعَ سوطاً (زيداً) بإضمار (اضْرِبْ) ومنه ﴿ ***قَالُوا سَلَامًا*** ﴾ [2] أيْ : سَلّمنا سلاماً.))[3]، والثاني مقالي ((كقولك : لمن قال : مَنْ أَضْرِبُ ؟ (زيداً))) [4] .

ويتوقف الحذف على وجود قرينةٍ تدلُّ على المحذوفِ ، ووجود المرجح له، والحذف لايصحُّ إلّا بتوافر القرائن عليه، ومن هذه القرائن العلامة الإعرابيّة وهي قرينةٌ مهمةٌ تدلُّ على نوع المحذوف اسماً كان أوْ فعلاً، وبيانُ ذلك أنّ الاسمَ – مثلاً – اذا كان مرفوعاً طلب تقديراً مختلفاً للمحذوف عما يطلبه الاسم اذا كان منصوباً ، فتعيين المحذوف ليس اعتباطياً وإنّما أمرٌ تفرضه القرينة النحويّة ، وللمعنى اثرٌ في تقدير نوع المحذوف ايضاً وبيان ذلك ماجاء في قوله تعالى : ﴿ ***وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ*** ﴾ [5] ، فالاسم بعد القول (أساطير) مرفوع ، وهذا يعني أنّ المحذوفَ اسمٌ وليس فعلاً، والتقدير (هو أساطيرُ الاولين) برفع الاساطير، لأنّه ((لايصحُّ أنْ تُقدّرَ (أنَزلَ اساطيرُ الاولين لا من حيث المعنى ، ولا

---

(1) مغني اللبيب : 362/2.

(2) سورة هود : من الآية 69.

(3) مغني اللبيب : 360/2.

(4) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(5) سورة النحل : 24.

منِ حيثُ التعبيرُ . أما من حيثٌ المعنى فانّهم ينكرون أنّ الله أنزَلَ شيئاً أصلاً. ومن حيثُ التعبير لايصحُّ انْ يُقالَ (أنزلَ اساطيرُ الاولين.))[1].

في حين جاء الاسمُ بعد القول منصوباً في آيةٍ مشابهةٍ للآية الاولى من حيث البنية في قوله تعالى : ﴿ ***وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا*** ﴾[2] ، فقد جاءت علامة الاسم بعد القول (خيراً) نصباً ، لأنّه مفعولٌ بهِ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ (أنْزَلَ خيراً) ، فالمتّقون معتقدون بإنزال الخير من عند الله لذلك فانّ تقدير المحذوف في هذه الاية الكريمة فعلاً فرضته العلامة الإعرابيّة وتطلّبهُ المعنى والسياق ، وإنّ تقدير المحذوف فعلاً مُتَّفِقٌ مع المعنى المراد.

وينقسم الحذف عند النحويّين على قسمين : الاول حذف واجبٌ ، والثاني حذفٌ جائزٌ. [3]

ومن الحذف الواجب حذفُ الفعلِ في باب الإغراءِ والتّحذير ، وفي هذا الصدد يقول سيبويه : ((هذا باب ماينتصب على إضمارِ الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه ...)) [4] وهذا القول وضعه سيبويه عنواناً لمواضع حذف الفعل وجوباً، وقد اندرج تحت هذا العنوان باب الإغراءِ والتحذير. [5]

---

(1) الجملة العربيّة تأليفها واقسامها : 94.

(2) سورة النحل : من الآية 30.

(3) ينظر: الايضاح في شرح المفصل: 193/1.

(4) الكتاب : 273/1.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 290/1.

أمَّا الحذفُ الجائزُ فهو مادلَّ عليه دليلٌ لفظيٌّ أو مقاميٌّ من ذلك ((قولُ المسْتهلِ: (الهِلالُ واللهِ) وذلك عند ترائي الناسِ الهلالَ)) [1] ففي هذا التعبير يمكن تقدير المحذوف ، فيقول القائل: (طَلَعَ الهلالُ) ، أو (هذا الهِلالُ) ، ولكنَّ المتكلمَ لجأ إلى الحذف للاخْتصار في الكلام، والذي سوّغ الحذف – هنا – هو وجود قرينةٍ حاليّةٍ . وقد تكون القرينة لفظيّةً كقولنا (زيدٌ) جواباً عن سؤال : من حَضَرَ؟ ونحو قوله تعالى ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ(۞)نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾ [2] أيْ هي نارٌ. [3]

بناءاً على ماتقدّم يكون الحذفُ في التّركيب النحوي مظهراً من مظاهر العدول النحوي، وذلك بمقارنةِ التركيب المستعملِ الذي قد حُذِفَ عنصرٌ أو غيرُ عنصرٍ من أصله باصل هذا التركيب قبل الحذف، وقد ذهَب النحاةُ إلى أنّ الأصل في الجملة العربيّة ذكر أجزائها كاملةً ، فإذا لم يظهرْ عنصرٌ منها عُدَّ ذلك الجزءُ أو العنصرُ محذوفاً أو مستتراً؛ لتردَّ الجملة إلى أصلها. [4]

والحذفُ في عمومِهِ عدولٌ عن أصلِ الجملةِ في العربيّة سواء أكانَ هذا الأصل مستعملاً أم لم يكنْ مستعملاً ، فالعدول في الحذف الجائز عدولٌ عن أصلٍ مستعملٍ كانت جميعُ اجزائه مذكورةً ثُمّ حُذِفَ جزءٌ منه حذفاً جائزاً اختصاراً أو تخفيفاً أو إيجازاً في الكلام او إتساعاً في التعبير أو غيرها من الأغراضِ الاخرى التي يؤدّيها هذا الحذف [5] ، ويجوز هذا الحذف الوجودِ قرائن تعينُ على تعيين المحذوف

---

(1) الايضاح في شرح المفصّل : 193/1.

(2) سورة القارعة : 10 ، 11.

(3) ينظر: الجملة العربيّة تآليفها واقسامها : 99.

(4) ينظر: الخصائص : 360/2 ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : 11–12، اصول النحو العربي : 217–218.

(5) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : 89–100.

، وهذه القرائنُ في الغالبِ علاقاتٌ خاصّةٌ بالمتكلمِ والمخاطبِ أو نحو ذلك ، في حين أنّ العدول في الحذف الواجب عدولٌ عن أصلٍ غيرِ مستعملٍ أو عن أصلٍ متصوّرٍ ، فالعنصرُ المحذوفُ في الجملةِ العربيّة وجوباً لايظهرُ في الاستعمال؛ لانّه عنصرٌ تركيبيٌّ غيرُ مستعملٍ من ذلك حذف عامل المفعول به (المشغول عنه) في باب الاشتغال، فهذا العامل لايظهر أبداً يقول سيبويه في هذا

الصدد : ((وإذا نصبتَ (زيداً لقيتُ أخاهُ) فكأنه قال : (لابستُ زيداً لقيتُ أخاه)، وهذا تمثيلٌ ولايُتَكلّمُ بِهِ)) [1] ، ويفهم من كلام سيبويه أنّ للتركيب النحويّ أصولاً بعضها مايُذكرُ في التركيبِ ، وبعضُها مايُحذف عند الاستعمال، فجملةُ (لابستُ زيداً لقيت اخاه) هي الأصل وان كان هذا الأصلُ لايستعمل أبداً بكامل اجزائه فالمستعمل منه (زيداً لقيت أخاه) بحذف (لابسْتُ) وجوباً عند البصريّين . وهذا يعنى أنّ الاصل في باب الاشتغال أصلٌ مفترض غيرُ مستعملٍ بعناصره كافّة، ولذا عقّب عليه سيبويه بقوله : (وهذا تمثيلٌ ولايُتَكلّمُ به) ، فالأصل في الحذف الواجب أصلٌ مفترضٌ للتركيب المستعمل ، وما افتراض الأصلِ وتصوّرِهِ إلّا أمرٌ يفرضُهُ الإعراب، ويطلبه المعنى، وأعني بذلك أنّ تعيينَ المحذوف أو تقديره امرٌ ضروري لمعرفة الإعراب والمعنى المقصود في الوقت نفسه.

وفي ضوء ماتقدّم يُمكنُ النظر إلى أنماط الحذف في التراكيب النحويّة بانّها عدولٌ عن الأصل سواء أكان هذا الأصل أصيلاً مستعملاً أمْ كان متصوّراً مفترضاً، ذلك أنّها أنماطٌ معدولٌ بها عن اصولها ، وكانت طريقة العدول فيها حذف عنصر أو غيرِ عنصرٍ من عناصر الاصل على وجه الوجوب او الجواز.

وتأسيساً على ماذُكر ، فإنّنا سندرسُ الحذفَ دراسةً نحوّيةً، وَنُوجّهُ المتغيرات النحويّة التي يُحدثُها الحذفُ نحو المعنى مُقسّمينَ إيّاه على ثلاثة مباحث:

المبحث الاول : حذف العمدة.
المبحث الثاني : حذف بعض العناصر المتلازمة.
المبحث الثالث: حذف الفضلة .

---

(1) الكتاب : 83/1.

المبحث الأول
حذف العمدة

يشتمل حذف العمدة على :

اولاً: حذف المبتدأ.

ثانياً: حذف الخبر.

ثالثاً: حذف الفعل.

رابعاً: حذف الفاعل.

حذف المبتدأ

يُعدُّ المبتدأ ركناً رئيساً في الجملة العربيّة وذلك لتوقف فائدة الجملة عليه، وهو عنصرٌ أساسيٌّ من عناصرِ الجملة الثلاثة وهي المسند إليه (المبتدأ والفاعل) والمسند (الفعل والخبر) ، والإسناد (العلاقة بين المسند والمسند إليه). [1]

وقد عدّ النحاة المسند والمسند إليه أساساً في بناء الجملة العربية، وعلى هذا الاساس عرضوا الكلام العربي فما ظهر فيه المسند والمسند إليه فهو الأصل، وماحذف منه ركن عُدّ ذلك الحذف خروجاً عن الأصل ، لذلك يُقدر للأصل ما حُذِف منه لتوقف الفائدة على ذلك المحذوف. وأنّي معنيٌّ في هذا الموضع بحذف المبتدأ ، فالمبتدأ – كما اسلفنا – عمدةٌ لتوقفِ تمام الفائدة عليه في الجملة، فضلاً عن كونه طرفاً رئيساً في الإسناد ، لذا صار من اللازم تقديره عند حذفه. وقد نظر النحاة في حذف المبتدأ قرأوه منقسماً بين الوجوب والجواز.

---

(1) ينظر: الألسنية العربيّة : 54.

يُحذف المبتدأ وجوباً في عدة مواضع منها: [1]

1- النعت المقطوع إلى الرفع : في مدحٍ نحو : (مَرَرْتُ بزيدٍ الكريمُ) ، او ذمٍّ نحو (مررت بزيدٍ الخبيثُ) ، أو ترحمٍ نحو : (مررتُ بزيدٍ المسكينُ) ، فالمبتدأ محذوف وجوباً فيهذه الأمثلة، تقديرْ (هو الكريمُ، وهو الخبيثُ ، وهو المسكينُ) [2] .

ويمكن القولُ : إنّ هذا القطع وتحول الإعراب ظاهرةٌ تلفت النظر، وتثير الإنتباه إلى الصفةِ المقطوعةِ فهو يستعمل لتأدية معنى لايؤدّيه الإتباعُ، فهو ((يلفتُ نظر السامع إلى النعت المقطوع، ويُثير انتباهه، وليس كذلك الإتباع، وذلك لأنّ الأصل في النعت أنْ يتبعَ المنعوت، فاذا خالفت بينهما نبهت الذهن وحركته إلى شيءٍ غير معتادٍ، فهو كاللافتة او المصباح الاحمر في الطريق يثير انتباهك، ويدعوك إلى التعرف على سبب وضعه))[3] .

2- أنْ يكون الخبر مخصوصاً بالمدحِ أو الذّمِ نحو قولنا : (نِعْمَ الرجل زيدٌ) ، و (بئس الرجلُ عمروٌ) ، فزيدٌ وعمروٌ خبران لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير (هو زيدٌ) ، و (هو عمروٌ). [4]

ومن النحاة مَنْ يرى أنّ المخصوص بالمدحِ أو الذّمِ مبتدأ لخبرٍ محذوف تقديره (زيدٌ الممدوح، وعمروٌ المذموم). [5]

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل : 225/1-256 ، حاشية الصبان : 220/1-221 متناً.

(2) ينظر: الكتاب : 62/2-63.

(3) معاني النحو : 187/3 .

(4) ينظر: اللمع في العربيّة : 200/2-201 ، الآمالي الشجريّة : 55/1 ، شرح المفصل : 135/7.

(5) ينظر: المقرّب : 73.

بَيْدَ أنّ هناك مَنْ لايرى حذفاً في هذه المسالة ، بل يرى أنْ المخصوص مبتدأ مؤخّرٌ والجملة قبله خبرٌ عنه. [1]

ويبدو لي أنّ المذهب الاخير اولى بالقبول والاخذ به ؛ لأنّه لايحتاج إلى التقدير الذي يستوجبه المعنى وذاك لتمام التركيب النحوي من جهة البناء، وموافقته صنعة الاعراب، ووضوح معناه لذا فليس هناك مايدعو إلى التقدير، لأنّ عدم التقدير اولى من التقدير.

3- أن يكون الخبر مصدراً نائباً منابَ الفعل ، نحو قوله تعالى : ﴿ ***فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ*** ﴾ [2] ، ففي الآية مبتدأ محذوف وجوباً تقديره (صبري صبرٌ جميلٌ) [3] .

ويرى سيبويه وفريقٌ من النحويّين جواز الأمرين في تقدير المحذوف ، فهو عندهم إمّا مبتدأ تقديره (الامرُ صبرٌ جميلٌ) ، وإمّا خبرٌ تقديره

(صبرٌ جميلٌ أمثلُ). [4]

---

(1) ينظر: الكتاب : 300/1 ، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : 182/2 –183 ، شرح ابن عقيل : 167/2.

(2) سورة يوسف : من الآية 18.

(3) ينظر: الايضاح في شرح المفصل : 192/1 ، شرح الكافية الشافية : 362/1 ، شرح ابن عقيل: 256/1 .

(4) ينظر:الكتاب:162/1،المقتصد في شرح الايضاح:30/1،المفصل في علم العربيّة.

ويبدو لي أنْ الرأيَ القائَم على مجرد جواز الحذف بين المبتدأ والخبر ليس له مايسوّغه ومايدلُّ عليه، في حين أنّ المذهَب (القائم على وجوب حذف المبتدأ له مايدلُّ عليه، وهو المعنى الدقيق المتوخى منه، ومناسبةُ القولِ والمقام ، يقولُ العلويُّ (ت 749هـ) في هذا الصدد : ((وحذف الخبر وإنْ كان وارداً على جهةِ الكثرةِ لكنْ حذفُ المبتدأ هاهنا يكون أبلغ ؛ لأنّ الآية وردت في شأن يعقوب فلا بدَ من أنْ يكون هناك اختصاصٌ به، فإذا كان تقديره (فأمري صبرٌ جميل) كان أخص به، وأدخل في احتماله للصبر واختصاصه به)) [1] ، لذا فانّ المذهب القائل بوجوب حذف المبتدأ أولى بالقبول ؛ لانّه يراعي المعنى ويضع الكلام موافقاً لمقتضى الحال.

4- أن يكون الخبر نَصّاً في اليمين او القسم . نحو قوله تعالى : ﴿***لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ***﴾ [2] ، فـ (لعمرك) خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (لقسمي عَمْرُكَ). [3]

حذف المبتدأ جوازاً

أجاز النحاة حذف المبتدأ إنْ دلّ عليه دليلٌ، وذكروا أنّ ذلك يكثر في جواب الاستفهام [4] ، نحو قوله تعالى : ﴿***وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ (۞) نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ***﴾ [5] ، فـ (نارُ الله) خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره

---

(1) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة : 118/2.

(2) سورة الحجر : 72.

(3) ينظر: منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك : 50/1.

(4) ينظر: الكتاب : 499/3 ، الأصول في النحو : 70/1 ، مغني اللبيب : 402/2.

(5) سورة الحُطمة : 5 ، 6.

(هي) ، وقد حُذِفَ لتقدّم ما يدلُّ عليه في جملة الاستفهام، ممّا أغنى عن ذكره إيجازاً واختصاراً، فضلاً عن غرضٍ معنويٍّ ، وهو الدلالةُ على التهويل والتفخيم لِمَا يستفهم عنه.

ويُحذف المبتدأ كثيراً بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط [1] ، ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿***مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ***﴾ [2] ، فالمبتدأ محذوف بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط، وتقديره: (فعملُهُ لنفسه) [3] ، ومن ذلك ايضاً قوله تعالى : ﴿***وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ***﴾ [4] ، فالمبتدأ محذوف تقديره : (فهم إخوانكم) [5] .

ويحذف المبتدأ جوازاً بعد القول [6] ، ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿***وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ***﴾ [7] ، فالاسم المرفوع بعد القول خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي أساطيرُ الاولين)، وإنّما حُذِفَ المبتدأ ؛ لتقدّم مايدلُّ عليه، فضلاً عن أنّ المبتدأ حُذِف لعلة لفظيّة هي الايجاز والاختصار.

---

(1) ينظر: مغني اللبيب : 402/2 ، همع الهوامع : 38/2.

(2) سورة فصلت: من الآية : 46.

(3) ينظر: مغني اللبيب : 402/2.

(4) سورة البقرة : من الآية : 220.

(5) ينظر: مغني اللبيب : 402/2 ، همع الهوامع : 38/2.

(6) ينظر: همع الهوامع: 38/2.

(7) سورة النحل: 24.

حذف الخبر

الخبرُ أحدُ ركني الجملة الاسمّية ، وهو محل الفائدة أو تمامُها، والمسندُ الذي بنى عليه المبتدأ (المسند إليه) ويتحدث به عنه [1] ، لذا يستلزم حذفه تقديره؛ لتوقف بناء الجملة الاسمية عليه. ولقد تتبع النحاة مواضع حذفه فوجدوها منقسمةً بين الوجوب والجواز .

حذف الخبر وجوباً

يحذف الخبر وجوباً في المواضعِ الآتية. [2]

1- أن يكون الخبر كوناً عامّاً بعد (لولا) الدالة على امتناع لوجود [3] ، نحو قولنا (لولا زيدٌ لأكرمْتُكَ) ، فـ(زيدُ) مبتدأ محذوف الخبر وجوباً تقديره (لولا زيدٌ موجودٌ)، بمعنى أنّ وجودَ زيدٍ هو المانع من الإكرام ، وإنّما حُذِفَ الخبر لدلالة أداة الشرطِ (لولا) عليه ، فضلاً عن كونه معلوما [4] ، وهذا الخبر لايظهر أبداً ، وهو الذي يسميه النحاة (الكون العالم).

2- أن يكون المبتدأ نصّاً في القسم،نحو: (لَعَمْرُكَ لأجْتَهدنَّ) فـ (عَمْرك) مبتدأ لخبرٍ محذوفٍ وجوباً استدلالاً باللام ، اذ تدخل على المبتدأ ، لذا يكون التقدير (لَعَمْرُكَ) قسمي). [5]

---

(1) ينظر:المقتضب : 126/4 ، شرح الكافية في النحو : 7/1 ، الألسنية العربيّة:54.

(2) ينظر: شرح المفصّل : 95/1 ، شرح الكافية في النحو : 104/1 ، شرح التصريح على التوضيح: 178/1.

(3) ينظر: شرح الاشموني: 403/2 ، شرح التصريح على التوضيح: 178/1 ، همع الهوامع : 42/2.

(4) ينظر: المقتضب : 36/3.

(5) ينظر: شرح المفصّل : 95/1-96.

3- أنْ يقع بعد المبتدأ (واو) هي نصٌّ في المعية أيْ تدلُّ على المصاحبة معنىً، وتُفيد العطف من جهة وظيفتها، نحو قولنا (كلُّ رجلٍ وَضَيعتُهُ) ، فـ (كلُّ) مبتدأ و(ضيعتُهُ) معطوف على (كلِّ) والخبرُ محذوف تقدير (كُلُّ رجلٍ وضيعتُهُ مقترنان) [1]، وقيل : إنّه لايحتاج إلى تقدير الخبر ؛ لأنّ المعنى (كلُّ رجلٍ وضِعتِهِ) كلُّ رجلٍ مع ضيعته. [2]

ويبدو لي أنّ المذهب الاخير سديدٌ ، وهو الصواب، والاولى بالقبول والأخذ به ؛ وذاك لسلامةِ التركيب او الجملة من التقدير، ووضوح المعنى.

4- أنْ يكون المبتدأ مصدراً، وبعده حال سدّتْ مسدَّ الخبر، وهي غيرُ صالحةٍ أنْ تكون خبراً، فيحذف الخبر وجوباً، لسدِّ الحال مسدَّه ، وذلك نحو (ضربيَ العبدَ مُسيئاً) ، فـ (ضربي) مبتدأ ، و(العبد) معمولٌ له و (مسيئاً) حالٌ سدّت مسدَّ الخبرِ، والخبرُ واجبُ الحذفِ تقديره (ضربي العبدَ إذا كان مسيئاً)، إذا أُريد الاستقبال، او (ضربي العبد إذ كان مسيئاً) ، إذا أُريد المضي ، فـ (مسيئاً) حال من الضمير في (كان) المفسَّر بـ (العبد) ، و (اذا كان ، أو إذ كان) ظرف زمان نائب عن الخبر. [3]

5- يحذف الخبر وجوباً في جملة المبتدأ المخبر عنه بالظرف او الجار والمجرور، وكان الخبر بمعنى الكون العام، أو الاستقرار العام [4] ، نحو

---

(1) ينظر: الخصائص: 283/1 ، اوضح المسالك إلى الفية ابن مالك : 224/1 ، شرح ابن عقيل : 253/1.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل : 253/1 ، همع الهوامع : 105/1.

(3) ينظر: الايضاح في شرح المفصل: 146/1 ، شرح جمل الزجاجي : 352 ، شرح ابن عقيل : 253/1-254.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل : 210/1.

قولنا : (زيدٌ في الدار) ، فليس الظرف (في الدار) هو الخبر، بل إنّ الخبر محذوف وجوباً تقدير (كائنٌ) أو (استقر) ، وماتسمية الظرف او الجار والمجرور خبراً إلّا من باب التجوّز؛ لأنّ الظرف أو الجار والمجرور ليسا من المبتدأ في شيءٍ حتى يكونا خبراً عنه، وفي ذلك يقول ابن يعيش : ((إنّ الخبر إذا وقع ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، نحو (زيدٌ في الدّارِ) و (عمرو عندكَ) ليس الظرف بالخبر على الحقيقية ؛ لأنّ الدار ليس من زيدٍ في شيءٍ ، وإنّما الظرفُ معمولٌ للخبر ونائبٌ عنه، والتقديرُ (زيدٌ استقر عندك أو حدث أو وقع) ونحو ذلك فهذه هي الاخبار في الحقيقة، لاخلاف بين البصريين، إنّما حذفتها واقمت الظرف مقامها إيجازاً لِمَا في الظرف من الدلالة عليها، إذ المراد بالاستقرار استقرارٌ مطلقٌ لا استقرار خاصّ)) [1] .

ومن هنا نفهم أنّ المعنى كان وراء حذف الخبر، وذلك لما يحقّقه هذا الحذف من غرضٍ هو الايجاز ، فضلاً عن كونه معلوماً وثابتاً، فلا ثمةَ مايدعو إلى ذكره لانتفاء الحاجة إليه اختصاراً وايجازاً في التركيب .

حذف الخبر جوازاً

وأمّا حذف الخبر جوازاً فله عدةُ مواضع ، وهذا القسم من الحذف أوسع من الحذف الواجب، لأنّه عدولٌ عن الاصل بجواز، ولا موضع للصنعة النحوية فيه، وانّ الذي يسوّغ هذا الحذف وجود علةٍ نحوية رئيسه هي تقدّم مايدلُّ على المحذوف مما يغني عن ذكره إيجازاً واختصاراً ، فضلاً عن ذلك وجود عللٍ معنويةٍ أخرى .

فمن تلك المواضعِ أنّه يحذف إذا عَطَفَ مبتدأ على مبتدأ مذكور خبره، إذ يصحُّ الإخبار عن المبتدأ الثاني بالخبر المذكور [2] نحو قوله تعالى : ﴿***الْيَوْمَ أُحِلَّ***

---

(1) شرح المفصّل : 90/1.

(2) ينظر مغني اللبيب : 403/2.

لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [1] فـ (المحضاتُ من المؤمنات والمحصناتُ من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) مبتدأ حُذِفَ خبره جوازاً بحسب ماقرره النحاة ، إذ إنّه عَطَفَ على جملةٍ، ذُكِرَ ركناها من مبتدأ وخبر، وإنّ ذلك الخبر المذكور هو الذي دلّ على الخبر المحذوف، فتقدير الكلام هو (والمحصناتُ من المؤمناتِ .. حِلٌّ لكم) ، فقد حُذِفَ الخبرُ لدلالة المذكور عليه وبذلك حقّق للبنية سمةً الايجاز والاختصار، فإنّ ذكر الخبر يؤدّي إلى التكرير ، لذلك حُذِف ايجازاً واختصاراً.

ومن هذا الحذف ايضاً ماجاء في قوله تعالى : ﴿***مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا***﴾ [2] فـ (ظلُّها) مبتدأ حُذف خَبره، لدلالة المذكور عليه، إذ إنّه عَطَف على جملةٍ ذُكِرَ فيها المبتدأ والخبر، والخبر المذكور هو الذي دلّ على الخبر المحذوف، وتقدير الكلام (وظلُّهَا دائمٌ) [3] ، فقد حُذِفَ الخبر لتحقيقِ سمتين للتركيب النحويّ ، الاولى هي سمة الايجاز والاختصار في التعبير القرآني، والاخرى سمة الاطلاق وعدم التحديد في الوصف، فقد جعل الله ﷻ ظلَّ الجنة مطلقاً من غير وصف يُحدّده، وذاك لتتصرف الاذهان في تقديره ووصفه على حسب مايخطر ببال البشر من وصفٍ لظلِّ الجنة فهو باردٌ ودائمٌ وطيبٌ وواسعٌ وغيرها من الصفات بخلاف لو ذُكرّ الخبر (دائمٌ) لأنحصر وتحدد الوصف في الدوام وعدم الزوال.

---

(1) سورة المائدة : من الآية 5.

(2) سورة الرعد : من الآية 35.

(3) ينظر: مغني اللبيب : 403/2.

ويجوز حذف الخبر إذا عَطَفَ عليه مبتدأ خبره مذكور [1] ، نحو قول الشاعر [2] :

نَحْـنُ بِمَـا عِنْـدَنا ، وأنْـتَ بِمَـا عِنْـــدَكَ راضٍ، والـــرَّأْيُ مُخْتَلِـــفُ

ويحذف خبرُ المبتدأ الاوّلِ لدلالةِ خبر المبتدأ المعطوف عليه من ذلك ماجاء في قوله تعالى : ﴿ ***وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ*** ﴾ [3] ، ففي الآية الكريمة مبتدآن وخبرٌ واحدٌ ، إذ حُذِفَ خبر احدهما ، لدلالة الثاني عليه، وسواء أكان المحذوف خبراً عن المبتدأ الاول أم عن الثاني على اختلاف بين النحاة [4] ، فقد حُذِفَ الخبر – هنا – للدلالة عليه.

حذف الفعل

عُني النحاة بالفعل ، لأنّه عمدةٌ في الكلام ولتوقفِ بناءِ الجملة الفعليّه عليه. لذلك فلا بدَ من تقديره عند حذفه.

والفعل يحذف في كثيرٍ من الاساليب العربيّة والتراكيب النحوية المعدول بها عن أصلها الذي هو جملة فعليّة في نظر النحويين سواءٌ أكان ذلك الأصل عنصراً تركيبياً مستعملاً (يظهر على مستوى الاستعمال) كما هو الحال في حذف الفعل جوازاً ام كان عنصراً تركيبياً متصوّراً غير مستعمل (لايظهر على مستوى الاستعمال) كما هو الحال في حذف الفعل وجوباً في باب التحذير والأغراءِ ، وقد

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل : 244/1.

(2) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(3) سورة التوبة : من الآية 62.

(4) ينظر: مغني اللبيب : 31/2 ، المساعد على تسهيل الفوائد : 476/2.

يؤّدي هذا الحذف إلى حذف الفاعل الذي يستتر في ذلك الفعل المحذوف ، ويبقى في الجملة عنصرٌ واحدٌ من عناصر الجملة وهو الفضلة نحو قولنا محذرين من اقترب من الاسد : (الأَسدَ الأَسدَ) أيْ : أحذرِ الأَسدَ أحذرِ الأسدَ.

وسنعرض هنا أشهر المواضعِ [1] الّتي يُحذَفُ فيها الفعل عن الأصل مشيرين إلى الأصل المعدول عنه إلى ذلك التركيب المستعمل .

أوّلاً: حذف الفعل وجوباً

1- يُحْذَفُ الفعل وجوباً عند جمهور البصريّين اذا كان مفسَّراً بفعل مذكور يدلُّ عليه، وذلك إذا ولي أداةَ الشرط اسمٌ سابقٌ لفعلِ الشرطِ [2] ، نحو قوله تعالى : ﴿***وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ***﴾ [3] ، وقوله تعالى ﴿***إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ***﴾[4]، فالتقدير على مذهب الجمهور في الآية الاولى (وإن استجارك احدٌ استجارك) ، وفي الآية الثانية (إنْ هَلَكَ امرؤٌ هلك) ، وإنّ الذي جعل الجمهور يذهبون هذا المذهب هو منعهم دخول أداة الشرط على الاسماء، فأداة الشرط عندهم لاتليها الّا الافعال [5] فضلاً عن منعهم تقديم الفاعل على الفعل من جانبٍ آخرَ [6] مراعاةً لقياسهم النحوي.

---

(1) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : 225.

(2) ينظر: المقتضب : 74/2 ، شرح الكافية في النحو :283/2.

(3) سورة التوبة : من الآية 6.

(4) سورة النساء: من الآية 176.

(5) ينظر: المقتضب : 74/2 ، شرح الكافية في النحو : 283/2 .

(6) ينظر: المقتضب : 128/4 ، الاصول في النحو : 72/1-73 ، المفصّل في علم العربيّة : 51/1.

في حين ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم بعد أداة الشرط مرفوعٌ بالفعل بعده، وهو فاعلٌ متقدّمٌ على فعله [1] ، فالمسألة على هذا الرأي قائمةٌ على اساس من التقديم والتأخير.

ويرى الاخفش (ت 215هـ) أنّ الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ والجملة الفعلية بعده خبرٌ عنه. [2]

والذي اراه أنّ في رأي الجمهور نظراً، فمنعُهُمْ دخول أداة الشرط على الاسماء مردودٌ بشواهد قرآنية تُثبتُ خلاف ما أثبتوه، من ذلك قوله تعالى : ﴿***إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ(۞)وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ(۞)وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ***﴾ [3] وقوله تعالى ﴿***إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ(۞)وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ(۞)وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ(۞)وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ***﴾ [4] ، فضلاً عن أنّ تقدير الفعل يؤدي إلى الابتعاد عن المعنى المقصود وفساد صحة الكلام مع ركاكة بالغة في التعبير، وفي ذلك يقول الدكتور فاضل السامرائي : ((إنّ تقدير الجمهور بعيدٌ عن المعنى مفسدٌ

---

(1) ينظر: شرح الكافية في النحو : 283/2.

(2) ينظر : شرح ابن عقيل : 474/1.

(3) سورة التكوير : 1،2،3.

(4) سورة الانفطار : 1، 2، 3، 4.

لصحة الكلام مؤدٍ إلى ركة بالغة فيه، إذ ما الغرض من هذا الحذف والذكر مع العلم بأنّ المفسِّر والمفسَّر لفظ واحد بعينه، لايزيده إيضاحاً ولابياناً ولاتفسيراً ؟ فلو كان المفسَّر يعطينا معنى زائداً على المفسِّر وإيضاحاً لم يكن فيه لكان مقبولاً، ولكن الفعل المذكور هو نفس المحذوف، فما الغرض إذن من الذكر والحذف ؟ ... ولكن أين الايضاح في قولنا : (إذا جاءك محمدٌ جاءك فأكرمه) ؟ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أنّه بموجب هذا التقدير لافرق بين قولنا : (إذا جاءك محمدٌ فأكرمه) ، و (إذا محمّدٌ جاءك فأكرمه) ، وقوله (إذا السماء أنشقت) و (إذا انشقت السماء) ، فيكون تقديم الاسم وتأخيره واحداً، ولاغرض لذلك سوى التقدير المفسد لجمال التعبير وفصاحته.

كان ينبغي للنحاة أنْ يقولوا : إنّه قد يلي الفعل أداة الشرط نحو ﴿***إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ***﴾ [1] ، وقد يليها الاسم ثُمَّ فعل الشرط نحو ﴿***إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ***﴾[2]، والفرق بين التعبيرين في المعنى هو كذا كذا . وهذا أمثلُ من التقدير الذي يفسد المعنى، ويضيعه، ويذهب بجمالِ الكلام وفصاحته)) [3] .

أمّا منعهم تقديم الفاعل على فعله فهناك من يرى أن الاسم المرفوع بعد أداةِ الشرط مبتدأ والجملة الفعلية خبرُ عنه [4] . وعلى هذا لاحذف في هذه المسألة.

وإذا شئنا الاختيار ، فإنّ المذهب الكوفي القائم على التقديم والتأخير هو أختيارنا ، فاذا علمنا أنّ الفعل المحذوف (المفسَّر) عند الجمهور هو الفعل المذكور

---

(1) سورة المنافقون : من الآية 1.

(2) سورة الانفطار : 1.

(3) معاني النحو : 480/4.

(4) شرح ابن عقيل : 474/1.

نفسه بمعنى أنّ الفعل المفسِّر للمحذوف والمفسَّر لفظ واحدٌ بعينه ، فهذا يعني – هنا – أنّ الفاعل تقدّم على فعله وذاك لما يحققه التقديم من معنى يختلف عما لو جاء التركيب على أصله فمن الأغراض التي يحققها هذا التقديم غرض (التهويل) وفي ذلك الصدد يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((وقد يكون التقديم للتهويل كقوله تعالى ﴿ ***إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ(۞)وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ (۞)وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ*** ﴾ [1] ، وكقوله تعالى ﴿ ***إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ*** ﴾ [2] فإنّ في تقديم المسند إليه تهويلاً لاتجده في التأخير، ألّا ترى أنّ السماءَ لم يسبق لها أنْ انفطرت، ولا الكواكب انتشرت ، ولا البحار فجّرت ، ولا الشمس كورت، فهذه الأجرام مستقرة على عادتها الدهور المتطاولة، والاحقاب المتوالية حتّى ذهب بعض الناس إلى أنّها على حالها منذ الازل، وستبقى كذلك أبداً ولذلك قدّمها أشارةً إلى الهول العظيم ، والحدث الجسيم الذي يصيب هذه الاجرام . ألا ترى إلى قوله تعالى مثلاً : ﴿***إِذَا زُلْزِلَتْ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا*** ﴾ [3] كيف أخّر المسند إليه؛ لأنّ الزلزلة معهودة مستمرة الحصول بخلاف ماسبق.)) [4] .

فضلاً عن أنَّ التقديم يجعل البنية النحوَّيةِ سليمةً من التقدير وموافقةً الاحكام النحويّة وواضحةَ المعنى، وهذا التوجيه أقربُ من التقدير الذي يُفسد المعنى ، ويذهب بجمال الكلام وفصاحته.

---

(1) سورة الانفطار : 1،2،3.

(2) سورة التكوير : 1.

(3) سورة الزلزلة : 1.

(4) معاني النحو : 474/2.

2 - حذف الفعل في باب النداء

النداء هو ((ذكر اسم المدعو بعد حرفٍ نائبٍ عن أدعو ، أو أُنادي)) [1] ، أو هو ((المطلوب إقباله بحرفٍ نائبٍ منابَ أدعو لفظاً أو تقديراً)) [2] ، والمنادى عند النحويّين مفعولٌ به، وكلُّهم متفقون على انتصابه على المفعوليّة ، ولكنّهم اختلفوا في عامل النصب فيه . فقد ذهب جمهور البصريّين إلى أنّه منصوبٌ بفعل محذوف وجوباً، وفي ذلك يقول سيبويه (ت 180هـ) : ((اعلمْ أنّ النداء كلُّ اسمٍ مضافٍ فيه، فهو نَصْبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُهُ، والمفردُ رَفْعٌ ، وهو في مَوْضعِ اسمٍ منصوبٍ)) [3] .

في حين ذهب فريقٌ من النحاة إلى أنّ الناصب للمنادى حرفُ النداءِ نفسُهُ لنيابته عن الفعل [4] ، وهذا القول مردودٌ بأنّه ((ليس في الأدوات ماينصب المفعول)) [5] .

وذهب ابو حيان إلى أنّ الناصبَ هو حرفُ النداءِ نفسه من غير نيابة ، إذ قال : ((والعاملُ في الاسم المنادى (يا) نائبة عن الفعل، وهو (أدعو وأُنادي) ، ومنهم من قال : العاملُ (يا) نفسُها من غير نيابة)) [6] .

---

(1) شرح اللمحة البدرية : 97/2.

(2) الايضاح في شرح المفصّل : 249/1 ، وينظر : شرح الكافية في النحو : 131/1 ، الفوائد الضبائية : 323/1.

(3) الكتاب : 182/2 ، وينظر: المقتضب : 202/4 .

(4) ينظر : شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : 408/2 ، شرح المفصل : 127/1 ، همع الهوامع : 171/1.

(5) شرح اللمحة البدرية : 101/2 ، وينظر: همع الهوامع : 171/1 .

(6) تذكرة النحاة : 602-603 ، وينظر: ارتشاف الضرب : 117/3.

أمّا السهيليُّ فقد ذهب إلى أنّ عاملَ النصبِ في المنادى عاملٌ معنويٌّ هو القصدُ، اذ قال : ((والمنادى منصوبٌ بالقصد إليه ، والى ذكره، لِمَا تقدّم من قولنا في كلِّ مقصودٍ إلى ذكره مجرَّداً عن الإخبار عنه إنّه منصوبٌ)) [1] وقدُ ردّ هذا القول بأنّ العامل المعنوي ((لم يُعْهد في عوامل النصبِ)) [2] .

ومهما يكن من أمرٍ يمكن القول : إنّ حذف الفعل وجوباً وتقديره قائمٌ على تصوّر النحويين الذين يرون في النّداء جملةً فعليةً معدولاً بها عن أصلها إلى أداة واسم منادى ، وأنّ المنادى مفعولٌ به لفعلٍ محذوف وجوباً، والذي جعلهم يذهبون هذا المذهب ظهور النصب في آخر المنادى المَعْرَب، أمّا المنادى المضموم فقد جعلوه مبنياً في محلِّ نصبٍ هذا من جهة فضلا عن ذلك فإنّ الجملة العربيّة لايصحُّ فيها أن تقوم على لفظةِ الفضلة (المفعول به) من دون أنْ يكونَ لها فعلٌ عاملٌ فيها من جهة أخرى.

وقد نظر النحاةُ إلى أسلوب النداء فوجدوه نمطاً معدولاً به في الاستعمال عن أصله، لذلك ذهبوا إلى أنّ المنادى منصوبٌ بفعل محذوف وجوباً، ويكون بذلك كالتحذير والإغراء والاختصاص في خروجه عن أصله (الجملة الفعلية) بحذف عنصرين (الفعل + الفاعل) من ذلك الاصل، والذي دعا النحاة إلى تصوّر الأصل ظهورُ النصب في تلك الاسماء، فالعامل في تلك الاسماء ((يُفسَّر من جهةِ الأثرِ الإعرابي الذي يظهر على آخر الاسم، ويفترض من جهة أخرى لتلك العبارات [3] هيكلة يتطلّبها النظر المعياري في النحو)) [4] .

---

(1) نتائج الفكر في النحو : 77.

(2) همع الهوامع :171/1.

(3) يعني بالعبارات النداء، والاختصاص ، والإغراء والتّحذير .

(4) نظرة في إعراب المنادى (بحث) : 108.

ونخلصُ من هذا كلِّه إلى أنّ النداء في نظر النحوّيين نمط من أنماط العدول عن جملةٍ فعليّةٍ إلى أداة واسم منادى ، وهذا العدول يتمثل في صورة حذف عنصرين (الفعل + الفاعل) من عناصر الجملة الاصل على النحو الآتي :

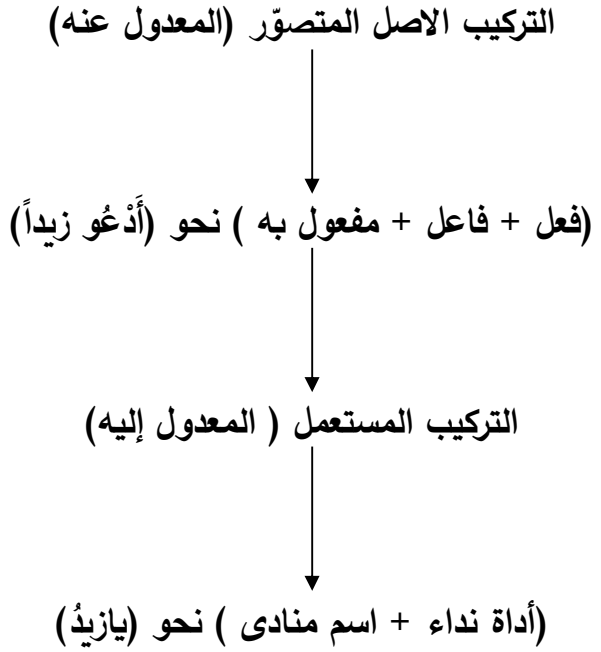

وإنّ تقدير الفعل المحذوف في أسلوب النداء انّما هو لبيان علةِ النصبِ ، وإنْ كان هذا التقدير ينقل النداء من الانشاء إلى الخبر، ومن معنى الطلب إلى معنى الإخبار وقد تنبّه ابن جنيّ إلى هذا فقال : ((الا ترى أنّه لو تجشّم إظهاره – أيْ الفعل – فقيل : (أَدْعُو زيداً ، وأُنادي زيداً) لاستحال أمرُ النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداءُ ممّا لايصحُّ فيه تصديقٌ ولا تكذيبٌ)) [1].

وأشار سيبويه إلى كيفيةِ العدول عن الأصل الخبريّ إلى التركيب أو النمط الانشائي المستعمل في قوله : ((وممّا ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل

---

(1) الخصائص : 186/1.

المتروك إظهاره قولك : (ياعبدَ الله) ، والنداء كلّه، وأمّا (يازيدُ)، فله عِلّةٌ ستراها في باب النداء إنْ شاء الله تعالى ، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنّه قال : يا ، أُريدُ عبد الله ، فحذف أُريدُ، وصارتْ (يا) بدلاً منها، لأنّك إذا قلت : يافلانُ ، عُلِمَ أنّك تُريدُهُ.)) [1] ، فسيبويه لايشير بتقديره (يا أُريدُ عبدَ الله) إلى أصل النداء، بل يشير بذلك إلى كيفية العدول عن الاصل، فهو يشرح طريقة العدول عن الأصل الخيريّ إلى النمط او التركيب الانشائي على النحو الآتي:

الاصل الخبري (اصل النداء) (فعل + فاعل + مفعول به)، نحو (أُريد عبدالله).

وقد جرى العدول عن هذا الاصل بإضافة حرف النداء، وحذف الفعل (أُريدُ) وجوباً لكثرة الاستعمال ، فصار التركيب (ياعبدالله) ، وبذلك انتقل أسلوب النداء من الخبر إلى الإنشاء.

وقد درس النحاة أسلوب النداء بعد سيبويه في ضوء ماتصوّره من أنّ النداء جملةٌ فعلية خبرية أصلاً (فعل + فاعل + مفعول به) وهذا الأصل معدولٌ عنه في الاستعمال إلى تركيب إنشائي (أداة + اسم منادى) ، وهذا الاستعمال هو الباعث على حذف الفعل وفاعله وجوباً، وماتقدير النحاة لذاك الفعل المحذوف إلّا لبيان علة النصب في النداء، وتقريب المعنى إلى الاذهان.

---

(1) الكتاب: 191/1.

3 - حذف الفعل في باب الاشتغال

الإشتغال عند النحاةِ ((أنْ يتقدّم اسم ، ويتأخر عنه فعل قد عَمِلَ في ضمير ذلك الاسم، أو سببيه – وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق – فمثال المشتغل بالضمير (زيداً ضَرَبتُهُ، وزيداً مررتُ به) ومثالُ المشتغل بالسببيّ (زيداً ضربتُ غُلامَهُ))) [1] وذكر النحاة أن الفعل المشغول بالضمير المتصل به او بسببيه لو تسلط على الاسم المتقدّم لنصبه. [2]

وعلى هذا الاساس يمكن القول : إنّ للاشتغال حالتين :

الحالة الاولى : هي أنْ يتوسط الفعل بين الاسم المتقدّم عليه والضمير المتصل به العائد على الاسم المتقدّم ، ويكون ذاك الضمير هو الاسم المتقدّم نفسه نحو (زيداً ضربتُهُ).

الحالة الاخرى : انْ يكون الفعل متوسطاً بين الاسم المتقدّم عليه والضمير المشغول به، ويكون ذلك الضمير من سبب الاسم المتقدّم نحو (زيداً ضربت غلامه) و (زيداً هُدِمتْ داره).

فقد ذهب البصريون إلى أنّ الاسم المتقدّم في كلتا الحالتين منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً يُفسّره المذكور [3] ، وقد ذكروا وجوب مطابقة الفعل المقدّر للفعل المذكور لفظاً ومعنىً في الحالة الاولى اذا كان الفعل فيها متعدياً ، اما اذا كان

---

(1) شرح ابن عقيل : 517/1.

(2) ينظر: شرح الكافية في النحو : 175/1 ، شرح ابن عقيل: 518/1 ، شرح التصريح على التوضيح: 296/1 ، حاشية الخضري: 177/1.

(3) ينظر: الكتاب : 42/1–43 ، شرح الكافية في النحو : 176/1 ، شرح الاشموني: 187/1 ، شرح التصريح على التوضيح : 7/1.

الفعل لازماً نحو (زيداً مَرَرْتُ به) والحالة الثانية فالفعل المقدّر معهما واجب المطابقة للفعل المذكور معنىً دون لفظ . نحو (زيداً مررتُ به) ، و(زيداً ضربتُ غلامه) .

في حين ذهب الكوفّيون إلى أنّ الاسمَ المتقدّمَ منصوبٌ بالفعل المذكور بعده.[1].

ويمكن القول : إنّ تقدّير الفعل في نحو (زيداً مَرَرْتُ به) و (زيداً ضربتُ غلامَه) أولى بالرفض لأسبابٍ منها تتعلق بطبيعة الأمثلة الّتي ساقها النحاة شاهداً على هذه المسألة، ومنها معنويّه تتعلق بِأختلاف المعنى المقصود عند التقدير، وبيان ذلك أنّ الامثلة التي ساقها النحاة لتأييد ماذهبوا إليه هي امثلة صناعية لا اساس لها من فصيح الكلام، وإنّما هي أمثلةٌ من صنع النحاةِ ، ولا تستندُ إلى دليل يقوّيها من الشواهد القرآنيّة والشعريّة والنثريّة الّتي يحتجُ بها العرب على صحة كلامهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ التقدير تكلّفٌ في الصنعة وإخلالٌ بالمعنى المقصودِ ، وبيان ذلك أنّنا لو عدنا إلى ماذكره النحاة في الفعل المشغول بضميره، وهو أنّه لو تسلط الفعل على الاسم المتقدّم لنصبه، فهل يصحُّ تسلط الفعل على الاسم المنصوب قبله في نحو قولهم : (زيداً هُدِمتْ داره، وخالداً خِطْتُ قميصاً له ؟) ، ففي هذه الأمثلة لايصحّ تسلط الفعل على الاسم قبله لأنَّ ذلك مؤدٍ إلى إخلال بالمعنى والبيان، فضلاً عن ذلك فإنّ السامع لايمتلك الدليل على أنّ الغرض من ضرب الغلام هو إهانةُ زيدٍ في قولهم : (زيداً ضربتُ غلامه) في حين أنّ النحاة يُقدّرون فعلا في ذلك ، نحو : (أهنت زيداً ضربتُ غلامه) [2] .

---

(1) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 297/1 ، همع الهوامع : 114/2.

(2) شرح التصريح على التوضيح : 190/2.

وبناءاً على ذلك يمكن القولُ إنّ رفض تقدير الفعل في الامثلة الآنفة الذكر أولى من تقديره، وعدم الولوج في هذا المسائل لأنها لاتستند إلى كلام فصيح وانّما هي مجرد أمثلة من صنع النحاة كان هدفها التمرين للمتعلمين لذلك لم يضع النحاة لها شاهداً بل اقتصروا على هذه الامثلة التعليميّة.

4 - حذف الفعل وجوباً في باب الاختصاص

الإختصاص أسلوبٌ يعني ((تخصيصُ حكمٍ علق بضمير ما تأخر عنه من اسمٍ ظاهرٍ معرفةٍ)) ، والاسمُ الظاهرُ المنصوبُ يكون معمولاً لفعلٍ محذوفٍ وجوباً تقديره (أخُّص) [1] ، نحو قولهم : (نحنُ العربَ أقرى الناسِ لضيفٍ) ، فـ (العربَ) معمول لفعل محذوف وجوباً تقديره (أخُّص) ، ونحو قوله ﷺ : ((نحنُ معاشرَ الانبياءِ لانُوَرَّثُ ماتركناه فهو صدقةٌ)) [2] ، فـ (معاشر الإنبياء) مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ وجوباً تقديره (أعني، أو أخصُّ)، فالاسم المنصوب ليس محمولاً على الضمير المتقدّم ، ولكن جملة (لانُوَرَّث) هي المحمولة على الضمير ؛ لأنّها خبرٌ عنه، وفي ذلك يقول سيبويه : ((وذلك قولك : (انّا معشرَ العربِ نفعلُ كذا وكذا) ، كأنّه قال : أعني، ولكنّه فعلٌ لايظهرُ ولايُستعملُ ، كما لم يكن ذلك في النّداءِ ؛ لأنّهم اكتفوا بعلم المخاطبِ، وأنّهم لايُريدون أنْ يحملوا الكلام على أوّله ، ولكنْ مابعده محمولٌ على أوّلِهِ)) [3] .

والاختصاصُ من الاساليب العربيّة المعدول بها عن أصلها، فالنحاة يرون أنّ الاصل في نحو قولنا : (نحنُ المسلمينَ نفي بالعهود) هو (نحنُ اخصُّ المسلمين نفي بالعهود) ، ولكن هذا الأصل لايستعمل أبداً، وإنّما هو أصلٌ تصوّره النحاة

---

(1) ينظر: الكتاب : 233/2.

(2) فتح الباري بشرح صحيح البخاري : 18/2.

(3) الكتاب :227/1.

وافترضوه وصولاً إلى الإعراب، فحذف الفعل – هنا – هو خروج عن المعياريّة في بناء الجملة العربيّة، وماحذفُ الفعلِ في باب الاختصاص إلّا لعلم المخاطب به وعدم الحاجة إليه إيجازاً واختصاراً في التعبير. فضلاً عمّا يؤديه هذا الاسلوب من أغراض اهمّها توضيح الضمير المتقدّم على المخصوص وتبينه وتمييزه من غيره، لذلك لايجوز أنْ يكون المخصوصُ إلّا اسماً ظاهراً معروفاً ؛ لأنّ ((الاسماء إنّما تذكر هنا توكيداً وتوضيحاً للمضمر وتذكيراً ، فاذا أبْهمْتَ فقد جئت بما هو أشكل من المضمر)) [1] .

5 - حذف الفعل وجوباً في باب الاغراء

الإغراء هو أسلوبٌ يُراد به ((تنبيه المخاطبِ على أمرٍ محمودٍ ليفعله)) [2]، كقولنا : (الصلاحَ الصلاحَ) أي : الزم الصلاح.

ويذهب النحويون إلى أنّ الاسمّ المنصوبَ في هذا الأسلوب مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ وجوباً في حالة التكرير [3] ، نحو قولنا (أخاكَ أخاكَ) ،أو العطف [4] ، نحو قولنا : (المروءةَ والنجدةَ) ، والتقديرُ (الزم أخاك إلزم أخاك، والزم المروءة والزم النجدةَ) فالفعلُ المحذوفِ لايجوز إظهاره في هاتين الحالتين، فهو محذوف في الاستعمال متصوّرٌ في الأصل، بمعنى أنّ الاصل معدولٌ عنه في الاستعمال بحذف عنصرين من عناصره الاساسية (الفعل + الفاعل) وذلك على النحو الآتي:

التركيب الاصل المتصوّر (المعدول عنه) نحو :

---

(1) الكتاب : 328/1 ، وينظر: شرح التصريح على التوضيح: 190/2.

(2) أوضح المسالك إلى ألفية أبن مالك : 114/3.

(3) ينظر: شرح الكافية في النحو : 198/1 ، همع الهوامع : 170/1.

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 190/2.

1- الزم الصدقَ الزم الصدقَ .

2- الزم المروءةَ والزم النجدةَ.

التركيب المستعمل (المعدول إليه) نحو :

1- الصدقَ الصدقَ.

2- المروءةَ والنجدةَ .

ولعلَّ الفائدةَ من هذا العدول المتمثلِ في صورة الحذفِ هي ((التنبيهُ على أنّ الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف ، وانّ الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم ، فهذه فائدة الحذف في باب الإغراء)) [1] .

وقد علّل سيبويه حذف الفعل في باب الإغراء والتحذير في حالة التكرير أو العطف بكثرةِ الاستعمال، وفي ذلك يقول : ((وإنّما حذفوا الفعل من هذه الأشياء حين ثنّوا ، لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال ن وبما جرى من الذكر، وصار المفعولُ الأوّلُ بدلاً من اللفظ بالفعل)) [2] .

6 - حذف الفعل وجوباً في باب التّحذيرِ

التّحذيرُ عند النحاة ((تنبيهُ المخاطب على أمرٍ مكروهٍ ليجتنبه)) [3] ، ويكون التحذير ((بثلاثة أشياء، بإيّاك واخواته، وبما ناب عنها من

---

(1) الاتقان في علوم القرآن : 57/2، وينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن:305/1.

(2) الكتاب : 275/1.

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 112/3.

الاسماء المضافة إلى ضمير المخاطب نحو نَفْسَكَ، وبذكر المحذر منه نحو الاسدَ)) [1] .

وقد ذهب النحاةُ إلى أنّ لفظ التحذير مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ وجوباً، وذلك إذا كان التحذير بـ (إيّاك) نحو (إيّاكَ والكذبَ) أو مكرّراً نحو (الاسَد الاسدَ) ، أو معطوفا عليه لفظ غيره [2] ، نحو (راسكَ والسيفَ).

وقد علّل سيبويه حذف الفعل وجوباً في هذا الاسلوب بكثرة الاستعمال في قوله : ((وحذفوا الفعل من إيّاك لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام)) [3] ، ولاتعني كثرة الاستعمال في هذا الباب أنّ التركيب الذي حُذِف بعض عناصره قد أُستعمل بتمام عناصره (فعل + فاعل + مفعول به) ثُمّ كثُر استعماله فحُذِفَ عنصرٌ او اكثر من عناصره الأصل، بل انّ المسألة قائمةٌ على تصوّرِ النحاةِ لأصل هذا التركيب الذي بقيت منه الفضلة فقط (المفعول به) ، ومن أُسس هذا التّصور أنّه لاتركيب بلا إسناد ، لذلك ذكروا أنّ الأصل في نحو قولهم : (الاسدَ الاسدَ) هو جملةٌ فعليّةٌ تقديرها (احذر الاسد احذر الأسد) ، وهذا الأصل متصوّر ومعدولٌ عنه إلى ماهو عليه في الاستعمال طلباً للخفة والإيجاز في التعبير، وفي ذلك يقول السيوطي (ت 911هـ) : ((وإنّما وجب إضمار الفعل العامل في المنادى، وفي التحذير ؛ لأنّ الواضعَ تصوّرٍ في الذهن أنّه لو نطق به لَكَثُر استعماله، فالزمه الإضمار طلباً للخفة؛ لأنّ كثرة الاستعمال مظنّةُ التخفيف)) [4] .

---

(1) شرح التصريح على التوضيح: 192/2 ، وينظر : الكتاب : 138/1 –129 ، شرح ابن عقيل : 300/2.

(2) همع الهوامع : 169/1.

(3) الكتاب: 274/1.

(4) الاشباه والنظائر : 209/2.

ويُمكن تقريبُ تصوّرِ النحويّين للفعل المحذوف وجوباً في هذا الاسلوب على النحو الآتي:

التركيب الأصل المتصوّر (المعدول عنه) نحو :

1- احذر الاسد احذر الاسد.

2- اتّقِ الاسدَ واتّقِ النارَ.

التركيب المستعمل (المعدول إليه) نحو :

1- الاسدَ الاسدَ.

2- الاسدَ والنارَ.

والحقُّ أنّ هذا العدول المتمثلُ بصورةِ حذف الفعل، إنّما هو للوصول إلى المحذر منه سريعاً، وذاك لضيق الوقت عن ذكر الفعل يقول الرضي (ت 686هـ) في هذا الصدد : ((وحكمة إختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرّر ، كون تكريرهِ دالّاً على مقاربة المحذر منه للمحذر، بحيثُ يضيق الوقت إلّا عن ذكر المحذر منه على أبلغِ مايمكن ، وذلك بتكريره، ولايتسع لذكر العامل مع هذا المكرّرِ ، وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقاً)) [1] .

وقال في موضع اخرَ ايضاً: ((وانما وجب الحذف ... لأنّ القصد ... أن يفرغ المتكلمُ سريعاً من لفظ التحذير حتّى يأخذ المخاطبُ حذرَهَ من ذلك المحذور ؛ وذلك لأنّه لايستعمل هذه الالفاظ إلّا إذا شارف المكروه أنْ يرهق)) [2] ، فوجوب حذف الفعل كان لعدم وجود سعة في الوقت لذكره، وللوصول إلى المحذر منه سريعاً.

---

(1) شرح الكافية في النحو : 196/1.

(2) شرح الكافية في النحو: 197/1.

7 - حـذف الفعـل وجوبـاً فـي التّـابع المقطـوعِ إلـى النصب

ذهب النحويّون إلى أنّ النعتَ التّابعَ لمرفوعٍ أو مجرورٍ إذا قُطِعَ عن حركة ماقبلـه إلـى النّصـبِ ، فإنّـه يكـون لفعـلٍ متصـوّرٍ فـي الأصـل، معـدول عنـه فـي الاستعمال، فنحو (مَرَرْتُ يزيدٍ الكريمَ) يتصوّر النحويون أنّه قد عُدِل بهذا الاستعمال عن الأصل في النعت، وذلك لأنّ الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فاذا جاء النعت مختلفاً عن المنعوت في حركته الاعرابيّة ، فإنّ ذلك عدولٌ عن الاصل فيه إلى نمطٍ مستعمل على هذا النحو:

التركيب الاصل (المعدول عنه) نحو (مَرَرْتُ بزيدٍ أعني أو أمْدحُ الكريمَ)

التركيب المستعمل (المعدول إليه) ، نحو (مَرَرْتُ بزيدٍ الكريمَ)

وحقيقة القطع ((أنْ يجعلَ النعت خبراً لمبتدأ محذوف، أو مفعولاً لفعلٍ ، فإنْ كـان النعـتُ المقطـوع لمجـرّدِ مـدحٍ أو ذمٍّ ، او تـرحُّمٍ وجـب حـذف المبتـدأ إنْ رفعـت وقدّرتَ هو ، والفعلِ إنْ نصبت النعت، وقدرْتَ في المدحِ أمدحُ، وفي الذّمِ أذمُّ، وفي الترحُّمِ أرحمُ)) [1] .

وفي هذه الظاهرة ينتصب النعت بفعلٍ محذوف وجوباً تقديره (أمدحُ او أُعظّمُ) ، أو (أذمُّ أو أشتمُ) ، أو (أترحمُ) كلٌّ في بابه. [2] ولعلَّ الذي أوجب هذا الحذف هو دلالـةُ المعنـى عليـه ، وذلـك لأنّ تقديرَ الفعل لايؤدّي إلـى مُشْكِلٍ فـي المعنـى بـل هو

---

(1) شرح التصريح على التوضيح: 117/2.

(2) ينظر: شرح المفصّل : 19/2 ، شرح الكافية في النحو : 175/1.

من جنسه ويدلُّ عليه، فقطعُ النعتِ إلى النصبِ بعدما كان حكُمهُ رفعاً أو جرّاً أوضحُ دليلٍ على الفعل المحذوف إيجازاً واختصاراً.

وهناك علةٌ وراء القطع إلى النصب ، وهي أنّ هذا القطع وتحول الاعراب ظاهرةٌ بارزةٌ في النحو العربيّ تنبّه الاذهان، وتستدعي اهتمامها، لأن القطع عدولٌ عن الاصل في النعت من دون سببٍ ظاهرٍ فيه ، فلو ذُكر الفعل لما بقي من تلك المزية شيءٌ ، لأنّ الجملة ستكون تامّةَ العناصرِ، وليس مايدعو إلى التنبيه، بخلاف قطع النعت عن منعوته إلى النصب من دون ذكر الفعل معه ، فإنّه يستلزم الاهتمام به ، والتنبيه عليه هذا من جهة، ومن جهة اخرى فانّ ذكر الفعل يَكّون مع فاعله والمفعول به جملةً تامّةً، فلا يصحُّ نعتُ المعرفة بها ، إلّا عن طريق الاسم الموصول؛ لأنّ الجمل في الأصل نكرات ، فلا يصحُّ القولُ : (مَرَرْت بزيدٍ أمدحٌ الكريمَ) بل يقال : (مررت بزيدٍ الذي أمدحٌ الكريمَ) ، وهذا يتنافى مع فائدة الإهتمام بالنعت؛ بسبب مافي الكلام من إطناب، بخلاف حذف الفعل والفاعل المستتر فيه والاقتصار على المفعول به ، فلا مُشكِلَ في وقوعه بعد المعارف، فضلاً عمّا فيه من دلالة على أصله، وهو النعت ثم العدول عنه إلى المفعولية.

وممّا جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿***لَكِنَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ***﴾[1] ، فقد قُطِعَتْ الصفة (المقيمينَ) إلى النصب في الآية الكريمة، لتحقيق معنى المدح والتعظيم فيها، فضلاً عن تنبيه الاذهان عليها.

ومن الجدير بالاشارة هنا ؛ أنّ خلطاً قد يقع بين هذه الظاهرة وباب الاختصاص، فيكون تقدير الفعل المحذوف في الجميع هو الفعل (أخص) ، لذلك فانّ تقدير الفعل مهمٌ في وضع المعنى، وتحديد الباب النحويّ، ولأختلاف المعنى

---

(1) سورة النساء: من الآية 162.

الأثر الواضح في الفصل بين الابواب النحويّة ، وفي ذلك يقول سبيويه : ((واعلم أنّه ليس كلُّ موضع يجوز فيه التعظيم، ولكلّ صفةٍ يحسنُ أنْ يعظّم بها؛ لو قلت : (مررتُ بعبد الله أخيك صاحبِ الثيابِ أو البزّازِ) لم يكن هذا مما يُعظّم به الرجل عند الناس ولايُفخّمَ به ، وأمّا الموضع الذي لايجوز فيه التعظيم فأنْ نذكر رجلاً ليس بنبيه عند الناس ولامعروف بالتعظيم، ثُمّ تعظّمه كما تعظّم النبيه، وذلك قولك: (مررتُ بعبد الله الصالحَ) فإنْ قلت: (مَرَرْتُ بقومِك الكرامَ الصالحين) ، ثُمَّ قلت: (المطعمين في المحلِّ) جاز)). [1]

وقد صرّح الرضي بالفصل بين ظاهرةِ القطع وباب الاختصاص فقال: ((قالوا وإنْ كانَ الاختصاصُ باللام أو الإضافة بعد ضمير الغائب نحو : (مَرَرْتُ به الفاسقَ) أو بعد الظاهر نحو : (الحمدُ لله الحميدَ) ، أو كان المختصُّ مُنكّراً، فليس من هذا الباب ، بل هو منصوب إمّا على المدح نحو : (الحمدُ لله الحميدَ) ، أو الذّمِ نحو : ﴿***وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ***﴾ [2] ، أو التّرحمِ نحو قوله:

وَيَـــأوي إلـــى نِسْـــوةٍ عُطَّـــلٍ وَشُـــعْثاً مراضـــيعَ مثـــلَ السَّـــعالي

بفعلٍ لايظهرُ وهو (أعني) أو (أخُّص) في الجميع ، أو (أمدحُ) أو (أذمُّ) أو (اترحَّمُ) كلٌّ في موضعه)) [3] .

ثانياً : حذف الفعل جوازًا :

---

(1) الكتاب : 69/2.

(2) سورة المسد : من الآية 4.

(3) شرح الكافية في النحو: 175/1.

يحذف الفعل جوازاً في مواضع عديدة ، لعلةٍ رئيسة هي العلم به لقوة الدلالة عليه إيجازاً وأختصاراً، فمن مواضع هذا الحذف الجائز حذفُ الفعل الواقع

في جواب الاستفهام [1] ، نحو قوله تعالى : ﴿***وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ***﴾ [2] فـ (لفظ الجلالة) فاعل لفعل محذوف جوازاً تقديره (خلقهن) وقد حُذِف إيجازاً واختصاراً في التعبير القرآني لتقدّم الدليل عليه.

ويحذف الفعل جوازاً في الحال [3] ، نحو قوله تعالى : ﴿***فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ***﴾ [4] ، فعامل الحال محذوف جوازاً تقديره (صلّوا) ، وقد حُذِفَ للعلم به فالحال دلّتْ على ذلك المحذوف.

---

(1) ينظر: مغني اللبيب : 407/2.

(2) سورة العنكبوت : من الآية 61.

(3) ينظر : الكتاب : 346/1.

(4) سورة البقرة: 239.

حذف الفاعل

الفاعلُ في عُرف النحاةِ ((هو الاسمُ الذي أُسند إليه فعلٌ تامٌ أصلي الصيغة أو مؤوّلٌ به)) [1] ، وهو عمدةٌ رئيسةٌ في الكلام ، ويشكل الركن الثاني للاسناد في الجملة الفعليّة، ويأتي مع فعله العامل فيه متلازمين للابانه عن المعنى المقصود فالعلاقةُ بين الفعل وفاعله علاقةٌ إسناديةٌ قائمةٌ على إسناد الفعل (الحدث) إلى الفاعل (صاحب الحدث) فضلا عن كونها علاقةَ تلازمٍ، بمعنى أنّ أحدهما مرتبطٌ ذكره بذكر العنصر الاخر، فهما كالكلمة الواحدة ، الفعل صدرها، والفاعل عجزها ؛ لذلك لا يستغنى بأحدهما عن الاخر. [2]

ولذا منع جمهور البصريّين حذفه وإذا انعدم لفظه في الظاهر فهو مستتر [3] سوى حالةٍ واحدةٍ هي بناءُ الفعلِ للمفعولِ. [4]

ويُعدُّ حذف الفاعلِ ونيابة المفعول به عنه نمطاً من أنماط العدول، وأنّ العدول في هذا الحذف يمكن أن ينظر إليه من جهتين ، الاولى هي الحذف المتمثل بحذف أحد عناصر الجملة لأغراضٍ مقصودةٍ منها لفظيّة ومنها معنوّية ، والجهة الاخرى تقدّم المفعول به وتزحزحه عن موضعه أو رتبته ليحلّ محلَّ الفاعلِ ، ويأخذُ حكَمهَ النحويَّ من الإسناد ، ويصيرُ نائباً عنه ومسنداً إليه، ويمكن تقريبُ صورة هذا

---

(1) شرح الاشموني: 42/2 –43 ، وينظر: المفصّل في علم العربيّة : 51/1 ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك : 3/2 ، الفوائد الضبائية : 253/1–254 ، شرح الحدود النحوية: 94.

(2) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح: 327/1–328 ، الاشباه والنظائر في النحو : 64/2 .

(3) ينظر: الكتاب : 14/1 ، المقتضب : 19/1.

(4) ينظر: الكتاب: 20/1.

العدول المتمثل بحذف عنصرٍ من عناصر الجملة (الفاعل) وإحلال العنصر الذي يليه (المفعول به) محلَّه على النحو الآتي :

التركيب الأصل المعدول عنه (فعل + فاعل + مفعول به) نحو (قَتلَ زيدٌ خالداً) التركيب المعدول إليه (فعل مبني للمجهول + نائب فاعل (مفعول به في المعنى)) نحو قُتِلَ خالدٌ .

وقد ذكر النحاة لذلك الحذف أغراضاً [1] ، منها العلم الواضح بالمحذوف نحو قوله تعالى : ﴿***وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا***﴾ [2] ، فقد حُذف الفاعل وذلك للعلم الواضح به ، فهو الله ﷻ .

وقد يحذف للجهل به كقوله (كُسِرَ البابُ) إذا لم تعلم من كسر الباب ، ويحذف للخوف منه نحو (سُرِقَ الكتابُ) فالقائلُ لايذكرُ الفاعل خوفاً من أنْ يناله أذى ، أو للتعظيم نحو (خُلِقَ الخنزيرُ) فقد حُذِفَ الفاعل وهو الله لفظ الجلالة ستراً لذكره بجنب الخنزير . أو التحقير او المحافظة على الفواصل او القوافي او الاسجاع وغيرها من الاغراض.

ومما جاء في القرآن الكريم على غرض التشريف والتنزيه قوله تعالى : ﴿***وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ***

---

(1) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب : 107/2 ، شرح المفصل : 69/7 ، همع الهوامع : 161/1 –162 ، اسرار النحو : 101 ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 94 –100 ، معاني النحو : 492/2 –500.

(2) سورة النساء : من الآية 28.

﴿ رَشَدًا ﴾ [1]، فقد حذف الفاعل مع أرادة الشّر وبنى الفعل للمجهول (أَشَرٌّ أُرِيدَ) ، وذكره مع إرادة الخير وهو الله ونسب الخير والرشد إليه سبحانه (أراد بهم ربُّهم رشداً) وذلك تنزيهاً وتشريفاً لله ﷻ .

---

[1] سورة الجن : 10.

المبحث الثاني
حذف بعض العناصر المتلازمة

بعض عناصر الجملة العربيّة يتوقف ذكره على ذكر عنصرٍ آخرَ ملازمٍ له، وبتعبيرٍ آخر لايقومُ أحدهما دون الاخر ، وتلك هي العناصر أو الالفاظ المتلازمة، نحو الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر، والمضاف والمضاف إليه، والصفة والموصوف، وجملة الشرط وجوابه، وهذهِ الالفاظ تستلزم تقديرها عند حذفها ، لذا كانت موطنَ عنايةٍ عند النحاةِ، فلم يجيزوا حذفها إلّا بوجود دليلٍ عليها.

وإنّي في هذا المبحث مَعْنِيٌّ بدراسةِ حذفِ المضافِ، والموصوف، والصفة، وجملةِ جواب الشرطِ، وسيكون الحديث مقتصراً عليها.

أمّا حذفُ بقيةِ العناصر المتلازمة نحو حذف المبتدأ والفاعل، والفعل، والخبر فقد مَرَّتْ دراسُتها في المبحث الأوّل (حذف العمدة) من هذا الفصل ، لذا سَأَدَعُ القول فيها .

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

مسألةُ حذفِ المضاف وإقامةِ المضاف إليه مقامَه من المسائلِ التي افاض النحاة في الحديث عنها [1] ؛ وذاك لتلازمها وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف

---

(1) ينظر: الكتاب: 108/1 ، الاصول في النحو: 193/1 ، الخصائص: 446/2 ، مغني اللبيب :290/2 –291 ، شرح ابن عقيل : 77/2–78.

إليه مجروراً كما كان في حال ذكر المضاف، وللنحاة شرطٌ في جواز ذلك هو أنْ يعطف المضاف على مماثل له [1] نحو : قول الشاعر: [2]

[المتقارب]

أكُــلَّ امــريءٍ تحســبينَ امْــرأً ونــــارٍ تَوَقّــــدُ باللّيْــــلِ نــــارَا

والذي يعنينا هنا هو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامَه، وذلك لِمَا يُحدثُه هذا الحذف من تغييرٍ نحويّ قائمٍ على أخذ المضاف إليه حُكمَ المضافِ ، فضلاً عن أنّه يحقق خروجاً في المعنى عن الحقيقة المألوفة، لذا يُقدّر المضاف المحذوف في التركيب النحوي وصولاً إلى المعنى المقصود ، فحذف المضاف لايؤدّي إلى الخروج عن الصنعة الإعرابيّة بل هو متمشٍ معها، فالدليل على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في قوله تعالى : ﴿***وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ***﴾ [3] ، هو المعنى، وليس صنعة الإعراب ؛ لأنّ العجل لايُشرب في القلوب، والمقصود هو (حبّ العجل) [4] أمّا من جهة الصنعة الاعرابيّة ، فلا يوجد في هذا النص القرآني مشكل ؛ لأنّ (العجل) مفعولٌ به للفعل (أُشربوا) ، ولولا المعنى لَمَا كان ثَمّة دليلٌ على حذفِ المضافِ، ولَمَا توصلنا إلى المعنى المقصود.

فالمعنى – إذنْ – في هذا النوع من الحذف من أهمّ الادلةِ على المحذوف، وهو الاساس في تقدير لفظ المضاف المحذوف .

ولاشكَ في أنّ هذا الحذف يؤدّي معانيَ ودلالات ترتبط بطبيعة المعنى والسياق، فمن اهم المعاني التي يؤديها حذف المضاف وإقامة المضاف إليه هي

---

(1) شرح ابن عقيل: 77/2.

(2) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(3) سورة البقرة : من الآية 93.

(4) شرح ابن عقيل : 76/2.

(الاتساع والتجوز) نحو ماجاء في قوله تعالى : ﴿***وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا***﴾ [1] ففي الآية حُذِف المضاف وهو (أهل) ، لأنّ القرية لاتسأل بل يُسأل أهلها [2] ، يقولُ سيبويه في هذا الحذف : ((هذا بابُ استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى ؛ لإتساعهم في الكلام ، وللايجاز والاختصار ... وممّا جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى : ﴿***وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا***﴾ [3] ، إنّما يُريد: اهل القريةِ ، فاختصر وعَمِلَ الفعلُ في القريةِ، كما كان عاملاً في الاهل لو كان هاهنا ... وقال تعالى ﴿***وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ***﴾ [4] ، إنّما هُوَ: ولكنّ البرَّ برُّ مَنْ آمَنَ بالله ... ومِثْلُ ذلكَ من كلامهم : بَنُو فلانٍ يَطؤهُمْ الطريقُ ، وإنّما : يَطَؤُهُمْ اهلُ الطريق)) [5] .

وغرض (الاتساع في الكلام) يرتبط بغرضين اخرين هما (الاختصار والتّجوُّز) فالاتساع غرضٌ من أغراض هذا الحذف الرئيسة مقصودٌ به الايجاز والاختصار، وأداء المعنى المقصود من الكلام بعبارةٍ أقلّ من عبارته الاصل.

وقد جاءت في كتب البلاغة أمثلةٌ كثيرةٌ على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه اختصاراً وايجازاً. [6]

وينتج عن الاتساع في التعبير نوع من المجاز (مجاز الحذف) وذلك ((بسبب نقل الكلمة من حكمٍ كان لها إلى حكمٍ ليس بحقيقةٍ فيها)) [1] ، فاقامة المضاف اليه

---

(1) سورة يوسف : من الآية : 82.

(2) ينظر: اسرار البلاغة: 416.

(3) سورة يوسف : من الآية 82.

(4) سورة البقرة: من الآية 177.

(5) الكتاب: 1/108 –109.

(6) ينظر : على سبيل المثال الايضاح في علوم البلاغة : 291–292، الاتقان في علوم القرآن : 2/808 –810.

مقامَ المضاف واخذه حكمه النحوي لتحقيقِ غرضِ التجوُّز والاتساع في التعبير، وهذا الغرض لايتحقق لو بقي التركيب النحويّ على أصله من دون حذفِ المضاف او قُدّر المضاف، فلو قُدِّر المحذوف لم يبق في التركيب النحويّ شيءٌ من هذا المعنى.

وهذا الغرض يفسّره لنا ابن جني في خصائصه، فقد ذكر معنيين آخرين علاوةً على الاتساع والتجوز هما : التشبيه والتوكيد فقال : ((أَلا ترى أنّك اذ قلتَ (بَنُو فلانٍ يَطَؤُهُم الطريقُ) ففيه من السعة إخبارك عمّا لايصحّ وطؤه بما يصحُّ وطؤه فتقول على هذا : (أخذنا على الطريق الواطيء لبني فلانٍ، ومررْنا بقومٍ موطوئين بالطريق... ووجه التشبيه إخبارك عن الطريق بما تخبر به سالكيه فشبهته بهم، إذ كان هو المؤدّي لهم ، فكأنّه هُمْ .

وأما التوكيد ؛ فلأنّك إذ أخبرت عنه بوطئه إيّاهم كان ابلغُ من وطء سالكيه لهم، وذلك أنّ الطريق مقيمٌ ملازمٌ ، فأفعاله مقيمةٌ معه، وثابتةٌ بثباتِهِ، وليس كذلك اهلُ الطريقِ ؛ لأنّهم قد يحضرون فيه ويغيبون عنه .... وكذلك قوله سبحانه : ﴿***وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا***﴾ [2] ، فيه من المعاني الثلاثة، أمّا الاتساع فلأنّه استعمل لفظ السؤال مع مالايصحُّ في الحقيقة. سُؤاله ، وهذا نحو مامضى ، ألّا تراك تقول (وكم من قريةٍ مسؤولةٍ) ، وتقول : (القرى وتسآلُكَ) ، كقولك : (أنت وشأنُكَ) ، فهذا ونحوه اتّساعٌ ... وكيف تصرّفتِ الحالُ، فالاتِّساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعةِ العربيّة)) [3] .

---

(1) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : 91.

(2) سورة يوسف : من الآية 82.

(3) الخصائص: 2/446 –447.

ومن الاغراض التي يُعدل من أجلها عن الأصل إلى هذا الحذف (المبالغةُ))، وممّا جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ ***وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ*** ﴾ [1] فقد جاء الحذف في هذه الآية ليحققَ غرضين الأوّلُ غرض الاتِّساع والتجوُّزِ عن طريق مجاز الحذف في قوله (العجل) لأنّ المقصود هو (حبُّ عبادة العجل) [2] وليس العِجلَ نَفَسه . والغرض الثاني المبالغةُ في المعنى، يقول أبو حيان ((وحسُن حذفُ ذينك المضافين، وأُسند الإشراب إلى ذات العجلِ مبالغةً، كأنّه بصورته أُشْربُوهُ)) [3] .

حذف الموصوف

حذفُ الموصوفِ ظاهرةٌ واسعةٌ في النحو العربي [4] ، وذاك لِمَا في الصفةِ والموصوفِ من تلازمٍ ، فهما ((كالشيءِ الواحدِ من حيثُ البيان، والإيضاحُ إنّما يحصلُ من مجموعِهما)) [5] ، وعلى هذا الاساس ((كان القياسُ أنْ لايُحْذَفَ واحدٌ منهما ؛ لأنّ حذفَ أحدهما نقضٌ للغرضِ وتراجعٌ عما التزموه، فالموصوف القياسُ يأبى حذفه لِمَا ذكرناه ؛ ولأنّه ربما وقَعَ بحذفِهِ لبسٌ، ألا ترى أنّك إذا قلتَ : (مَرَرْتُ بطويلٍ) لم يُعْلَمْ من ظاهرِ اللفظِ به إنسان أو رمح أو ثوب، ونحو ذلك ممّا قد يوصف بالطولِ)) [6] .

---

(1) سورة البقرة من الآية 93.

(2) شرح ابن عقيل : 76/2.

(3) البحر المحيط : 476/1 (طبعة 1993م).

(4) ينظر: الكتاب : 116/1–117 ، الخصائص : 368/2–372 ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : 546–550 ، حاشية الصبان : 70/3–71.

(5) شرح المفصل : 59/3.

(6) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

ويرى ابن جني (ت 392هـ) أنّ حذفَ الموصوفِ يكونُ في الشعر أكثرَ منه في النثرِ، لأنّ القياسَ يكادُ يحظره في النثر ((وذلك أنّ الصفةَ في الكلامِ على ضربين: إمّا (للتخليص والتخصيص) ، وإمّا (للمدحِ والثناءِ) وكلاهما من مقاماتِ الإسهابِ والإطناب، لامن مظانِ الإيجازِ والاختصارِ، وإذا كان الأمرُ لذلك لم يلقِ الحذفُ بهِ ، ولاتخفيف اللفظِ منه)) [1] .

وقد اشترط النحاةُ لحذفِ الموصوف وجود الدليل على المحذوف ، فإذا كان الموصوفُ مبهماً وغيرَ معروفٍ ولامعهود وجب ذكره ؛ لعدمِ وجود الدليل عليه، أمّا إذا كان الموصوفُ قد دلَّ عليه دليلٌ ، وقويتْ الدلالةُ عليه في السياق، أو كانت الصفة مما أختصت بالموصوف واقتصرت عليه، ففي هذه الحالة يجوز حذفُ الموصوفِ. [2]

فمن حذف الموصوف لدلالةِ الصفةِ عليه لاختصاصها بالموصوف واقتصارها عليه قوله تعالى : ﴿***إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ***﴾ [3]، فقد حُذِفَ الموصوف لوجودِ دليلٍ عليه، فلا يُحْمَلُ في الماءِ إلّا السفينة، أيْ حملناكم في السفينة الجارية، فقد حُذفِ الموصوف ايجاز واختصاراً لوجود قرينةٍ دالةٍ عليه.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿***فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ***﴾ [4] ، فقد دلّتْ الصفةُ (قاصِراتُ الطرْفِ) على الموصوفِ المحذوف، وذلك من خلالِ معناها، فـ (

---

(1) الخصائص : 366/2.

(2) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(3) سورة الحاقة : 11.

(4) سورة الرحمن : من الآية 56.

قاصِراتُ الطرْفِ) صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ تقديره (حُورٌ) ، لأنّ هذه الصفة من الصفات التي اختصت بها الحورُ العِينُ، واقتصرت عليها وثبتت لها.

حذف الصفة

ذكر النحاةُ أنّ حذفَ الصفةِ جائزٌ إنْ دلَّ الحالُ على حذفها [1] ، وإنْ لم يدلّ دليلٌ من اللفظ أو الحال عليها فلا يجوز حذفها.

وذهب جماعةٌ من النحاةِ إلى أنّ حذفَها يقلُّ مع العلم بها ؛ لأنّه قد جِيْ بها في الأصل لتحقيقِ فائدةِ إزالة الإشتراك أو العموم ؛ وذلك لكونها قيداً من القيود اللغويّة [2] ، فالصفة إنْ دلّتْ عليها قرينةٌ من اللفظِ أو من الحالِ جاز حذفُها، وإنْ عُريتْ من الدلالةِ عليها من اللفظ أو من الحال فحذفها لايجوز، يقول ابن جني (ت 392هـ) في هذا الصددِ ((فامّا إنْ عُريتْ من الدلالة عليها (أيْ : الصفة) ، فإنّ حذفها لايجوز، أَلَا تراك لو قلت : وردنا البصرة فاجزنا بالأُبلة على رجلٍ، أو رأينا بستاناً ، وسكتَّ لم تُفدْ بذلك شيئاً ؛ لأنّ هذا أو نحوه ممّا لايُعرّى منه ذلك المكان، وإنّما المتوقّعُ أن تصفَ مَنْ ذكرتَ أو ماذكرتَ ، فإنْ لم تفعلْ كلّفنَ عِلْمَ مالم تدلّل عليه، وهذا لغوٌ من الحديثِ ، وجَوْرٌ في التكليف.)) [3]

وحذفُ الصفة قد وقعَ في مظانٍ من أساليب العربيّة من ذلك ماجاء في قوله تعالى : ﴿***يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا***﴾ [4] : ايْ : فئةً كافرةً ؛ لأنّ المؤمنين لايقاتلون إلّا الكفارَ والمشركينَ، ومن ذلك قوله تعالى ايضاً. ﴿***وَإِذَا مَا***

---

(1) ينظر: الخصائص : 370/2.

(2) ينظر: همع الهوامع: 188/5.

(3) الخصائص: 373/2.

(4) سورة الانفال من الآية 45.

﴿ ***أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ*** ﴾ [1] ، أيْ إذا ما أُنْزِلتْ سورةٌ تفضَحُهمْ ، ومنه قول المرقّشِ الاكبر : [2]

[الوافر]

وَرُبَّ أَسْـــيْلةِ الْخـــدَّيْنِ بِكْـــرٍ مُنعّمَـــــةٍ لَهَـــا فـــــرعٌ وجِيـــــدُ

فقد وصفَ الشاعُر فتاتَه بصفاتٍ منها أنّ لها فرعاً وجِيداً، وأراد بذلك أنّ لها فرعاً فاحماً وجِيداً طويلاً بقرينة ((أنّ مدحَ الفتاة بالجمال لايكونُ بأمرٍ عامٍّ يشاركُها في مثلِهِ آلاف من نظيراتِها، فليس من المدحِ وصفُها بمجردِ فرع لها، وجِيد فهذان أمرانِ ملازمان كلّ فتاةٍ ، وإنما يكون المدحُ بأوصافٍ وبمزيا خاصةٍ تتحقّقُ في كلٍّ منهما، كشدةِ سوادِ الشعرِ، أو نعومتِهِ، أو طولِه ... أو ... وكطولِ الجِيدِ باعتدالٍ، أو استدارتِهِ، وعدمِ غلظةٍ كذلك.)) [3] .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ ***أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا*** ﴾ [4] ، أيْ كلَّ سفينةٍ صالحةٍ [5] ، بدليلِ قولُه تعالى : ﴿ ***فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا*** ﴾ ، فهذا يدلُّ

---

(1) سورة التوبة من الآية 127.

(2) ديوان بني بكر في الجاهلية : 571.

(3) النحو الوافي : 3/ 493.

(4) سورة الكهف : 79.

(5) ينظر: مغني اللبيب : 398/2.

على أنّ السفينة قبلُ هذا خاليةٌ من العيبِ وصالحةٌ للانتفاع بها، والدليل الاخر على حذف الصفة في هذه الآية ورودُ قراءةٍ عليها، فقد قُرِئَتْ (كلَّ سفينةٍ صالحةٍ) [1] .

حذف جملة جواب الشرط

الشرطُ أسلوبٌ مكوّنٌ من مركبين إسناديين أحدهما مرتبطٌ بالاخر ، ويقومُ ((على تعليق حصول مضمونِ جملةٍ هي جملة جواب الشرط، بحصول مضمون جملةٍ أخرى هي جملةُ الشرطِ)) [2] ، فعلاقة الشرط بجوابه علاقة تلازم، وارتباط احدهما بالاخر، فلا يستغني احدهما عن الاخر، ذلك أنّ حذفَ جملة الجواب يستدعي تقديرها ؛ لِمَا بينها وبين جملة الشرط من تلازم في التركيب.

ويشتمل حذف جملة جواب الشرط على :

أوّلاً: حذفها وجوباً.

ثانياً: حذفها جوازاً.

أوّلاً: حذفها وجوباً

يُحذف جواب الشرط وجوباً، وذلك إذا تقدّم عليه أو اكتنفه مايدلُّ عليه، وكان فعل الشرط ماضياً [3] ، نحو قوله تعالى : ﴿ ***وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ*** ﴾ [4] ، وهذا هو مذهب البصريّين.

---

(1) نُسِبَتْ هذه القراءة إلى سيدنا عبدالله بن مسعود رضي الله عنه في : (جامع البيان: 2/6) ، في حين نُسبت إلى سيدنا عثمان بن عفان وسيدنا عبدالله بن عباس رضي الله عنهما في : (الجامع لأحكام القرآن : 34/11).

(2) التعريفات : 73.

(3) ينظر: مغني اللبيب : 433/2.

(4) سورة البقرة: من الآية 172.

أما الكوفيّون فيرون أنّ المتقدّم هو الجواب، ولاحذف في هذه المسألة [1] . وقد ردّ البصريون ذلك بأنّه لو كان الجواب هو المتقدّم للزمته الفاء إذا كان جملةً اسمية ، ولجُزِمَ إنْ كان فعلاً. [2]

وقد علّلَ ابن السراج (ت 316هـ) وجوب الحذف بقوله : ((فأمّا قولهم : (أجيئك إنْ جئتني) ، و (آتيك إنْ تأتني) ، فالذي عندنا أنّ هذا الجواب محذوفٌ كفعنه الفعل المقدّم ، وإنّما يستعمل على جهتين: إمّا أنْ يضطَر إليه شاعرٌ ، فيقدّم الجزاء للضرورة وحقُّه التأخيرُ. وإمّا أنْ تذكرَ الجزاء بغير شرطٍ ولانية فيه فتقول: (أجيئك) فيعدك بذلك على كلِّ حالٍ، ثُمَّ يبدو لك أَلَا يجيئك فتقول : (أنْ جئتني) ، ويستغني عن الجواب بما قدّم)) [3] .

ويُمكن القول : إنّ لكلِّ مذهبٍ من المذهبين صورة من صور العدول ، فعلى مذهب البصريّين يتمثل العدول بصورة حذف جملة جواب الشرط والاصل فيها الذّكر، وبيان ذلك أنّ المتكلم يقصدُ أوّلاً الاخبار مجرداً من الشرط نحو قوله (آتيكَ) ، ثُمَّ يبدو له أنْ يضعَ شرطاً لذلك (الاتيان) ، فيذكر جملةَ الشرطِ، ويدع جملةَ جوابِ الشرطِ ؛ لدلالةِ ماتقدّمها عليها، مما أغنى عن ذكرها ايجازاً واختصاراً في التعبير.

أمّا على مذهب الكوفيين فانّ العدول يتمثل بصورة تقديم ماحقُّه التأخير على ماحقّه التقديم وهو تقديم جواب الشرط على جملة الشرط عنايةً واهتماماً وتأكيداً، وعلى هذا الاساس يمكن قبول المذهبين من دون ترجيح.

---

(1) ينظر: : شرح الاشموني: 15/4.

(2) ينظر : شرح المفصّل : 7/9.

(3) الاصول في النحو : 196/2.

ثانياً : حذفها جوازاً

تُحْذَفُ جملةُ جوابِ الشرط جوازاً، وذلك إنْ عَلِمَ المخاطب بها وتقدّمها مايدلُّ عليها. [1]

ولاشكَّ في أنّ لذلك الحذف أغراضاً بلاغيّة منها (الايجاز والاختصار) نحو قوله تعالى : ﴿***وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ***﴾ [2] ،أيْ واذا قيل لهم اتقوا .. أعرضوا. [3]

ويُحْذَفُ جوابُ الشرطِ لضربٍ من (التعظيم والتهويل) نحو قوله تعالى : ﴿***وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ***﴾ [4] أيْ رأيتَ أمراً فظيعاً لاتكاد تحيط به العبارة [5] ، فحذف جواب الشرط لايكون إلّا لغرضٍ مقصودٍ ومعنىً مرادٍ ؛ ذلك أنّ ((حذف الجواب أبلغُ في المعنى من إظهاره، ألا ترى أنّك إذا قلت لعبدك : (والله لئن قمتَ إليك) ، وسكتَّ عن الجواب ذهب فكره إلى أنواع من العقوبة والمكروه من القتل والقطع والضرب والكسر، فإذا تمثلت في فكره أنواع العقوبات وتكاثرت عظُمتْ الحالُ في نفسه، ولم يعلم أيّها يتقي ، فكان أبلغ في ردعه وزجره عما يكره منه، ولو قلتَ : (والله لئن قُمْتُ إليك لأضربنّك) وأظهرت الجواب،

---

(1) ينظر: الكتاب : 103/3 ، المقتضب : 81/2.

(2) سورة يس : 45.

(3) ينظر: همع الهوامع : 67/2.

(4) سورة السجدة: من الآية 12.

(5) ينظر: مغني اللبيب : 34/2 ، الايضاح في علوم البلاغة : 187/1.

لم يذهب فكره إلى أنواع المكروه سوى الضرب، فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه، لأنّه قد وطّن له نفسه، فيسهل ذلك عليه))[1] .

ولقد كان البلاغيّون يشيرون إلى مافي هذا الحذف من غرض (الاطلاق) ، فقد جاء في الإتقان : ((إنّما يحسن الحذف لقوة الدلالة عليه، أو يقصد به تعديد أشياء، فيكون في تعدادها طول وسآمة، فيحذف ويكتفي بدلالة الحال، وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها)) [2] .

ومما جاء على ذلك الغرض قوله تعالى : ﴿***وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا***﴾ [3] ، فقد حذف جواب الشرط لغرض الاطلاق، فحذف الجواب ((إذا كان وصف مايجدونه ويلقونه عند ذلك لايتناهى فجُعِل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف مايشاهدونه، وتركت النفوس تقدّر ماشاءته، ولاتبلغ مع ذلك كنه ماهنالك . وكذا قوله : ﴿***وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ***﴾ [4] ، أيْ لرايت امراً فظيعاً لاتكاد تحيط به العبارة)) [5] .

ومن الجدير بالاشارة إليه أنّ جواب الشرط قد يحذف فيقع موقعه جملة شبيهة به لفظاً ومعنى توحي بانّها هي الجواب غير أن النحاة يقدّرون جواباً غيرها لأنّ

---

(1) الانصاف في مسائل الخلاف : 461/2 –462، وينظر: شرح المفصل : 9/9 ، البرهان في علوم القرآن : 183/3.

(2) الاتقان في علوم القرآن : 57/2.

(3) سورة الزمر : من الآية 73.

(4) سورة الانعام: من الآية 27.

(5) الاتقان في علوم القرآن : 57/2.

الجواب مسبَّبٌ عن الشرط [1] ، ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿***مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ***﴾ [2] فجملة (فإنّ اجلَ الله لآتٍ)) ليست هي الجواب، بل الجواب محذوف تقديره (فليبادر بالعملِ) وذلك لأنّ ((الجواب مسبَّبٌ عن الشرط، وأجل الله آتٍ سواء أُوجد الرجاء أم لم يُوجد، وإنّما الاصل : فليبادر بالعمل فإنّ أجل الله لآتٍ)) [3] .

ومما جاء على ذلك ايضاً قوله تعالى : ﴿ ***وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا*** ﴾ [4] فالنحاة يرون أنّ جواب الشرط ومحذوف تقديره عند بعضِ النحاة (لكان هذا القرآنُ) ، بَيْدَ أنّ بعضاً أخر قدّره (لَمَا آمنوا) [5] .

ويبدو لي أنّ التقدير الاخير أولى بالقبول ؛ وذاك لموافقته مافي الشرط من غايةٍ هي نفي الايمان عن الكافرين، فجواب الشرط جاء متناسباً مع المعنى والمقام؛ لأنّ الكافرين طلبوا تسير الجبال بالقرآن فالقرآن أخبر عن ذلك الامر بانّه لوحدَثَ لما آمنوا، لذلك قرر جواب الشرط المقدّر نفي إيمانِهم حتّى لو حدثَ ماطلبوا من النبي ﷺ من تسير الجبال وإحياء الموتى وغيرها.

---

(1) ينظر: مغني اللبيب : 434/2.

(2) سورة العنكبوت : 5.

(3) مغني اللبيب : 434/2.

(4) سورة الرعد : من الآية 31.

(5)

المبحث الثالث

حذف الفضلة

إنّ حذف العمدة والفضلة ليسا سواءاً عند النحاة، فالنحويون في الغالب لايقدرون الفضلة المحذوفة، ورُبّما كانت العلةُ هي امكان أنْ تستقل الجملة دونها وينعقدُ الكلامُ من الفعل والفاعل لذلك جاز حذفها. [1]

بَيْدَ أنّ هناك من الفضلات مالايمكن الاستغناء عنها في الكلام ؛ لتوقف المعنى عليها من ذلك قوله تعالى ﴿ ***وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً*** ﴾ [2] ، فالحال (مَرَحاً) فضلةٌ لايمكن حذفها – هنا – والاستغناء عنها ، لأنّ المعنى ينتقض بحذفها .

وبناءاً على ما تقدّم فانّنا سندرس حذف الفضلة في هذا المبحث الذي يشتمل على :

- حذف المفعول به.
- حذف الحال .

حذف المفعول به

يجوز حذف المفعول به عند النحاة وذلك لانّ ((المفعول لما كان فضلةً تستقل الجملة دونه، وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول جاز حذفه

---

(1) ينظر: شرح المفصل: 39/2 ، شرح ابن عقيل: 543/1.

(2) سورة لقمان من الآية : 18.

وسقوطه)) [1] ، وحذف المفعول به امرٌ يرتبط بمعنى الكلام والقرائن التي متى مادلّتْ عليه جاز حذفه، لأنّه ((لايجوز حذفُ شيءٍ لا وجوباً ولاجوازاً إلّا مع قرينةٍ دالّةٍ عليه)) [2].

وقد قسّمَ النحاة هذا الحذف على قسمين : الأوّلُ يكون الحذفُ فيه اختصاراً، والثاني: يكون الحذفُ فيه اقتصاراً [3] .

فالمحذوف اختصاراً ((يحذف من الكلام لفظاً لكنه مرادٌ معنىً وتقديراً ... ولايحذف إلاّ لدليلٍ وذلك نحو قوله تعالى ﴿ ***ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا*** ﴾ [4] ، أيْ: من خلقته؛ لأنّ الاسم الموصول لابدَّ له من عائدٍ)) [5] ومن ذلك ايضاً قوله تعالى ﴿ ***يَابَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ*** ﴾ [6] ، فقد حذف المفعول به من جملةِ الصّلة ، والتقدير (الّتي أَنْعَمْتُها) ، فالمعنى يستلزم تقدير المفعول به لكونه رابطاً بين الصلة والموصول. [7]

ولاشكَّ في أنّ لهذا الحذف اغراضاً في المعنى ذكرها النحاة كـ(التحقير والاستهجان والجهل بالمفعول وغير ذلك من الأغراض. [8]

---

(1) شرح المفصل : 39/2 ، وينظر: شرح ابن عقيل : 543/1 .

(2) شرح الكافية في النحو : 103/1 ، وينظر: الاصول في النحو :42/1.

(3) ينظر: مغني اللبيب : 372/2 ، شرح الاشموني: 198/1 –199.

(4) سورة المدثر: 11.

(5) معاني النحو : 514.

(6) سورة البقرة من الآية : 40.

(7) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى : 124.

(8) ينظر: شرح الاشموني: 99/1 ، حاشية الصبان: 92/2، همع الهوامع : 167/1.

فمن حذف المفعول به لضربٍ من الاحتقار ماجاء في قوله تعالى ﴿***كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ***﴾ [1] أيْ لَاَغْلبنّ الكافرين، ومنهم من يرى علاوةً على هذا الغرض . أنّ الغلبة عامّةٌ لله تعالى وأنْ كان المقصود بها الكافرين. [2]

ومن حذفه لغرض الاستهجان ماجاء في قول أمِّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها : (ما رأيتُ منه ولا رأى مني) أيْ ما رأيْتُ منه العورةَ، وقد حذفت المفعول به استهجاناً.

وقد يُحْذَفُ للجهل به كقولك : (ولدتْ فلانةُ) فقد المفعول به حُذف جهلاً به. [3]

وقد يكون للحذف غرضٌ لفظيٌّ هو مناسبةُ رؤوس الآي، نحو ماجاء في قوله تعالى : ﴿***مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى***﴾ [4] ، أيْ وماقلاك ، ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنّ لهذا الحذف غرضاً اخرَعلاوةً على هذا الغرض، اذ يقول: ((غيرَ أنّي أرى لهذا الحذف غرضاً بديعاً، وسرّاً لطيفاً علاوةً على ماذكروه، وهو أنّ الحذف ههنا للاكرام والتعظيم، وذلك انّه تعالى لم يردْ أن يوجه بالقلى فيقول (وماقلاك)،وانّما اكتفى بالمفعول السابق اكراماً لرسول الله من أنْ يناله الفعل))[5]، فواضح أنّ حذف

---

(1) سورة المجادلة : 21.

(2) ينظر: معاني النحو : 515/2.

(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن : 162/2.

(4) سورة الضحى: 3.

(5) معاني النحو : 515/2.

المفعول بـه حقق فائدتين: احداهما ، لفظيـة تتمثـل فـي المناسبة بـين رؤوس الآي، والاخرى، معنويّة ، تتمثل في افادة التعظيم.

ومن أغراض الحذف اللفظيّة غرضُ (الايجاز) نحو ماجاء في قوله تعالى : ﴿ ***فَـإِنْ لَـمْ تَفْعَلُـوا وَلَـنْ تَفْعَلُـوا فَـاتَّقُوا النَّـارَ الَّتِـي وَقُودُهَـا النَّـاسُ وَالْـحِجَـارَةُ أُعِـدَّتْ لِلْكَـافِرِينَ*** ﴾ [1] ، فقد حذف مفعول (تفعلوا) ، وقد دلّ عليه قوله تعالى : ﴿ ***وَإِنْ كُنتُمْ فِـي رَيْـبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَـى عَبْدِنَا فَـأْتُوا بِسُـورَةٍ مِنْ مِثْلِـهِ وَادْعُـوا شُـهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ*** ﴾ [2] .

وارى أن في ذلك إهانة وتحقيراً للكافرين لعدم قدرتهم على الاتيان بسورة من مثل القرآن الكريم ودعوة شهدائهم من دون الله بدليل قوله تعالى ﴿ ***وَلَنْ تَفْعَلُوا*** ﴾ .

وقد يحذف المفعول به لضربٍ من الايجاز ايضاً بعد فعل المشيئة نحو قوله تعالى : ﴿ ***قُلْ فَلِلَّـهِ الْـحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَـوْ شَاءَ لَـهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ*** ﴾ [3] أيْ : فلو شاء هدايتكم [4] ، فقد حذف مفعول (شاء) لدلالةِ جواب الشرط عليه ايجازاً واختصاراً .

ومن حذفه للغرض نفسِهِ ماجاء في قوله تعالى : ﴿ ***وَأَضَـلَّ فِرْعَـوْنُ قَوْمَـهُ وَمَا هَدَى*** ﴾ [5] بمعنى أنّ فرعون اضلّ قومه وماهداهم ، ومن النحاة المحدثين من يرى أنّ هذا الحذف جاء لغرضٍ اخرَ يُضاف إلى غرض الايجاز هو غرض

---

(1) سورة البقرة: 24.

(2) سورة البقرة: 23.

(3) سورة الانعام: 149.

(4) ينظر: مغني اللبيب : 409/2.

(5) سورة طه: 79.

(الاطلاق والعموم) [1] ، بمعنى أنّ فرعون لم يهدِ أحداً ولم يتصف بصفة الهداية ، ومثله قوله تعالى : ﴿ ***وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا*** ﴾ [2] ، ويرى الشوكاني (ت 1250هـ) أنّ حذف مفعول (ليخشَ) وقع ((لتذهب نفس السامع في تقديره كلَّ مذهبٍ محتملٍ، فينظر كلُّ سامعٍ بحسب الأهم عنده مما يخشاه أنْ يصيب ذريته))[3] .

والمحذوف اختصاراً هو الذي لايتعلق غرضُ بذكره لذلك يقتصر المتكلُم على ذكر الحدثِ وصاحبِهِ من دون أنْ ينوي ذكر المفعولِ ، فيكون الفعل اللازم والمتعدي – والحال هذه – سواءٌ ، ولايُقدّر المفعول به لفظاً أو معنى، لأنّ التقدير يُفسد المعنى ، يقول ابن هشام الانصاري: ((جرت عادة النحويّين أن يقولوا : يحذف المفعول اختصارً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار الحذف لدليلٍ، وبالاقتصار الحذف لغيرِ دليلٍ ، ويمثلونه بنحو (كُلوا واشربوا) [4] أيْ : أوقعوا هذين الفعلين)) [5].

ومما جاء على ذلك قوله تعالى : ﴿ ***وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ*** ﴾[6] يقول الزمخشري في تفسير هذه الآية الكريمة : ((المفعول الساقط من (لايبصرون) من قبيل المتروك المطروح الذي لايلتفت إلى إحضاره بالبال، لامن قبيل المقدّرِ المنويّ ، كأنّ الفعلَ غيرُ متعدٍ أصلاً نحو (يعْمهون) في قوله تعالى : ﴿***وَيَذَرُهُمْ***

---

(1) ينظر: معاني النحو: 515/2 ، نحو القرآن : 36.

(2) سورة النساء: 9.

(3) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير: 429/1.

(4) سورة الطور : من الآية 19.

(5) مغني اللبيب : 372/2.

(6) سورة البقرة : من الآية 17.

فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [1])) [2] ومثله قوله تعالى : ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [3] .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [4] فلم يذكر المفعول به مع هذين الفعلين لأنّ ((الفعلَ ينزلُ لهذا القصد منزلة ما لا مفعولَ له ومنه ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [5])) [6] .

حذف الحال

يجوز حذف الحال إذا دلّ عليها دليلٌ ، وقد ذكر النحاة أنّ ذلك في حال كون الحال قولاً قد أغني عنها المقولُ نحو قوله تعالى : ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ (۞) سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ [7] ، أيْ قائلين [8] .

ومن ذلك ايضاً قوله تعالى : ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنْ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾ [9] أيْ قائلين . [10]

---

(1) سورة الاعراف: 186.

(2) الكشاف: 155/1.

(3) سورة البقرة: من الآية 15.

(4) سورة الزمر : من الآية 9.

(5) سورة البقرة: من الآية 258.

(6) مغني اللبيب : 372/2.

(7) سورة الرعد : 23 ، 4.

(8) ينظر: مغني اللبيب: 410/2 ، شرح الاشموني: 260/1.

(9) سورة البقرة: 127.

(10) ينظر: مغني اللبيب : 410/2.

وقد يحذف الحال لوجود قرائن معنوّيةٍ تُثبت تقدير حال محذوفة، ومن هذه القرائن الحكم الشرعي في القرآن الكريم ، وبيان ذلك في قوله تعالى ﴿ ***فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ*** ﴾ [1] فإنّ الفعل (شَهِدَ) يتطلب حالاً تقيده وقد حُذفت الحال ههنا وتقديرها (من شهدِ منكم الشهر بالغاً صحيحاً فليصمه) ، فالحكم الشرعي في الصوم قرينةٌ معنويّةٌ دلّتْ على حذف الحال. [2]

---

(1) سورة البقرة: 185.

(2) ينظر: الخصائص : 378/2 ، 379.

الفصل الثالث

العدول في الفصل

وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل : **الفصل بين المبتدأ والخبر**

المبحث الثاني: **الفصل بين الفعل والفاعل**

تَمهيد

للجملة العربيّة عند النحاة ركنان أساسيّانِ : المسند والمسند إليه [1]، فالمبتدأ في الجملة الاسميّة مسندٌ إليه ، والخبر مسندٌ، أمّا في الجملة الفعلية فالفاعل أو نائبه مسندٌ إليه، والفعل مسندٌ ، وكلُّ ركنٍ من هذين الركنين عمدةٌ لاتقوم الجملة إلّا به ، وماعدا هذين الركنين مما تشتمل عليه الجملة فهو فصلةٌ ، فالجملةُ مفهومٌ نحويٌّ يُشير إلى العلاقة الإسنادية بين فَعْلٍ وفاعلٍ ، أو مبتدأ وخبرٍ، أو ماهو في حكم ذلك ، فهي مقيّدةٌ بالإسناد ، والإسناد هو العلاقةُ بين المسند والمسند إليه، أو ((العلاقةُ الضّمنيّةُ التي تربط المسند بالمسند إليه)) [2] ، أوضمُّ حُكمٍ إلى آخر وإفادةُ السامعِ إفادةً تامّةً.

وقد قام تصورُ النحويّين لعناصر الجملة في العربيّة على أساس أنّ المسند والمسند إليه من ألزمِ الضروريات لبناء الجملة، فلا يتصوّر النحويّون جملةً لا إسنادَ فيها ، وهذا يعني أنّ طرفي الإسناد متلازمان ، ولابدَّ لاحدهما من الآخرِ، فلا يستغني أحدهما عن الآخر ، فالمبتدأ لابدَّ له من خبرٍ ، والفعل لابدَّ له من فاعلٍ، وقد عقدَ سيبويه (ت 180 هـ) في كتابه باباً بيّن فيه التلازم بين المسند والمسند إليه، إذ قال (وهذا بابُ المسندِ والمسندِ إليه، وهما لايَغْني واحدٌ منهما عن الآخر، ولايجدُ المتكلّمُ منه بُدّاً ، فمن ذلك الاسمُ المبتدأ ، والمبنيُّ عليه ، وهو قولُك : (عبدُ اللهِ

---

(1) ينظر: شرح الكافية في النحو : 8/1 ، مغني اللبيب : 5/2 ، الألسنية العربيّة : 54، في النحو العربي قواعد وتطبيق : 84 ، معاني النحو : 14/1.

(2) الألسنية العربيّة : 54.

أخوك ، وهذا أخوك) ، ومثل ذلك (يَذْهَبُ عبدُ اللهِ) ، فلا بُدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّلِ بُدٌّ من الآخرِ في الابتداءِ، ومما يكونُ بمنزلةِ الابتداء قولك: كانَ عبدُ اللهِ منطلقاً، وليتَ زيداً منطلقٌ ؛ لأنّ هذا يحتاج إلى مابعده كاحتياج المبتدأ إلى مابعده) [1] ، وكذلك فعل المبرّدُ (ت 285هـ) ، إذ قال : ((هذا بابُ المسند والمسند إليه ، وهما مالايستغني كلُّ واحدٍ مِنْ صاحبه، فمن ذلك : قام زيدٌ ، والابتداءُ وخبره)) [2] .

وهدفُنا ممّا ذكرناه عن مفهوم التلازم بين المسند والمسند إليه أنْ نؤكّدَ مسألةً لها أهميةٌ قصوى في تأكيد فكرة الفصل بين مفردات أو عناصر الجملة ، هذه المسألةُ هي أنّ النحاة قاموا باستقراء الكلام العربي ، فما ظهر فيه المسند والمسند إليه متلازمين من دون الفصل بينهما بفاصلٍ فهو الاصل، فالأصلُ ((أنْ يلي الفاعل الفعلَ من غيرِ أنْ يَفْصِلَ بينه وبينَ الفعلِ فاصلٌ ؛ لأنّه كالجزء منه ، ولذلك يُسكَّنُ له آخرُ الفعلِ إنْ كان ضميرَ متكلمٍ، أو مخاطبٍ ، نحو (ضربْتُ ، وضربْتَ) وإنّما سكّنوه كراهةَ تولي أربعُ متحركاتٍ ، وهم إنّما يكْرهون ذلك في الكلمة الواحدةِ ، فدلَّ ذلك على أنّ الافعل مع فعلِهِ كالكلمة الواحدة)) [3] ، والاصلُ أنْ يلي الخبرُ المبتدأ من غير أنْ يفصلَ بينه وبين المبتدأ فاصلٌ. [4] ، وقد يُعْدلُ عن هذا الاصل وذلك بالفضل بين المسند والمسند إليه، كالفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول به نحو (أكرمني زيدٌ) ، والفضل بين المبتدأ وخبره بضمير الفصل نحو (زيدٌ هو الناجحُ) ، فالفصل بين طرفي الجملة عدولٌ عن الأصل، إذ الاصل في الجملة أنْ لايُفصَل بين عناصرها.

---

(1) الكتاب : 23/1.

(2) المقتضب : 128/4.

(3) شرح ابن عقيل : 484/1 ، وينظر : شرح المفصّل : 75/1.

(4) ينظر: الكتاب : 23/1 ، المقتضب : 126/4.

ومن الثابتِ في الدراسة النحويّة أنّ الفصلُ كان حظهُ في دراسة النحويين مقصوراً على الفصل بين مفردات أو عناصر الجملة ، أما الفصلُ عند البلاغيين فقد كان مقصوراً على الفصل والوصل بين الجمل ، فقد عدلوا عن دراسة الفصل بين مفردات التركيب النحويّ ؛ لأنّهم يرون في دراسة النحويّين لها مايكفيها ، فالنحاة كانوا مهتمين بدراسة الفصل بين مفردات الاسناد الاساسّية ، كالفصل بين المبتدأ وخبره، والفصل بين الفعل وفاعله، أمّا البلاغيّون فقد درسوا الوصل والفصل بين الجمل . [1]

وعلى أساس من هذا فإنّي معنيٌّ – هنا – بدراسة الفصل بين عناصر الجملة، لذا سيكون هذا الفصل معنيّاً بمواضع الفصل بين عناصر الإسناد في الجملةِ حسبُ مع الإشارة إلى الفواصلِ التي أجاز النحاةُ الفصل بها، وقد اشتمل هذا الفصلُ على مبحثين :

المبحث الأوّل : الفصل بين المبتدأ والخبر.

المبحثُ الثاني : الفصل بين الفعل والفاعل .

---

[1] ينظر: دلائل الإعجاز : 246 ، الإيضاح في علوم البلاغة : 151.

المبحث الأوّل
الفصل بين المبتدأ والخبر

الأصل في طرفي الإسناد (المسند والمسند إليه) أنْ يكونا متلازمين لابُدَّ لأحدهما من الآخر ، فهما ((مالايَغني واحدٌ منهما عن الآخر~، ولايجدُ المتكلّمُ مِنْهُ بُدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ ، والمبنيُّ عليه، وهو قولك عبدُ اللهِ أخوك، وهذا أخوك، ومثلُ ذلك يَذْهَبُ عبدُ اللهِ، فلا بُدَّ للفعل من الاسمِ كما لم يكن للاسم الأوّلِ بُدٌّ من الأبتداءِ ، وممّا يكون بمنزلة الابتداءِ قولُك: كانَ عبدُ اللهِ منطلقاً، وليتَ زيداً منطلقٌ ؛ لأنّ هذا يحتاج إلى مابعده كاحتياج المبتدأ إلى مابعده)) [1] .

ومن كلام سيبويه نلمحُ أنّ المبتدأ والخبر يكوّنانِ بنيةً متلازمةً لابُدَّ لأحد طرفيها من الآخرِ ، ولايمكن أن يستغني طرفٌ عن الآخر ؛ لأنّ ((الخبرَ مرتبطٌ بالمبتدأ ارتباط المحكومِ بالمحكومِ عليه، ولم يحتجْ إلى حرفٍ رابطٍ بينهما، كما لم يحتجِ الفعل والفاعل إلى ذلك)) [2] وأشار سيبويه أيضاً إلى التلازم بين الفعل وفاعله في قوله المتقدّم الذكرِ.

وقد يَعْدلُ المتكلّمُ عن الاصل وذلك بالفصل بين عناصر التركيب النحويّ [3] ، ولايحقّقُ هذا العدول تغييراً في مواقع مفردات التركيب النحويّ حسبُ ، ولكنّه يحقق أغراضاً معنويةً كانت مدعاةً إلى هذا النمط من العدول.

---

(1) الكتاب : 23/1 ، وينظر: المقتضب : 126/4.

(2) همع الهوامع: 38/1.

(3) ينظر: الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : 130.

ويشتمل هذا المبحث على :

- الفصل بين المبتدأ والخبر بضميرِ الفصلِ.
- الفصل بين المبتدأ والخبر بالفعل.
- الفصل بين المبتدأ والخبر بالجملة الاعتراضية.

الفصل بين المبتدأ والخبر بضمير الفصل

أجاز النحويّون الفصل بين المبتدأ وخبره ، أو ما أصلُهُ مبتدأ وخبر بضمير الفصل ، ووضعوا لذلك شروطاً منها [1] ، أنْ يفصل بين معرفتين ، أو يكون المبتدأ معرفة نحو (زيدٌ هو الناجحُ) ، وأنْ يكونَ من الضمائر المنفصلةِ المرفوعة المحلِّ، نحو قوله تعالى : ﴿***وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ***﴾ [2] وقوله تعالى : ﴿***وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ***﴾ [3] .

وقد اختلف النحاة في إعراب هذا الضمير، فذهب البصريّون إلى أنّه لا محلَّ له من الإعرابِ ؛ لأنّه دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر ؛ ولهذا ((سُمي فصلاً ؛ لأنّه فصلَ بين الخبر والتابع، وعماداً ؛ لأنّه يعتمدُ عليه معنى الكلام ، وأكثرُ النحويّين يقتصرُ على ذكر هذه الفائدة ، وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم

---

(1) ينظر: الكتاب : 392/2 ، الكشاف: 112/1 ، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): 67/2 ، شرح المفصل : 110/3.

(2) سورة البقرة : من الآية : 254.

(3) سورة التوبة: من الآية : 111.

الصفة ، لوقوع الفصل في نحو . ﴿كُنتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [1] ، والضمائر لاتوصف)) [2] .

في حين ذهب الكوفيّون إلى أنّ لهذا الضميرِ محلّاً من الإعرابِ، واختلفوا في ذلك المحلِّ، فذهب الكسائي (ت 189هـ) إلى أنّ محلَّه بحسب مابعده [3] ، في حين ذهب الفرّاءُ (ت 207هـ) إلى أنّ حكمَهُ حكمُ ماقبله ((لأنّه توكيدٌ لِمَا قبله متنزلٌ منزلة النفسِ إذا كان توكيداً)) [4] ، فمحلُّهُ ((بين المبتدأ والخبر رفعٌ ، وبين معمولي (ظنّ) نصبٌ ، وبين معمولي (كان) رفعٌ عند الفرّاء ، ونصبٌ عند الكسائي، وبين معمولي (إنّ) بالعكس)) [5] .

ومهما يكن من أمرٍ ، فإنّ لضمير الفصل أثراً في التركيب النحوي إسناداً ومعنى ، فامّا الإسناد فإنّه لايكون إلّا بين اسمين معرفتين (مبتدأ وخبر) ، ليُثبتَ خبريّة الاسم الواقع بعده [6] ، نحو قوله تعالى : ﴿وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [7] ، فضميرُ الفصل (هُمُ) أفادَ أنّ مابعده خبرٌ لاتابعٌ ، ولولا هذا الضميرُ لاحتمل أنْ يكون تابعاً، فوجود هذا الضمير عيّن أنْ يكون (الْمُفْلِحُونَ) هو الخبر، ولولا ضمير الفصل هذا لاحتمل أن يكون تابعاً.

---

(1) سورة المائدة : من الآية : 117.

(2) مغني اللبيب : 199/2 ، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة : 100 ، شرح اللمحة البدريّة : 380/1.

(3) ينظر: شرح اللمحة البدريّة : 380/1 ، مغني اللبيب : 199/2.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف : مسألة : 100.

(5) مغني اللبيب : 199/2.

(6) ينظر: الكتاب : 2/ 392 ، مغني اللبيب : 199/2 .

(7) سورة البقرة: من الآية : 5.

وأمّا من حيثُ المعنى، فإنّ ضمير الفصل يُفيدُ التوكيد والاختصاص والقصر [1] ، فقد ذكر النحاة أنّ التوكيد غرضٌ من أغراضِ مجيءِ ضمير الفصل في التركيب النحويّ، والدليل على ذلك أنّ ضمير الفصل لايجتمع مع التوكيد في التركيب النحوي، فلا يُقالُ : (زيدٌ نفسُهُ هو الفاضلُ) لأنّهم استغنوا عنه بالتوكيد المعنوي، واستغناؤهم هذا يدلُّ على أنّ هذا الضمير يجيءُ لغرض توكيد النسبة بين المسندِ والمسندِ إليه ؛ لذلك سمّاه بعضُ الكوفيّين دعامةً ؛ لأنّه يُؤكّدُ الكلام ، ويدعمه ويقوّيه. [2]

أمّا إفادة ضُمير الفصل معنى الاختصاص فقد أشار إلى ذلك الزمخشريُّ (ت 538هـ) في معرضِ تفسير قوله تعالى : ﴿ ***وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ*** ﴾ [3] ، إذ قال: ((و(هُمُ) فصلٌ، وفائدتُهُ الدلالةُ على أنّ الوارِدِ بعده خبرٌ لاصفةُ، والتوكيدُ، وإيجابُ أنّ فائدةَ المسندِ ثابتةٌ للمسند إليه دون غيره)) [4] .

ويفيد ضمير الفصل (القصر) من خلال وقوعه بين المعرِّفينِ، نحو قولنا (محمّدٌ هو الشاعرُ) ، فالاصل في هذا التركيب هو (محمّدٌ الشاعرُ)، وهذا الاصل يحقّق القصر أيضاً، أي قصر الذات (محمّدٌ) على الصفة (الشاعرية)، وأنّنا في ذلك لانزعمُ أنّ المعنى واحدٌ في التركبين، فلم يكن التركيبان مختلفين والمعنى سواءً ، بل إنّ لذلك التباين مايتبعه من تباينٍ دلاليٍّ ومعنويّ، فالفرق – مثلاً – بين

---

(1) ينظر: الكشاف : 112/1 ، شرح المفصّل : 111/3، شرح الوافيّة نظم الكافية: 281–282 ، شرح جمل الزّجاجي (الشرح الكبير) : 65/2 ، مغني اللبيب : 199/2، شرح المختصر على تلخيص المفتاح : 41.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : 65/2، مغني اللبيب : 199/2.

(3) سورة البقرة : من الآية : 5.

(4) الكشاف : 112/1.

قولنا : (زيدٌ الكاتِبُ)، وقولنا : (زيدٌ هو الكاتِبُ) ، وهو أنّ قولنا في الجملة الأولى يدلُّ على قصرِ زيدٍ على صفةِ الكتابه وإثباتها وتقريرها له، وهذا الأمرُ جليٌّ واضحٌ للمخاطبِ ؛ لأنّ زيداً قد اشتهر بهذه الصفة، لذلك فالمخاطب لايجهل هذا الشيء ولاينكره، أمّا قولنا في الجملة الثانية فيدلُّ على اختصاص وتأكيد أكثرُ ممّا عليه في الجملة الاولى لإثبات أمرٍ قد يكون مجهولاً لدى المخاطب ، أو قد يكون هذا الامر ممّا ينكره المخاطبُ ؛ لذلك وقع ضمير الفصل بين الجزأين المُعرَّفين لأثبات ذلك الامر . إذ أفاد ضميرُ الفصل المبالغة في الاختصاص والتأكيد للردِّ على إنكار المخاطب لهذا الأمر.

وقد ورد هذان التركيبان في القرآن الكريم ، فمن الأوّلِ ماجاء في قوله تعالى : ﴿***رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ***﴾ [1] ، ومن الآخر، ما جاء في قوله تعالى أيضاً : ﴿***قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى***﴾ [2] ، ففي الآية الاولى كان الكلام خاصّاً بالمؤمنين، ولايستلزم المبالغة في القصر، إذ وقع القصر بـ (تعريف الجزأين) في قوله تعالى ﴿ ***ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ***﴾ ، في حين أنّ الكلام في الآية الثانية كان خاصاً بالكافرين، وهذا الامرُ يستلزم القوة في التأكيد والمبالغة في القصر ،فوُضِعَ لذلك ضمير الفصل بين الجزأين المُعرَّفين في قوله ﴿***إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى***﴾ ؛ ليقصرَ هُدى الله على الهدى كلِّهِ قصراً تامّاً ومؤكَّداً ومبالغاً فيه؛ ردَّاً على أولئك الكافرين.

ومن الفصل بين اسم (إنّ) وخبرها بضمير الفصلِ لضربٍ من المبالغةِ ماجاء في قوله تعالى حكايةً عن سليمان عليه السلام : ﴿***قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا***

---

(1) سورة المائدة : من الآية : 119.

(2) سورة الأنعام : من الآية : 71.

﴿ ***لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ*** ﴾ [1] ، فقد قصر سليمان عليه السلام قصد هبه الملك العظيم على الله ﷻ وحده ، لأنّه لايَقْدرُ على تحقيق هذا الطلب إلّا الله عزّ وجلَّ، كما دلّت الآية الكريمة على المبالغة في الوقتِ نفسِهِ ، بمعنى أنّ الله واسعُ العطاء وعظيمُ الملك ، لذلك طلب سليمان عليه السلام من الله ﷻ هذا الطلب الذي يدلُّ على سعة عطاء وعظمة مُلك المدعو ﷻ .

الفصل بين المبتدأ والخبر بالفعل

ويشتمل على :

- الفصل بالفعل الملغى
- الفصل بالفعل الزائد

الفصل بالفعل المُلغى

أجاز النحاةُ الفصل بين المبتدأ وخبره بالفعل القلبي الملغى [2] ، نحو (زيدٌ أظنُّ قائمٌ) ، فقد توسط الفعل القلبي (أظنُّ) بين المبتدأ (زيدٌ) ، وخبره (قائمٌ) ، ومن ذلك أيضاً قول الشاعر: [3]

[البسيط]

أبا الأراجيْزِ يا آبْنَ اللُّؤْمِ تَوْعِدُنِي وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخورُ

فقد فَصلَ الشاعر بالفعل (خِلْتُ) بين الخبرِ المقدّمِ (في الأراجيرِ) وبين المبتدأ المؤخّرِ (اللُّؤْمُ).

---

(1) سورة ص : 35.

(2) ينظر: الكتاب : 119/1-120.

(3) ينظر : الكتاب : 61/1 ، شرح المفصّل : 3/1.

ومن البديهي أنْ يكون لهذا النمط من الفصل أثرٌ في المعنى، وبيانُ ذلك أنّ المتكلّمَ يبدأ كلامَهُ باليقين، ثُمَّ يعتريه الشّكُّ بعد ذكر المبتدأ ، فيذكر بعد هذا المبتدأ مايدلُّ على الشّكِّ وهو الفعل (ظنّ) أو احدى أخواتها، ثُمّ يذكر بعد ذلك الخبر، نحو (زيدٌ أظنُّ ناجحٌ) ، فالفصل – هنا – يُفيد أنّ الشّكَّ قد وقع في الخبر، وقد نبّه سيبويه (ت 180هـ) على ذلك، فقال : ((فإنْ ألغيتَ قلتَ : عبدُ اللهِ أظنُّ ذاهبٌ ، وهذا إخالُ أخوك، وفيها أُرى أبوك، وكلّما أردتَ الإلغاءَ ، فالتأخيرُ أقوى، وكلٌّ عربيٌّ جيّدٌ ... وإنّما كان التأخيرُ أقوى ؛ لأنّه إنّما يجيءُ بالشّكّ بعدما يمضي كلامُهُ على اليقين، أو بعدما يبتدئ ، وهو يُريدُ اليقين، ثُمَّ يُدْرِكُهُ الشّكُّ، كما تقول: (عبدُ الله صاحب ذاك بلغني) ، وكما قال : (مَنْ يقولُ ذاك ؟ تدري) ، فأخرَّ مالم يعملْ في أوّلِ كلامِهِ، وإنّما جعل ذلك في مابلغه بعدما مضى كلامُه على اليقين، وفي مايدري . فإذا ابتدأ كلامَهُ على مافي نيَّته من الشّكِّ أعْمَلَ الفعل قدّم أو أخرَّ ، كما قال : زيداً رأيتُ ، ورأيتُ زيداً)) [1] .

فقد فرّق سيبويه بين إعمال الفعل القلبيّ وإهماله على أساس المعنى المقصود من كلٍّ منهما ، إذ للاعمالِ معنىً خاصٌّ يؤدّي بالإعمال، وللالغاء معنىً خاصٌّ يؤدّي بالإلغاء وفي هذا يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((إنّ قولَ النحاة أنّه يجوز إلغاء الفعلِ إذا توسّط ، أو تأخّر قد يُفهمُ منه أنّه يسوغ ذلك متى شاء المتكلّمُ من دون نظرٍ إلى المعنى، والحقُّ أنّ معنى الإلغاء غير معنى الإعمال ، والمتكلّمُ مُقيّدٌ بالمعنى ، فليس له أنْ يُعملَ أو يُلغي من دون نظرٍ إلى القصدِ والمعنى)) [2] .

---

(1) الكتاب: 119/1 –120.

(2) معاني النحو : 451/2.

ويحقّقُ هذا النوع من الفصل دلالاتٍ ومعانٍ تختلف عنها لو جاء التركيب على أصله ، فأصل الجملة في قولنا (زيدٌ أظنُّ قائمٌ) هو (أظنُّ زيداً قائماً) ، وقد عُدِلَ عن هذا الاصل بتوسط الفعل القلبيّ (أظنُّ) بين مفعولية اللذين أصلهما مبتدأ وخبر، وقد أدى الفصل بين مفعولي (ظنّ) بالفعل القلبيّ إلى إلغاء عمل الفعل القلبيّ ، فارتفع المفعولان لكونهما مبتدأ وخبر في الاصل قبل دخول الناسخ عليهما. فالفرق بين قولنا – مثلاً – (أظنُّ زيداً ناجحاً) ، وبين قولنا: (زيدٌ أظنُّ ناجحٌ) ، هو أنّ قولنا في العبارة الاولى يدلُّ على أخبارٍ في حال يكون المخاطب فيها خالي الذهن من الخبر، فأخبرنا بما في ذهننا، هذا من جهة المعنى والدلالة، أما من جهة التركيب فإنّ هذه العبارة جملةٌ واحدةٌ ، وأنّ قولنا في العبارة الثانية يدلُّ على الشّكِّ الذي اعترى المتكلم بعد الابتداء، فالمتكلّمُ بدأ باليقين ثُمَّ أعتراه واعترضه الشّكُّ في الخبر، فوَضعَ (أظنُّ) لتفصل بين المبتدأ والخبر وتدلَّ أنّ الشكَّ قد وقع في الخبر (الجزء الثاني من الجملة) هذا من جهة المعنى والدلالة، أما من جهة التركيب إنّها جملتان ، الاولى الجملة المعقود عليها الكلام (زيدٌ ناجحٌ) والاخرى الجملة الاعتراضية (أظنّ) المكوّنة من الفعل والفاعل التي فصلت بين المبتدأ وخبره، فالوظيفة النحويّة للفصل بين المبتدأ والخبر بالفعل القلبيّ ، هي الدلالة على أنّ الفعلَ ليس محوراً في الكلام، وإنّما هو في حكم الفضلةِ، وفي موقع التكملة، وليس مؤثراً في الاسناد، فهو مع فاعله يكونُ جملةً اعتراضيه لامحلَّ لها من الإعراب.[1]

الفصل بالفعل الزائد (كان)

أجاز النحويّون الفصل بين المبتدأ وخبره بـ(كان) الزائدة، ووضعوا لزيادتها شروطاً ، وهي أنْ تكون بلفظ الماضي ، وأختلفوا في مجيئها بلفظ المضارع، وأنْ تكون بين متلازمين [2] ، وكان الزائدة التي تفصل بين المبتدأ وخبره ملغاةٌ لاعملَ لها

---

(1) ينظر: معاني النحو : 453/2.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب : 96/2 ، شرح التصريح : 191/1.

؛ لأنّها ((لم يُؤتَ بها للاسناد)) [1] ، وإنّما هي تدلُّ على الزمان فقط ((مفرّغة من الدلالةِ على الحدث أو الوجود)) [2] ، وهذا فرقٌ بينها وبين كان الناقصةِ ذاتِ العمل ، إذ تجمعُ في دلالتها بين الزمن والوجود ، و(كان) الزائدة غيرُ مسندةٍ إلى شيءٍ ، وجاء في شرح المفصّل ((أنّ معنى قولِنا زائدة أنْ لايكون لها اسم ولاخبر، ولا هي لوقوع شيءٍ مذكورٍ ، ولكنّها دالةٌ على الزّمانِ، وفاعلها مصدرها ، وشبهها بـ (ظننْتُ) إذا أُلغيت، نحو قولِك: زيدٌ ظننتُ منطلقٌ))[3] .

ومن مجيء (كان) الزائدة بلفظ الماضي بين المبتدأ والخبر قول الشاعر:[4]

[الطويل]

أَسَكْرَانُ كَأَنَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيْمًا بجَوْفِ الشّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ

ومن مجيئها بلفظ المضارع بين المبتدأ وخبره قولُ أم عقيل ابن أبي طالب رضي الله عنها: [5]

أَنْتَ تكونُ ماجِدٌ نبيلُ إذا تَهُبُّ شمألٌ بَلِيْلُ

فقد فصل الفعل (تكون) بين المبتدأ (أنْت) وخبره (ماجدٌ) توكيداً وتسديداً في الكلام فضلاً عن دلالته على الزمن المستقبل.

---

(1) شرح التصريح: 191/1.

(2) في النحو العربي قواعد وتطبيق: 131.

(3) شرح المفصّل : 99/7.

(4) الكتاب: 23/1 ، والمقتضب : 4/ 93 ، الخصائص : 2/ 375، مغني اللبيب : 190/2.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 96/2، شرح ابن عقيل: 292/1 ، شرح التصريح: 191/1.

الفصل بين المبتدأ والخبر بالجملة الاعتراضية

أجاز النحويون الفصل بين المبتدأ وخبره بالجملة الاعتراضية ((لإفادة الكلام تقويةً وتسديداً وتحسيناً)) [1] .

ومن الفصل بين المبتدأ وخبره بالجملة الاعتراضية لضربٍ من (الاختصاص والتأكيد) قول معن بن أوس: [2]

[الطويل]

وَفِيهنّ – والأيّامُ يَعْثُرْنَ بالفتى – نَوادِبُ لَايَمْلَلْنَهُ ونَوائحُ

فقد فصل الشاعر بين المبتدأ والمؤخّرِ (نوادبُ) وخبره الجارّ والمجرور (فِيهن) بالجملة الاعتراضية (والأيّامُ يَعْثَرن بالفتى) لإفادة الكلام اختصاصاً وتاكيداً.

ويُفصل بين المبتدأ وخبره بجملة الاختصاص [3] من ذلك قوله ﷺ ((نحن معاشرَ الأنبياء لانُوَرَّثُ ماتركناه صدقةٌ)) [4] ، فقد أفاد الفصل بين المبتدأ (نَحْنُ) والخبر (لانُوَرَّثُ) بجملة الاختصاص (معاشر الانبياء) تخصيص المبتدأ بزيادة التأكيد على ذلك المبتدأ بجملة الاختصاص العالقة به . ومن ذلك ايضاً قوله الشاعرة: [5]

[الرجز]

نَحْنُ – بناتِ طارق – نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقْ

---

(1) مغني اللبيب : 22/2.

(2) ديوانه : 32 ، الخصائص : 339/1 ، مغني اللبيب : 24/2.

(3) ينظر: مغني اللبيب : 25/2.

(4) فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ : 18/2.

(5) مغني اللبيب : 25/2.

ومن الفصل بين المبتدأ وخبره الاعتراض بجملة القسم نحو قول الشاعر:[1]

[الكامل]

هَـذا – لَعَمْـركُمُ – الصَّـغَارُ بِعَيْنِـهِ لَاْ أَمَّ لِـــــيْ إنْ كَـــــاْنَ ذاكَ ولَاْأَبُ

فقد فصل الشاعر بين المبتدأ (هذ) والخبر (الصّغَارُ) بالجملة القسمية (لَعَمْرُكُمُ) التي حُذِف خبرها وجوباً، إذ أفاد هذا الفصل المبتدأ قوةً وتوكيداً لتعلقه به.

الفصل بين المبتدأ والخبر بالظرفِ والجارّ والمجرور

أجاز النحاة الفصل بين المبتدأ وخبره بالظرف و الجارِّ والمجرور توسعاً في التعبير ، فالعرب ((يتوسعون في الظرف والمجرور مالايَتّسِعون في غيرهما))[2] نحو قوله تعالى : ﴿***وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ***﴾ [3] ، فقد فصل بين المبتدأ لفظ الجلالة (الله) والخبر (خبيرٌ) بالجارِّ والمجرور للاختصاص ، فالله ﷻ مختصٌ بعلم مانعملُ في كلِّ زمانٍ ومكانٍ دون غيره.

ومن هذا الفصل لضربٍ من (الاختصاص) قولُه تعالى : ﴿***وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ***﴾ [4] ، فقد أفا الفصل بين المبتدأ (اللهُ) والخبر (قديرٌ) بالجارِّ

---

(1) الكتاب: 292/2 ، المقتضب : 4/ 371 ، الأصول في النحو : 449/1 ، شرح ابن عقيل : 401/1 ، مغني اللبيب : 2/ 346.

(2) مغني اللبيب : 507/2.

(3) سورة المجادلة : من الآية : 3.

(4) سورة الحشر : من الآية : 6.

والمجرور أختصاصاً؛ لأنّ الله ﷻ قادرٌ على كلِّ شيءٍ دون غيره، ومن ذلك أيضاً قول سعد القرقرة: [1]

[المنسرح]

نَحْـــنُ بِغَـــرْسِ الْـــوَدِيِّ أَعْلَمُنَـــا مِنَّـا بِـرَكْضِ الْجِيَـادِ فـي السُّـدَفِ [2]

---

[1] شاعرٌ جاهليٌّ من أهل هجر، كان مضحك النعمان بن المنذر ملك الحيرة، ولاتعرف سنة وفاته. ينظر: ثمار القلوب: 109 ، الاعلام : 86/3.

[2] مغني اللبيب : 111/2، شرح الأشموني: 2/ 386 ، حاشية الصبان: 3/ 47.

المبحث الثاني
الفصل بين الفعل والفاعل

ويشتمل على :

- الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول به.
- الفصل بين الفعل والفاعل بالفعل الملغي.
- الفصل بين الفعل والفاعل بالظرف والجارِّ والمجرور.
- الفصل بين الفعل والفاعل بالجملة الاعتراضيّة.

أوّلاً: الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول به

الأصل في الجملة الفعلية أنْ يتقدّم الفعل ثُمَّ يليه الفاعل ثُمّ المفعول به بناءاً على أنّ الفاعل مُنزَّلٌ من الفعل منزلةَ جزئه ، ثُمَّ يجيء المفعول به بعدهما [1] ، وقد يُعدلُ عن هذا الأصل فيفصل بين الفعل وفاعله بتقدّمِ المفعول به على الفاعل، وتُصبحُ العناية بالمفعول به أهمَّ من العناية بالفاعل وذلك لتقدمه على الفاعل، وبُعْدِ الفاعل عن الفعل، وفي ذلك يقول سيبويه (ت 180هـ) : (كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانُه أهمُّ لهم ، وهم ببيانِهِ أعنى، وإنْ كانا جميعاً يهمانهم ويعنياهم)) [2] .

نظر النحاة إلى الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول به فرأوه منقسماً بين الوجوب والجواز.

---

(1) ينظر: المقتضب : 128/4 ، الأصول في النحو : 72/1 –73 ، المقتصد في شرح الإيضاح: 327/1 ، أسرار العربيّة : 79، شرح الكافية في النحو : 75/1 ، شرح التصريح على التوضيح : 161/1.

(2) الكتاب : 15/1.

الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول به وجوباً

يُفْصَلُ بين الفعل والفاعل والمفعول به ، وذلك بتقديم المفعول به على الفاعل وجوباً ف المواضع الآتية: [1]

1 – أنْ يكون المفعول به متصلاً بالفعل، نحو قولنا : (ضَرَبَنِي زيدٌ) ، فالذي أوجب الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول به في هذا الموضع، هو وجود علةٍ لفظيّةٍ تتمثل في اتصال الضمير (المفعول به) بالفعل ، فإنّ كون المفعول به ضميراً متصلاً بالفعل هو العلة في هذا الفصل، إذ لايصحُّ انفصال الضمير هنا ؛ لتعذر ذلك نطقاً ولفظاً.

2 – أنْ يتصلَ ضميرٌ بالفاعل يعودُ على المفعول به ، نحو قوله تعالى : ﴿ ***يَوْمَ لَا يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ*** ﴾ [2] ، فقد فُصِلَ بين الفعل (ينفع) وفاعله (مَعذرتهم) بالمفعول به (الظالمين)، وجوباً ؛ لوجود عارضٍ لظفيٍّ يتمثلُ في اتصال ضمير بالفاعل المتأخِّرِ (معذرتهم) يرجع إلى المفعول به (الظالمين)، وهذا هو الموجبُ في هذا الفصل عند بعض النحاة ؛ لئلا يعود الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً.

أمّا المعنى الذي يمكن أنْ يحققه هذا الفصل فهو في اضافة الفاعل إلى ضمير المفعول به، فهذه الاضافة تحقّقُ الإيجاز من خلال الاستغناء عن ذكر المفعول به صريحاً مرتين، فلو عُدِل عن الضمير المتصل بالفاعل إلى ذكره صريحاً، ووضع المفعول به على أصله من التاخير لذكر لفظ المفعول به صريحاً مرتين، فيقال مثلاً : (يَوْمَ لايَنْفعُ مَعْذِرَةُ الظّالمِينَ الظَّالمينَ).

---

[1] ينظر: شرح المفصّل : 761.

[2] سورة غافر: من الآية : 52.

3 – أن يكون الفاعل مقصوراً عليه، نحو قوله تعالى ﴿***إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ***﴾ [1] ، فالعلماء فاعلٌ محصورٌ فيه خشية الله ﷻ ومقصورٌ عليه الخشية أيضاً فوجب تأخيره ولزم توسط المفعول به بين الفعل وفاعله. [2]

ومن ذلك أيضاً قول عمرو بن معد يكرب : [3]

[السريع]

قَــدْ عَلِمَــتْ سَــلْمى وَجَارَاتُهــا مَــــاقَطّرَ الْفـــــارسَ إلّا أنـــــا

فقد فصل بين الفعل (قطّر) وفاعله (أنا) وجوباً بالمفعول به (الفارس) ، ليقصر قتل الفارس عليه وليحصر قتلَ ذلك الفارس فيه على سبيل المبالغة ليُبيّنَ شجاعتَهُ .

ثانياً: الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول به جوازاً

يُفْصَلُ بين الفعل وفاعله جوازاً إن خلتْ البنية النحوية من مواضع الوجوب السابقِ ذكرها، وأمن اللبس بين الفاعل والمفعول به [4] ، من ذلك قوله تعالى : ﴿***وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ***﴾ [5] ، فقد فصل بين الفعل (جاء)، وفاعله (النّذُرُ)

---

(1) سورة فاطر : من الآية : 28.

(2) ينظر: البرهان الكاشف عن أعجاز القرآن : 185.

(3) ديوانه : 75 ، وينظر: البرهان الكاشف عن أعجاز القرآن : 185، مغني اللبيب : 592/1.

(4) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 86/1.

(5) سورة القمر : 41.

بالمفعول به (آلَ فِرَعْونَ) جوازاً ؛ لأنّ المعنى واضحٌ وبيّنٌ ، ولا لبسَ بين الرتبتين (الافعل والمفعول به) ، ومن ذلك أيضاً قول جرير : [1]

[البسيط]

جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً كَمَا أَتَى ربَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

فقد فصل الشاعر بين الفعل (أتى) وفاعله (موسى) بالمفعول به (ربَّهُ) ، وقد اشتمل هذا لمفعول على ضمير الفاعل الهاء، لذلك جاز أن يُفصلَ به بين الفعل وفاعله.

ولاشكَّ في أنّ لذلك الفصل أثراً في المعنى ، فالتغاير بين تركيب وآخر لايكون إلّا لغرضٍ مقصودٍ وزمعنى مرادٍ . [2] ، فهذا الفصل يحقّقُ أغراضاً في المعنى كـ (العناية والاهتمام) [3] .

فمن الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول به لضرب من العناية والاهتمام ماجاء في قوله تعالى : ﴿***أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا***﴾ [4] ، فقد فصل بين الفعل (يُحيي) وفاعله (الله) بالمفعول به (اسم الاشارة الدال على القريةِ الميتة) اهتماماً بها.

الفصل بين الفعل والفاعل بالفعل

ويشتمل على :

- الفصل بين الفعل والفاعل بـ (كان) الزائدة.

---

(1) ديوانه : 416/1 ، شرح ابن عقيل : 233/2 ، مغني اللبيب : 133/1.

(2) ينظر : معاني الأبنية في العربيّة : 7.

(3) ينظر : شرح المفصل : 75/1.

(4)

- الفصل بين الفعل والفاعل بالفعل الملغي .

أولاً : الفصل بين الفعل والفاعل بـ (كان) الزائدة

يجوز الفصل بين الفعل وفاعله بـ (كان) الزائدة في سعة الكلام، ووضع النحاة لزيادة (كان) شروطاً هي [1] أنْ تكونَ بلفظ الماضي، واختلفوا في مجيئها بلفظ المضارع، وأنْ تكون بين متلازمين، فتكون حشواً في الكلام، وأنْ تكون الزيادة مقصورةٌ على (كان) فقط .

ولاشكّ في أنّ هذا الفصل يحقق اغراضاً في المعنى، فليس معنى الزيادة أَلّا يكون لها معنى البتة في الكلام ، وإنْ لم يؤتَ بها للاسناد، فـ (كان) الزائدة الواقعة بين الفعل والفاعل ملغاة لاعملَ لها لأنّها ((لم يؤتَ بها للإسناد)) [2] ، فـ (كان) الزائدة الفاصلة بين الفعل وفاعلة تحقّقُ أغراضاً في المعنى كـ (الدلالة على الزمن، والتأكيد) [3] .

ومن الفصل بين الفعل وفاعله بـ (كان) الزائدة لضربٍ من التأكيد قول قيس بن غالب البدريّ : ((ولَدَتْ فاطِمَةُ بنتُ الْخُرْشُبِّ الأنمارِيّةُ الْكلمةَ من بني عَبْسٍ لَمْ يُوجَدْ كانَ مِثْلُهُمْ)) [4] ، فقد فصل بين الفعل (يوجد) ونائب للفاعل (مثلُهُمْ) بـ(كان) الزائدة لتأكيد المضي.

---

(1) ينظر: شرح الأشموني: 118/1.

(2) شرح التصريح على التوضيح : 191/1.

(3) ينظر: الكتاب : 37/1 ، المقتضب : 116/4 ، شرح الكافية في النحو : 225/2 ، شرح التصريح على التوضيح: 191/1-192، حاشية الصبان: 240/1-241.

(4) شرح التصريح على التوضيح: 191/1-192 ، حاشية الصبان: 241/1 . متناً.

ثانياً: الفصل بين الفعل وفاعله بالفعل الملغي

ذكر النحويّون أنّ الفعل القلبي قد يتوسط بين الفعل وفاعله، ويفصل بينهما، من ذلك قول الشاعر : [1]

[الوافر]

شَـــجَاكَ أَظُـــنُّ رَبْـــعُ الظاعِنينـــا وَلَـــــمْ تَعْبَـــأْ بِعَـــذْلِ الْعَاذِلِينَـــا

واختلف النحاةُ في الفعل (أَظُنّ) المذكور في البيت السابقِ أيعملُ أمْ يُلغى ؟ وأجمل ابو حيَّان (ت 745 هـ) خلامهم ، إذْ قال : ((وإذا وقع بين فِعْلٍ ومرفوعٍ نحو : (قَامَ أَظُنُّ زَيْدٌ) ، فالبصريّون على جواز الإلغاء والإعمال، وقال الكوفيّون لايكون إلا الإلغاء ، والاسمُ مرفوع على الفاعليّة ، لا على الإبتداء، وقال بعضُ المتأخرين المسألة من بابِ الإعمالِ، فلك أنْ تعملَ (ظنّ) ولك أنْ تُعملَ (قام) ، أو (يقوم) ، وقال ابن هشام الصحيحُ مارآه الكوفيونّ)) [2] ، وجاء في همع الهوامع ((قال أبو حيَّان والذي يقتضيه القياسُ أنّه لايجوز إلاّ الإلغاء ، لأنّ الإعمال مترتّبٌ على كون الجزأين كانا مبتدأً وخبراً، وليسا هنا كذلك ، وإلّا لأدَّى إلى تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ)) [3] .

والراجحُ في تقديري هو المذهبُ الكوفي القاضي بأنّ الجملة (شَجاكَ أظُنُّ رَبْعُ الظاعنينا) في البيتِ السابق جملةٌ فعليةٌ ، وأنّ الفعل القلبي ملغى على وجوه الوجوب لأنّ هذا الفعل زائدٌ لا أثرَ له في التركيب الاسنادي ، فجملة (أَظُنُّ) اعتراضيّةٌ لامحلَّ لها من الإعراب ، فعبارةُ (شَجاكَ أَظُنّ رَبْعُ الظاعنينا) من جهة التركيب مكوَّنةٌ من جملتين : الجملة المعقود عليها الكلام (شَجاكَ رَبْعُ الظاعنينا) ، والجملة الاعتراضية

---

(1) مغني اللبيب : 22/2 ، همع الهوامع : 153/1.

(2) ارتشاف الضرب من لسان العرب : 66/3.

(3) همع الهوامع : 153/1.

التي فصلت بين الفعل والفاعل وهي (أَظُنُ) ، أمّا من جهة المعنى فإنّ أفعال القلوب تستعمل استعمال الافعال اللازمة ((فلا يظهر بعدها مفعولٌ منصوبٌ باعتبار أنّ الظّنَّ معنى يقوم في نفس الظّانِ ، ويتعلق بالنسبة بين شئين لا بالشئين أنفسِهما)) [1] ، فالفعل القلبيّ لم يأتِ اعتباطاً دون فائدة في المعنى على الرُّغمِ من أنّه ليس له محلٌّ من الاعراب، فهو يأتي متوسطاً بين الفعل والفاعل لإعلام المخاطب أنّ الشَّكَّ جاء بعد اليقين، ومعنى ذلك أنّ الظنَّ جاء بعد بناءِ المتكلمِ كلامَهُ على اليقين، فذكر الفعل المبني على اليقين، ثم اعترضه الظُنُّ فذكرَ فعل الظّنِ (أظنُّ) ليوقع الظّنّ على الفاعل ، فجملة (أظنُ) في قولنا (جاء أظنُّ زيدٌ) اعتراضية لامحل لها من الاعراب ؛ لأنّ الجملة المعقود عليها الكلام هي جملة المسند والمسند إليه (جاء زيدٌ).

الفصل بين الفعل والفاعل بالظرف والجارّ والمجرور

يجوز الفصل بين الفعل وفاعله بالظرف والجارِّ والمجرور ، ولاشكَّ أنّ هذا الفصل يُحقّقُ أغراضاً في المعنى كـ (العناية والاهتمام والاختصاص) [2] .

فمن الفصل بين الفعل وفاعله بالظّرفِ لضربٍ من العناية والاهتمام ماجاء في قوله تعالى : ﴿***قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ***﴾ [3] ، فقد فصل الظرف (بَيْنَنَا) بين الفعل (يَجْمَعُ) وفاعله (رَبُّنَا) عنايةً واهتماماً ، إذ الحديث مُنصبٌّ على ذلك الظرف ؛ لذلك تقدّم على الفاعل وفصل بتقدّمِهِ هذا بين الفعل وفاعله.

---

(1) في النحو العربي قواعد وتطبيق : 104.

(2) ينظر: الأقصى القريب في علم البيان : 54.

(3) سورة سبأ : 26.

وقد يكون لهذا الفصل غرض التناسب مع السياق، نحو ماجاء في قوله تعالى : ﴿***قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ***﴾ [1] ، فموطن الشاهد في هذه الآية الكريمة هو الفصل بين الفعل (وقع) وفاعله (رِجْسٌ) بالجارّين والمجرورين، فقد فصل أوّلاً بـ(عليكم) بحسب الأهمية ومناسبةِ السياق، ولأنّهم طلبوا وقوع العذاب عليهم قبل هذه الآية في قوله تعالى : ﴿***فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنتَ مِنْ الصَّادِقِينَ***﴾ [2] ، لذلك فصل بهذا الجارّ والمجرور أوّلاً ، ثم فصل بعد ذلك بجارٍّ ومجرورٍ آخرَ (من ربكم) ، وقد حقق هذا الفصل بالجارّين والمجرورين التأكيد على أنّ العذاب سيقع عليهم من الله لذلك قال (عليكم من ربّكم) هذا من جهة المعنى، أمّا من جهة التركيب، فقد جاء هذا الفصل يعطف (غضبٌ) على (رِجسٌ) ، وليكون المتعاطفان نهايةَ مطافٍ ، وهو أنّ الرجس والغضبَ واقعٌ بقومِ هودٍ لامحال، ولعل هذا لايتحقق لو وقع الكلام على أصله .

الفصل بين الفعل والفاعل بالجملة الاعتراضيّة

أجاز النحويّون الفصل بين الفعل وفاعله بالاعتراض لأنّه ((جارٍ عند العربِ مجرى التأكيد، فلذلك لايشنع عليهم، ولايستنكر عندهم)) [3] ، وهذا الفصل ورد كثيراً في كلام العرب ((لإفادة الكلامِ تقويةً وتسديداً أو تحسيناً)) [4] فمن ذلك قول الشاعر [5] :

[الطويل]

وَقَــدْ أَدْرَكَتْنِــيْ والْحَــوادِثُ جَمَّــةٌ أَسِــنَّةُ قَــومٍ لَاْصِــعَافٌ ولاعُــزلُ

---

(1) سورة الأعراف : من الآية : 71.

(2) سورة الأعراف : من الآية : 70.

(3) الخصائص : 335/1.

(4) مغني اللبيب : 22/2.

(5) الخصائص : 10/ 331 ، المقتصد في شرح الإيضاح : 427/1.

فقد فصل الشاعر بين الفعل (أدرك) وفاعله (أسنّهُ) بالجملة الاعتراضية (الحوادثُ جَمّةٌ) ، ومن ذلك أيضاً قول الشاعر: [1]

[الوافر]

أَلَمْ يأْتِيْكَ – وَ الأَنباءُ تَنْمِي – بِمَا لَاْقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

[1] الخصائص : 10/ 331 ، مغني اللبيب : 23/2.

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمة

الحمدُ لله الذي بنعمتِهِ تتمُّ الصالحاتُ، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ الرّحمةِ المهداةِ، وعلى آلهِ وصحبِهِ والداعين بدعوته إلى يوم الدين . أمّا بعدُ :

ففي خاتمةِ هذه الدراسةِ توصلْتُ إلى نتائج عديدة ، منها ما اتسم بالعموم ، إذْ جاء في عموم الرسالة، ومنها ما اتسم بالخصوصِ ، إذْ جاء في المادة المدروسة في المباحثِ ، فمن النتائج العامةِ ما يأتي:

- لم يكن النحو مقتصراً على مافي أواخرِ الالفاظ من علاماتٍ ، بل كان بين النحو والمعنى صلةٌ وأسبابٌ.

- لم تكن عنايةُ النحاةِ مقتصرةً على صنعةِ النحو والإعرابِ فحسبُ ، بل كان للنحاة عنايةٌ بالمعنى إلى جانبِ عنايتِهم بصنعة النحو والإعرابِ .

- إنّ تعليل العدولِ النحويّ ضمن المعنى والسياقِ هو الأوفقُ له.

- هناك صلةٌ بين العدولِ النحويّ وبين ماينتجُ عنه من معنى بوجهٍ عام.

- إنّ العدولَ النحويَّ مرتبطٌ أساساً بالخروجِ عن الأصل فهو فرعٌ عن ذلك الأصل الذي استنبطه النحويّون لمسائل النحو وابوابه.

- العدولُ ظاهرة نحويّةٌ تركيبيّةٌ صِرْفٌ، لارتباطها بالتركيبِ النحويّ، فلا عدولَ خارج ذلك التركيب.

- يجب أنْ تكون هناك أمكانيةٌ لتقدير الأصلِ المعدولِ عنه في الاستخدام إلى صورةٍ من صورِ العدولِ، فإنْ لم يتأتَّ تقديرُ الأصلِ، فلا عدولَ ، فالمعدول به عن أصلِهِ يحتاج إلى التأويلِ والتقدير ليُردَّ إلى أصلِهِ ، فالتأويل وسيلةٌ من وسائلِ ردِّ المعدولِ به إلى أصلِهِ.

- لايمكن الجمعُ بين المعدولِ عنه والمعدولِ إليه عند تقديرِ الأصلِ ؛ لأنّ المعدول إليه قد أحتلَّ موقَع الأصلِ (المعدول عنه) في الاستخدام، لذا فلا يمكن جمعها لافي الاستخدام، ولا في التقديرِ.

- إنَّ استخدام المفردةِ أو التركيبِ على الأصلِ هو الأَوْلى، فلا يمكن أن يُتَصوَّرَ عدولُ المتكلمِ عن الأصلِ من غيرِ أنْ يكون هناك غرضٌ أو دافعٌ يُلْجِئهُ إلى هذا العدول. وبعدَ استقراءِ مواضع العدولِ النحويّ اتّضحَ أنّ اللجوءِ إلى العدولِ بدلَ من استعمال الكلام على أصله لايخرجُ عن إرادةِ شيءٍ من الأغراضِ البلاغيّة الّتي ذكرتها في مواضعها من هذه الرسالة.

ومن النتائجِ الخاصةِ مايأتي:

- إنّ العدول عن الوصف المشتقّ إلى المصدرِ يفيد مايفيده الوصف المشتقّ (الأصل) مع زيادة فائدةٍ، فالمصدرُ أقلُّ مبنىً من الوصفِ المشتقّ وأتمُّ معنىً .

- يضطلع المصدرُ المؤوّلُ باستخداماتٍ ذاتِ دلالاتٍ خاصةٍ، تنشأ من الأداة المصدرية أو الفعل المقترن بها ، لايضطلِعُ بتأديتها المصدر الصريح، فالمصدر المؤوّل يَسُدُّ مَسَدَّ المفعولين في باب (ظنّ) ويغني عنهما دلالةً وتركيباً .

- ليس العدولُ عن المصدرِ الصريحِ (الأصل) إلى المصدرِ المؤوّلِ مجرَّداً عن تحقيقِ بعض الأغراض، منها الإخبارُ عن الحدثِ مع الدلالة على الزّمانِ، والدلالةُ على إمكانية حصول الفعل دون الوجوب والاستحالة، والدلالة على مجرَّدِ معنى الحدثِ دون احتمالِ معنىً زائدٍ عليه، كما ذُكِرتْ أغراضٌ أخرى لهذا العدول في هذه الرسالة.

- إنّ للعدول عن المفرد إلى الجملة عدةِ دلالاتٍ تنشأ من تنوع الأشكال التي تردُ الجملة فيها سواء أكانت اسمّيةً أم فعلية.

- للعدول عن الفعل إلى الاسم عدةُ دلالاتٍ تنشأ من الاختلاف في الدلالة بينهما ، فالاسم يدلُّ على الثّبوتِ والاستمرار، والفعلُ يدلُّ على الحدوث والتجددِ .

- يحقق العدول عن الفعل إلى اسم الفاعل للبنية النحويّةِ سمة الايجاز، فاسم الفاعل يدلُّ على الفعل وفاعله في الوقتِ نفسِهِ.

- المبالغة هي السمةُ الغالبة على العدول عن اسم الفعل أو خالفته.

- التقديم والتأخير ظاهرة نحويّةٌ من حيث الأصول ، وبلاغيّة من حيث الدلائلِ.

- إنّ علامة الإعرابِ أهمُّ قرينةٍ دالّةٍ على التقديم والتأخير، وسببٌ من أسبابِ نشوئه، فهي عَلَمٌ على الرّتب وفاصلٌ بينها.

- المعنى هو القرينة الدالةِ على الرُّتبةِ النحوية في حال تساوي الرُّتبتينِ في العلامة الاعرابيّة والتعريف والتنكير.

- إنّ التقديرَ الامثلَ للمحذوف ما وافق أحكام النحو ومعانيه، وما ناسب السياق.

- إن الصنعة النحويّة والإعرابية ليست المعتمدة وحدها في الوصول إلى المحذوفِ ، فالمعنى معتمدٌ في ذلك أيضاً.

- المبتدأ والخبر رتبتان متلازمتان لابدَّ لاحدهما من الأخر إلّا أنّ هذا التلازم لم يكن ثابتاً فقد يُعدلُ عنه بالفصل بضمير الفصل والجارِّ والمجرور والجملة الاعتراضيّة وغيرها من الفواصل لاغراضٍ بلاغيّةٍ ذُكرت في مواضعها.

- الفعل والفاعل يكوّنانِ بنيةً نحويّةً متلازمةً، فلا بدَّ للفعل من الفاعل، فهما كجزأي الكلمة الواحدة عند النحاة إلّا أنّ واقع اللغة قد يعدلُ عن هذا التلازم بالفصل بينهما لاغراضٍ بلاغيةٍ تكمن وراء هذا العدول.

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين بن أبي عبدالرحمن السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، الطبعة الاولى، سنة 1967م.

3- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو عبدالله محمد بن يوسف بن علي المعروف بأبي حيّان النحويّ الاندلسيّ (ت 745هـ) ، تحقيق: الدكتور مصطفى أحمد النماس ، القاهرة، الجزء الأول ، مطبعة النسر الذهبي ، 1984 ، الجزء الثاني ، مطبعة المدني، 1987م ، الجزء الثالث ، مطبعة المدني، 1989م.

4- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، الإمام شهاب الدين احمد بن محمد الشافعي القسطلاني ، ضبطه وصححه محمد عبدالعزيز الخالدي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى سنة 1966م.

5- أساس البلاغة ، جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ (ت 538هـ) ، القاهرة ، دار مطابع الشعب، سنة 1960م.

6- أسرار البلاغة، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاجيّ (ت 471هـ) ، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدنيّ، الطبعة الأولى، سنة 1991م.

7- أسرار العربيّة ، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577هـ) ، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبوعات المجمع العربي العلمي ، سنة 1957م .

8- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الاولى ، سنة 1985م .

9- الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب، الدكتور تمّام حسّان ، نشر مشترك ، مصر الهيأة المصريّة العامة للكتاب، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، سنة 1988م.

10- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السّرّاج النحويّ (ت 316هـ) ، تحقيق : الدكتور عبدالحسين الفتليّ : النجف ، مطبعة النّعمان، سنة 1973م. بيروت، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، سنة 1407هـ -1987م.

11- أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، الدكتور محمد عيد، القاهرة، عالم الكتب ، سنة 1973م.

12- إعراب الجمل وأشباه الجمل، الدكتور فخر الدين قبَّاوة ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثالثة، سنة 1989م.

13- إعراب القرآن المنسوب إلى الزّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزّجّاج (ت 311هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري ، مصر، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القسم الأول سنة 1382هـ - 1963م ، القسم الثاني سنة 1383هـ-1964م ، القسم الثالث سنة 1384هـ -1965م.

14- الأعلام تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزّركلي، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة السادسة، سنة 1984م.

15- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) ، قدّم له وضبطه وصحّحه وشرحه وعلّق حواشيه وفهرسه: الدكتور أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد قاسم ، جروس برس ، الطبعة الأولى ، سنة 1988م.
16- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الدكتور فاضل مصطفى الساقي، القاهرة، مكتبة الخانجي، سنة 1977م.
17- الأقصى القريب في علم البيان، محمد بن أحمد التنوخي (ت 749هـ) ، مصر، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، سنة 1327هـ.
18- الألسنية العربيّة ، الدكتور ريمون طحّان، بيروت، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى ، سنة 1972م.
19- الأمالي الشجريّة ، أبو السعادات بن الشجريّ (ت 542هـ) ، بيروت، دار المعرفة ، بلا تاريخ.
20- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحويّ (ت 577هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، سنة 1987م.
21- الانموذج في النحو . جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الأولى ، سنة 1401هـ -1981م.
22- أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761) تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثامنة ، سنة 1986م.

23- الإيضاح في شرح المُفصّل ، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحويّ (ت 646هـ) تحقيق : الدكتور موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني، سنة 1402هـ – 1982م.
24- الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، جلال الدين أبو عبدالله محمد بن سعد الدين بن أبي محمد عبدالرحمن القزويني (ت 739هـ) ، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة 1405هـ –1985م.
25- البحر المحيط، أثير الدين أبو عبدالله محمد بن يوسف بن علي بن حيّان المعروف بأبي حيّان النحويّ الأندلسيّ الغرناطيّ (ت 745هـ):
أ- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية، سنة 1398هـ – 1987م.
ب- تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود ، والشيخ علي محمّد معوض، والدكتور زكريا عبدالمجيد النوتي، والدكتور أحمد النجولي الجمل، بيروت، دار الكتب العلميّة ، الطبعة الأولى، سنة 1993م.
26- بدائع الفوائد ، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية (ت 750هـ) ، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة ، بلا تاريخ.
27- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت 794هـ)، تحقيق : محمد أبو الفصل إبراهيم، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثالثة، سنة 1400هـ –1980م.
28- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، كمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم الزملكاني (ت 651هـ) تحقيق الدكتورة خديجة الحديثي،

والـدكتور أحمـد مطلـوب ، بغـداد ، مطبعـة العـاني ، الطبعـة الأولى، سنة 1974م.

29- البسيط في شرح جمل الزّجاجيّ ، ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت 688هـ) ، تحقيق : الدكتور عياد بن عبد الثبيتي ، بيروت، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، سنة 1986م.

30- البلاغة والاسلوبيّة ، الدكتور محمّد عبدالمطلب، القاهرة، الهيأة المصريّة العامة للكتاب، سنة 1984م.

31- التأويل النحويّ في القرآن الكريم، الدكتور عبدالفتاح الحموز، الرياض، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى، سنة 1984م.

32- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي ، دار إحياء الكتب العلمية، سنة 1976م.

33- تذكرة النحاة، أبو عبدالله محمد بن يوسف بن علي بن حيّان المعروف بأبي حيّان الأندلسيّ الغرناطيّ (ت 745هـ)، تحقيق الدكتور عفيف عبدالرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى، سنة 1986م.

34- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت 672هـ) ، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكتاب العربي، سنة 1387هـ-1967م.

35- التطور النحويّ للغة العربيّة ، برجشتراسر، طبعة محمد حمدي البكري، مطبعة السماح، سنة 1929م.

36- التعبير القرآني ، الدكتور فاضل صالح السامرائي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، بيت الحكمة، سنة 1986-1987م.

37- التعريفات، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف (ت 816هـ) ، تحقيق : الدكتور أحمد مطلوب، العراق ، دار الشؤون الثقافية العامة ، سنة 1986م.
38- التّمام في تفسير أشعار هُذيل ممّا أغفله أبو سعيد السُّكّريُّ ، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت 392هـ)، تحقيق : الدكتور أحمد ناجي القيسي، الدكتوره خديجة عبدالرزاق الحديثي ، الدكتور أحمد مطلوب ، بغداد ، مطبعة العاني، الطبعة الأولى، سنة 1962م.
39- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، الحسن بن القاسم المعروف بابن أم قاسم المرادي (ت 749هـ) ، بشرح وتحقيق: الدكتور عبدالرحمن علي سليمان، مكتبة الكليّات الأزهرية، الطبعة الأولى ، بلا تاريخ .
40- جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ) ، بيروت ، دار الفكر ، سنة 1408هـ -1988م.
41- الجامع الصغير في النحو ، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ، تحقيق وتعليق : الدكتور أحمد محمود الهرميل، القاهرة ، مكتبة الخانجي، سنة 1400هـ -1980م.
42- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت 671هـ) ، تحقيق: احمد عبدالعليم البردوني، أبو إسحاق إبراهيم أطفيش، القاهرة، دار الكاتب العربي، الطبعة الثالثة، سنة 1387هـ -1967م.
43- الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها، الدكتور فاضل صالح السامرائي، بغداد، منشورات المجمع العلميّ العراقيّ، سنة 1419هـ-1998م.

44- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي (ت 749هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قبَّاوة ، والاستاذ محمد نديم فاضل، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية، سنة 1983م.
45- حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل، محمد الخضري الدمياطي (ت 1287هـ)، دار الفكر ، بيروت، 1978م.
46- حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل المسماة (فتح الجليل على شرح ابن عقيل على متن الألفية لابن مالك في علم العربيّة) ، أحمد بن أحمد السجاعيّ (ت 1197هـ) ، القاهرة، المطبعة الميمنية ، سنة 1325هـ.
47- حاشية الصبّان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبّان (ت 1206هـ) ، القاهرة، دار إحياء الكتب العلمية، بلا تاريخ .
48- حاشية يس على شرح التصريح، يس بن زين الدين الحمصي العليمي (ت 1061هـ) ، (مطبوع في حاشية شرح التصريح على التوضيح)، بيروت، دار الفكر، بلا تاريخ.
49- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق : محمد علي النجار:
أ- بيروت مصورة عن طبعة دار الكتب المصريّة ، سنة 1376هـ – 1957م.
ب- بغداد ، دار الشؤون الثقافيّة العامة ، الطبعة الرابعة، سنة 1990م.
50- دلائل الإعجاز ، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (ت 471هـ):
أ- تعليق وشرح : محمد عبدالمنعم خفاجي ، القاهرة، مكتبة القاهرة ، الطبعة الأولى ، سنة 1389هـ –1969م.

ب- تحقيق : محمود محمد شاكر، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثانية، سنة 1989م.

51- ديوان أبي تمّام ، أبو تمّام حبيب بن أوس الطائي (ت 231هـ) ، شرح العلامة التبريزي (ت 502هـ)، تحقيق : محمد عبده عزّام ، مصر ، دار المعارف، بلا تاريخ.

52- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفصل إبراهيم ، مصر ، دار المعارف، الطبعة الرابعة، سنة 1377هـ-1958م.

53- ديوان بني بكر في الجاهلية، تحقيق وشرح عبدالعزيز نبوي، القاهرة ، مطبعة المدني، سنة 1410هـ -1989م.

54- ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب (ت 215هـ) ، تحقيق الدكتور نعمان أمين طه ، القاهرة، دار المعارف ، سنة 1960م.

55- ديوان الحماسة، أبو تمّام حبيب بن أوس الطائي (ت 231هـ) ، شرح التبريزي (ت 502هـ) بيروت، دار القلم ، بلا تاريخ.

56- ديوان الخنساء ، تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد (ت 24هـ) ، شرح ثعلب (ت 291هـ) ، تحقيق الدكتور أنور أبو سويلم ، عمّان، دار عمّار ، سنة 1988م.

57- ديوان ذي الرُّمَّة ، غيلان بن عقبة بن مسعود بن عبد مناة (ت 117هـ) ، المكتبة الإسلاميّة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ، سنة 1384هـ -1964م.

58- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الثناء السيد محمود بن عبدالله الآلوسي (ت 1270هـ) بيروت، دار الفكر، سنة 1978م.

59- شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت 769هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، مصر ، مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة عشرة ، سنة 1384هـ -1964م.
60- شرح الأشموني على ألفيّة بن مالك، المسمّى (منهج السالك إلى ألفيّة بن مالك، علي بن محمّد الأشموني (ت 900هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت ، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، سنة 1375هـ -1955م.
61- شرح التسهيل، محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي (ت 672هـ)، تحقيق : الدكتور عبدالرحمن رشيد، مصر ، مطبعة الانجلو مصرية، الطبعة الحادية عشرة، سنة 1974م.
62- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبدالله الأزهري (ت 905هـ) ، بيروت، دار الفكر، بلا تاريخ.
63- شرح الحدود النحويّة، عبدالله بن أحمد بن عليّ الفاكهي (ت 972هـ)، تحقيق: الدكتور زكي فهمي الآلوسي ، الموصل، بلا تاريخ.
64- شرح جُمل الزّجّاجي، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: الدكتور علي محسن عيسى مال الله، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، سنة 1985م.
65- شرح جمل الزّجّاجي (الشرح الكبير) ، علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ) ، تحقيق : الدكتور صاحب جعفر أبو جناح ، بغداد ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سنة 1982م.
66- شرح ديوان الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة بن مجاشع (ت 110هـ) ، عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه : عبدالله إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، الطبعة الأولى ، سنة 1354هـ-1936م.

67- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، مطبعة السعادة، سنة 1948هـ.

68- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، أبو عبدالله محمد جمال الدين بن مالك (ت 672هـ)، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سنة 1977م.

69- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى، سنة 1963م.

70- شرح الكافية الشافية، أبو عبدالله محمد جمال الدين بن مالك (ت 672هـ) ، تحقيق : الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، دار المأمون ، بلا تاريخ.

71- شرح الكافية في النحو، رضي الدين محمد بن الحسن الاستر اباذي (ت 686هـ) ، بيروت ، دار الكتب العلمية، سنة 1405هـ –1985م.

72- شرح اللمحة البدريّة في علم العربيّة ، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ، تحقيق: الدكتور هادي نهر ، بغداد ، مطبعة الجامعة ، سنة 1397هـ –1977م.

73- شرح اللمع، أبو القاسم عبدالرحمن بن علي المعروف بابن برهان العكبري (ت 456هـ) ، تحقيق الدكتور فائز فارس، الكويت، السلسلة التراثية، الطبعة الأولى ، سنة 1404هـ –1984م.

74- شرح المختصر على تلخيص المفتاح ، سعد الدين بن مسعود بن عمر بن عبدالله المعروف بسعد الدين التفتازاني (ت 791هـ) ، طهران، بلا تاريخ .
75- شرح المفصّل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحويّ (ت 643هـ) ، بيروت ، عالم الكتب ، بلا تاريخ.
76- شرح المكودي على ألفيّة ابن مالك، أبو زيد عبدالرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت 807هـ) ، القاهرة ، المطبعة البهية، سنة 1301هـ.
77- شرح الوافية نظم الكافية، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت 646هـ) ، دراسة وتحقيق: الدكتور موسى بنّاي العليلي، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، سنة 1400هـ –1980م.
78- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي (ت 770هـ) ، تحقيق : الدكتور الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، بيروت، دار الندوة، الطبعة الأولى، سنة 1406هـ – 1986م.
79- صحيح البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ) ، تقديم الشيخ أحمد محمد شاكر، بيروت، دار الجيل، بلا تاريخ.
80- الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي (ت 749هـ) بيروت، دار الكتب العلميّة، سنة 1402هـ–1982م.
81- ظاهرة الحذف في الدرس اللغويّ، الدكتور طاهر سليمان حمودة، الاسكندرية، الدار الجامعيّة للطباعة والنشر، سنة 1989م.

82- العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، الدكتور محمد حماسة عبداللطيف، الكويت ، منشورات جامعة الكويت، مكتبة أم القرى، سنة 1984م.
83- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، أبو الحسن بن رشيق القيرواني (ت 456هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، لبنان، دار الجيل، الطبعة الرابعة، سنة 1972م.
84- العوامل المائة النحويّة في أصول علم العربيّة ، عبدالقاهر الجرجاني (ت 471هـ)، شرح الشيخ خالد الأزهري (ت 905هـ) ، تحقيق: البدراوي : زهران، القاهرة ، دار المعارف، الطبعة الثانية، بلا تاريخ .
85- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 175هـ) ، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي، بغداد، دار الرشيد للنشر، سنة 1981م.
86- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) ، حقّق أصله ورقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: عبدالعزيز بن باز ، ومحمد فؤاد عبدالباقي ، بيروت، دار الكتب العلميّة ، بلا تاريخ.
87- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير ، محمد بن علي الشوكانيّ (ت 1250هـ)، مطبعة البابي الحلبي ، الطبعة الأولى، سنة 1350هـ.
88- الفرائد الجديدة ، تحتوي على نظم الفريدة وشرحها المطالع السعيدة ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق: عبدالكريم المدرس، جمهوريّة العراق، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، التراث الإسلامي ، سنة 1977م.

89- الفعل زمانه وأبنيته ، الدكتور إبراهيم السامرائي، بيروت ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، سنة 1403هـ -1983م.
90- في النحو العربي: قواعد وتطبيق ، الدكتور مهدي المخزومي، بيروت، دار الرائد العربي، الطبعة الثانية، سنة 1406هـ -1986م.
91- في النحو العربي: نقد وتوجيه ، الدكتور مهدي المخزومي، بيروت، دار الرائد العربي، الطبعة الثانية ، سنة 1406هـ -1986م.
92- في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق ، الدكتور خليل احمد عمايره ، جدة، عالم المعرفة ، الطبعة الأولى ، سنة 1984م.
93- الكافية في النحو ، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب النحوي (ت 646هـ) ، بيروت ، دار الكتب العلمية، بلا تاريخ.
94- الكتاب (كتاب سيبويه) ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ):
أ- المطبعة الأميرية ببولاق، سنة 1316-1317هـ.
ب- تحقيق عبدالسلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، سنة 1403هـ-1983م.
95- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ) :
أ- بيروت ، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الاولى ، ستة 1403هـ - 1983م.
ب- ترتيب وضبط مصطفى حسين أحمد ، بيروت ، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، سنة 1407هـ -1987م.
96- كشف المشكل في النحو ، علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت 599هـ)، تحقيق : الدكتور هادي عطية مطر، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سنة 1984م.

97- لسان العرب، أبو الفصل جمال الدين محمّد بن مكرم بن منظور المصري (ت 711هـ)، بيروت، دار صادر ، بلا تاريخ.
98- اللغة العربيّة معناها ومبناها، الدكتور تمّام حسان ، القاهرة، الهيأة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، سنة 1979م.
99- اللمع في العربيّة ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) تحقيق: حامد المؤمن، بيروت، مكتبة النهضة العربيّة ، عالم الكتب، الطبعة الثانية، سنة 1399هـ -1979م.
100- ماينصرف ومالاينصرف، أبو إسحاق إبراهيم السري بن سهل الزّجّاج (ت 311هـ) ، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة، سنة 1971م.
101- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله المعروف بابن الأثير (ت 637هـ) ، تحقيق: محمّد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، سنة 1358هـ -1939م.
102- المحاجاة بالمسائل النحويّة ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ) ، تحقيق : الدكتورة بهيجة باقر الحسني، بغداد ، دار التربيّة للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 1973م.
103- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت 392هـ) ، تحقيق: علي النجدي ناصف ، والدكتور عبدالحليم النجار، والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، إحياء التراث الإسلامي ، سنة 1386هـ.
104- المرتجل، أبو محمّد عبدالله بن أحمد بن الخشّاب (ت 567هـ) ، تحقيق: علي حيدر، دمشق، سنة 1392هـ-1972م.
105- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل (ت 769هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد كامل بركات، دمشق ، دار الفكر، سنة 1980م.

106- المشكاة الفتحية على الشمعة المضِيَّة ، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن أبي حامد البديري الدمياطي (ت 1140هـ) ، تحقيق: هشام سعيد محمود ، بغداد ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سنة 1403هـ -1983م.

107- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتّى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبة، الطبعة الأولى، سنة 1981م.

108- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق: الدكتور نبهان ياسين، بغداد ، دار الرسالة، سنة 1977م.

109- معاني الأبنية في العربيّة ، الدكتور فاضل صالح السامرائي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، الطبعة الأولى ، سنة 1401هـ -1981م.

110- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت 207هـ) الجزء الأول، تحقيق : محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، الهيأة المصريّة العامة للكتاب، الطبعة الثانية، سنة 1980م . والجزء الثاني تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتاليف، بلا تاريخ ، والجزء الثالث، تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي، الهيأة المصريّة العامة للكتاب، سنة 1972م.

111- معاني القرآن ، سعيد بن مسعدة الأخفش (ت 215هـ) تحقيق: الدكتور عبدالأمير الورد، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى، سنة 1985م.

112- معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، بيت الحكمة، الجزء الأوّل والجزء الثاني سنة 1986-1987م، والجزء الثالث والرابع سنة 1991م.

113- معجم شواهد العربيّة ، عبدالسلام محمد هارون، مصر ، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، سنة 1392هـ-1972م.
114- معجم المصطلحات البلاغيّة وتطورها ، الدكتور أحمد مطلوب، بغداد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، سنة 1406هـ -1986م.
115- معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة ، الدكتور محمد سمير اللبدي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، سنة 1986م.
116- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد عبدالله بن جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: حسن حمد ، وأشرف عليه وارجعهُ: الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت - لبنان، دار الكتب العلميّة ، الطبعة الأولى، سنة 1418هـ -1998م.
117- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (ت 626هـ) ، تحقيق : أكرم عثمان يوسف ، بغداد ، مطبعة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة 1400هـ -1981م.
118- المفصّل في علم العربيّة ، جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ (ت 538هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، نشره : محمود توفيق، القاهرة، مطبعة حجازي بلا تاريخ .
119- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (ت 395هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، القاهرة، دار إحياء الكتب العربيّة ، سنة 1368هـ.
120- المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (ت 471هـ) ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، بغداد، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سنة 1982م.
121- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ) ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب ، بلا تاريخ .

122- المقرّب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت 669هـ) ، تحقيق : الدكتور أحمد عبدالستار الجواري والدكتور عبدالله أحمد الجبوري، بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بلا تاريخ.

123- منهج السالك في الكلام على ألفيّة بن مالك، أبو عبدالله محمد بن يوسف بن علي بن حيّان المعروف بأبي حيّان الأندلسي (ت 745هـ) ، تحقيق: سدني جليزر ويفرهافن ، الولايات المتحدة الأمريكيّة ، سنة 1947م.

124- الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين عبدالقادر بن عبدالله الكنغراوي (ت 1349هـ) ، تحقيق: محمد بهجة البيطار ، دمشق ، مطبوعات المجمع العلمي العربي، بلا تاريخ.

125- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الضرير السهيليّ (ت 581هـ) ، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، الرياض ، دار الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ، سنة 1984م.

126- النحو العربي والدرس الحديث، الدكتور عبده الراجحي، بيروت، دار النهضة العربيّة ، سنة 1979م.

127- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري (ت 476هـ)، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، الكويت، المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم ، الطبعة الأولى، سنة 1987م.

128- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت 606هـ) ، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي، ومحمد بركات حمدي، عمّان ، دار الفكر للنشر ، سنة 1985م.

129- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت 911هـ): لبنان ، دار المعرفة ، بلا تاريخ.

الأطاريح والرسائل الجامعيّة :

1- بنية العدول البلاغيّة في القرآن ، فاطمة حيدر علي ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، سنة 1420هـ-2000م.

2- التأويل اللغويّ في القرآن الكريم ، حسين حامد الصالح، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، سنة 1995م.

3- الحال في الجملة العربيّة ، فاخر هاشم سعد الياسري، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة البصرة، سنة 1406هـ -1986م.

4- ظاهرة الاستغناء في النحو العربي ، عبدالله صالح عمر بابعير ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة اليرموك، سنة 1993م.

5- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري (ت 616هـ) ، تحقيق: خليل بنيان الحسون، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة 1976م.

6- المصادر في القرآن الكريم،دراسة نحويّة دلاليّة،زينب كامل الويسي، رسالة دكتوراه،كلية الآداب،الجامعة المستنصرية،سنة 2000م.

البحوث :

1- نظرة في إعراب المنادى، الدكتور غالب فاضل المطلبي، مجلة كلية التربيّة ، الجامعة المستنصرية ، العدد الرابع، سنة 1994 م .

2- الوصف بالجملة ، الدكتور أحمد عبدالستار الجواري، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد / 35 ، الجزء الرابع، سنة 1405هـ – 1984م.
3- الوصف بالمصدر ، الدكتور أحمد عبدالستار الجواري، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد / 35 ، الجزء الأول ، سنة 1405هـ– 1984م.

Ministry of Higheducation and
Scientific research
University of Baghdad
College of Islamic Sciences
Department of the Arabic language

The grammatical movement in the Verbs and the names

A thesis is Submitted

By

Khalil Ibrahim Alawi Aldulaimi

To

The council of college of Islamic Sciences

University of Baghdad

In partial fulfillment of the requirements for master degree in the Arabic language

Subrvised

By

Dr.Husham Ibrahim Alhadad

2005A.D **1426A.H**

Abstract

In the name of God, the peacefw, Compassionate Praise be to God , Gods blessing and peace upon our Lord Muhammed , his family, Companions and the propagandists, who call for his propaganda until the day of Resurrection. And than : This study is divided to tow sections. They containt the Introduction ifive chapters and the conclumtion. The introduction cont aints the explanation of the Significance of the theme, the excuses of its ellection, the method of the research, the parts, the Sources and evidences. The introduction dicussing the movement from origin in field of the speech and the idiom, the used basis in studing of thir phenomenon, the Kinds of the the grammatical movement , the words, which indicate to the gramatical movement.

The First Section : The movement in field of words of the grammatical movement. It containk two chapters. The first chapter : the movement in field of the name. In this chapter itreated the movement in the field of the name. It containts four themes: the movement from the derivatiove description to the Source, the movement from the open souce , the interpreted source, the movement from the unknowned in field of grammatical structure, the movement from sigular to several.

The second chapter : the move ment in field of the verb.

Itcontaints three themes. The First concerning the movement from the verb to the derivative description. The second concerning the movement from the verb to the verbalnoune. The tird concerning the movement from the verb to the origin.

The Second Section containts three chapters:

The First coucerning the movement in field of the grammatical arrangment. It is divided to three themes. The First explanis the groundpart . The Second explains the additional words. The second chopter : The movement in field of the deletion It is divided to three themes. The first concerning the deletion of the groundd part. The Second concerning the deletion of some connected elements. The third concerning the deletion of the additional words .

The third chapter : The movement in field of Separation. It containls tow themes : The First concerning the Separation between the object anol the subject . The Second concerning the separation between the verb and the subject.

The conclusion containts the significant results, which the research reached.